

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

المجلد الاول - العدد السادس - اذار / مارس ١٩٩٤ Vol.1 No.6 March 1994

Algeria..........1$.	Lebanon...1000L.L.
Austria..........26S.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian..........0.75D.	Morocco...10.00Dh.
Belgium..........50Fr.	Netherlands.........3Fl.
Bulgaria.........50Leva	Oman.........1.5Rials
Cyprus.........C£1	Palestine.........1$
Denmark.........10Kr	Qatar.........10Rials
Egypt.........E.P.2.500	Russia.........1$
France.........8Fr.	Saudi Arabia....10R.
Finland.........13F.M	Spain.........200Ptas.
Germany......2.5 DM.	Sweden....12.00SKr.
Greece.........300DR.	Switzerland....25Fr.
Hungary.......140Ft.	Syria.............15SL.
Iraq...........1$	Turkey....T.L10.000
Irland.........IR1£	Tunisia....1.000Din
Italy..........2,400Lir.	U.A.E.......10Dirh
Jordan..........1JD	UK.......1£
Kuwait.......500Fils	USA......2$

بسبب هبوط العائدات النفطية وتبخر الاحتياطي وتفاقم العجز في الميزانية

اتجـاه في السعـوديـة الى تخفيـض قيمـة الريـال!

■ قالت مصادر مصرفية اوروبية لـ «الميزان»، ان المملكة العربية السعودية تواجه احتمالا جديا بتخفيض القيمة الاسمية للريال مقابل الدولار، لأن المعطيات الاقتصادية القائمة والمعدل الفعلي للتضخم المحلي الذي تخفيه القيمة الاسمية المفتعلة للريال، تحتم اجراء من هذا النوع في غياب امكانية تقليص عجز الميزانية عن طريق ايجاد مصادر بديلة عن العائدات النفطية كفرض الضرائب وزيادة الرسوم والفرائض.

وأشارت تلك المصادر الى ان معدل التضخم الفعلي في المملكة اعلى كثيرا مما يمكن استخلاصه من نسبة سعر الزيادة ازاء الدولار، لأن القيمة الشرائية الفعلية للريال تهبط بمعدل اكبر من هبوط القيمة الشرائية للدولار، فيما القيمة الاسمية متوازية.

وفي رأي تلك المصادر انه لولا حرب الخليج وما تكبدته المملكة من نفقات بسببها زادت على ٦٠ مليار دولار، لكان الاحتياطي الرسمي للمملكة من العملات الاجنبية كافيا لدعم قيمة الريال الفعلية. اما الآن، فان المسألة تبدو حتمية لاعتبارات عديدة، اهمها تزايد الدين العام الداخلي لتمويل العجز في الميزانية.

وكان صندوق النقد الدولي قد قدر ان الدين العام السعودي سوف يتزايد من ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي الحالي الى ٨٠٪ في عام ١٩٩٧ وربما الى ١٠٠٪ قبل هذا التاريخ، هذا اذا استطاعت الحكومة ان تلتزم بالحد من الانفاق الى الدرجة اللازمة ، وهو امر مشكوك فيه قياسا على تجارب السنتين الماضيتين.

وقد خلص تقرير صندوق النقد الدولي الى القول: «ان النظرة الى المدى المتوسط تشير الى تزايد العجز في الميزانية والى تزايد العجز في الحساب الجاري الخارجي، لأن الزيادة الجارية في الانفاق، ولو كانت متواضعة، لن يكون من المتوقع تعويضها بزيادة في عائدات النفط. وان تطورات كهذه لا يمكن احتمالها ومن شأنها ان تلحق ضررا باقتصاد البلاد».

SR
$

والواقع ان هناك تناقضا بين التعويل على القطاع الخاص لردم الثغرة، وبين سياسة الحكومة المالية المقيدة لقطاع الخاص. فمما لا شك فيه ان استمرار درجة ملحوظة من الانتعاش الاقتصادي مترافقة مع درجة ملحوظة من السيولة النقدية لدى المصارف، يعود الآن الى كثافة نشاط القطاع الخاص . لكن استمرار العجز في ميزانية الدولة واضطرار الحكومة الى تمويله بالدين المحلي من شأنه ان يقلص من السيولة المصرفية من جهة، وا ن يضع القطاع العام على خط المزاحمة مع القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة. فالجهاز المصرفي لا يستطيع ان يلبي احتياجات الحكومة واحتياجات القطاع الخاص في وقت واحد الا اذا جرى تخفيض ملحوظ لقيمة الريال.

وكانت الحكومة السعودية قد حاولت التخفيف من العجز في مدفوعاتها الخارجية باعادة جدولة المستحقات عليها من صفقات السلاح السابقة مع الولايات المتحدة (راجع «الميزان» العدد الخامس ، شباط/فبراير ١٩٩٤). لكنها تعاقدت في الوقت ذاته على شراء طائرات مدنية اميركية بقيمة ٦ مليارات دولار مما أثار ضجة في اوروبا حول التكتيكات الاميركية للفوز بهذه الصفقة على حساب الطائرة الاوروبية «ايرباص» (راجع «الميزان الخليجي» ، الصفحة ٥).



عن «فايننشال تايمز»

العيش المستورد

■ ما من شك في ان الصورة الاقتصادية الشاملة في لبنان قد تحسنت كثيرا عما كانت عليه سابقا. وهذا ليس لأن الحاضر حسن، بل لأن الماضي كان في غاية السوء. فالتحسن هو في درجة السوء. ومع ذلك، فان لنا ان نفترض ان النيات حسنة على الاقل في تصورات الحكومة، او على الاصح في تصورات رئيسها.

لكن الشيء المقلق فعلا هو في العادات الاستهلاكية للبنانيين. فليس شيئا مطمئنا على الاطلاق ان يبقى اللبنانيون على هذا النحو من العيش المستورد، وفي كثير من الحالات بغير مبرر سوى ما يمكن ان يطلق عليه اسم «الزنطرة اللبنانية»!

والواقع انه ليس هناك مكان في العالم تتلاقى فيه مظاهر «الحرمان»، ومظاهر «البطر» في كل مواطن وفي كل منزل، كما تتلاقى في لبنان بين اللبنانيين الذين وصفهم لنا أحد الديبلوماسيين في بيروت بانهم «المحرومون البطرانيون»!

صحيح ان ميزان المدفوعات قد عوض عن العجز في الميزان التجاري في السنة الماضية ١٩٩٣ بدرجة اكبر من العام الذي سبقه، الا ان العجز التجاري يبدو مخيفا بالمقارنة. وقد تبدو الصورة زاهية اذا ما اضيفت الاموال التي وفدت الى لبنان للاستثمار في «سوليدير»، او حتى من دون تلك الاموال، لكن ذلك يجب الا يحول دون النظر الى الميزان التجاري لوحده بمعزل عن اي مدفوعات تعويضية من أبواب أخرى.

وربما كانت الحكومة، او على الاصح «تحصلدارها» ، مسرورة على المدى القصير بتزايد الاستيراد نظرا لأنه يحمل الى خزائنها عائدات جمركية اعلى، لكن الصورة على المدى البعيد ليست مبشرة ما لم تتحقق زيادات مقابلة في الدخل الفردي الحقيقي للناس، لا مجرد فائض تعويضي في ميزان المدفوعات منفصل عن العملية الانتاجية.

ومن المفارقات الاقتصادية العجيبة في هذه المسألة ان تزايد الاستيراد يمكن ان يكون دليل بحبوحة وعافية، ويمكن ان يكون دليل فقر وسقم، حسب الاعتبارات والابعاد التي تملي الحاجة اليه. ونحن لا نخال ان الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ ، سواء حسب بكليته او حسب معدلا للفرد الواحد، قد زاد في لبنان من سنة الى سنة بنسبة ٥٠٪ حتى يكون الاستيراد قد زاد بنسبة ٤٠٪. والواقع هو ان الاستيراد اللبناني قد زاد بنسبة ٤٠٪ مقابل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي لا تتعدى ٧٪ ، وهذا يعني ان اللبنانيين يستهلكون اكثر مما ينتجون بنسبة كبيرة جدا.

ولا تستطيع الحكومة ان تسهم في معالجة هذا الخلل بزيادة الرسوم الجمركية، بل ربما كان التخفيف من القيود والرسوم الجمركية هو العلاج الصحيح اذا اقترن بضريبة القيمة المضافة على اي سلعة او خدمة تباع في السوق باستثناء الضرورات الاساسية . لكن الحكومة تفضل الرسوم الجمركية لا لأنها مقتنعة بها ، بل لأن الرسوم الجمركية أسهل تحصيلا في ادارة مثل الادارة اللبنانية الراهنة، وفي وسط عادات تجارية غير مهياة تقليدياً وثقافيا وتربويا لتقبل الحرص على المال العام، ان لم نقل ان السطو على المال العام هو القاعدة المالوفة!

وانه لخطا فادح من قبل الحكومة «وتحصلدارها» على المدى البعيد ان يكون الاستسهال في الجباية اساس السياسة المالية، على قاعدة «عصفور في اليد». فحتى العصفور الذي في اليد يمكن ان يطير!

«الميزان»

لعبة قمار نفطية في الكويت

«التأمين الاحترازي» بالعقود المستقبلية!

■ اتصل عدد من البنوك العالمية بمسؤولين في الحكومة الكويتية لحثهم على شراء العقود المستقبلية في البورصات العالمية كتأمين احترازي للحفاظ على استقرار عائدات الحكومة الكويتية من النفط، ولو بصورة جزئية.

وذكرت جريدة «فايننشال تايمز» اللندنية في نبأ لمراسلها من الكويت، ان الكويت تدرس جديا امكانية اللجوء الى هذه العملية للمحافظة على استقرار عائداتها النفطية التي هبطت هبوطا مريعا بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

وقد اعطى المصرفيون المتصلون بالحكومة الكويتية مثلا على ذلك حكومة المكسيك التي تستعمل هذه الوسائل الاحترازية لتغطية نحو ١٠٪ من عائدات صادراتها النفطية.

ومع ان الكويت لم تتخذ قرارا نهائيا بشأن اعتماد طرق من هذا النوع ، الا ان هناك دوافع ملحة لعمل شيء مستعجل للتوصل الى درجة معقولة من استقرار العائدات النفطية التي تعاني من هبوط مستمر.

وعلى الرغم من ان هذا النوع من المضاربة الاحترازية في اسواق العقود المستقبلية يعتبر وسيلة غير مأمونة، بل هو يعتبر نوعا من لعب القمار خسائره كبيرة اذا اخفق بحجم ارباحه الكبيرة اذا صح، فان الدوائر المصرفية والنفطية ترى ان الدول الاعضاء في منظمة «اوبيك» بامكانها ان تخفف من تعرضها للهبوط الحاد في اسعار النفط المتقلبة على المدى القصير باعتماد اجراءات احترازية من هذا القبيل.

لكن من العقبات التي تحول دون ذلك ان دولا عديدة في «اوبيك» تمنع مثل هذه الممارسات بالقانون.

وزير الزراعة اللبناني لـ «الميزان»:

الاغـراق السـوري يحـرجنـا

■ شكا الوزير عادل قرطاس ، وزير الزراعة اللبناني، في حديث شامل مع «الميزان» ، من الدعم الذي تعتمده سوريا على منتوجاتها، واعتبره «اغراقا» على حساب المنتوجات اللبنانية. ويسبب «احراجا» للبنان ويجبره على ايقاف استيراد المنتوج الزراعي السوري.

واكد الوزير قرطاس ان مباحثات تدور بين السلطات اللبنانية والسورية والاردنية على حد سواء للتخفيف من هذا الدعم.

من جهة اخرى اعتبر الوزير قرطاس ان تأثير عملية السلام سيكون كبيرا اذا ما فتح لبنان حدوده على مصراعيها من دون ان تكون هناك اي حماية وقال: «طالما انا وزير للزراعة سأقف ضد قضية تحرير التجارة الزراعية، وفتح الحدود». واضاف: «اننا اليوم نتباحث مع السلطات السورية على وضع روزنامة زراعية مشتركة حتى نعرف كيف سنتدبر امورنا. لماذا سنبقى نحن نستورد من عندهم ، وهم لا يستوردون من عندنا. انه لا بد من التفاهم على هذه الناحية. والتفاهم يجب ان يكون شاملا وواضحا» (راجع الحديث على الصفحة: ٣).

الولايات المتحدة تتخذ قرارات منفردة

لائحة اميركية بالمحظورات الليبية!

■ اصدرت الخزانة الاميركية عبر مكتب السيطرة على الموجودات الأجنبية لائحة بالشركات الليبية والاشخاص الليبيين الذين يحظر على الشركات الاميركية ورجال الاعمال الاميركيين التعامل معهم ، متجاوزة قرار الحظر الدولي الصادر من الامم المتحدة الذي لا يشمل شركات ليبية أعيد تركيب ملكيتها بحيث لم تعد فيها لليبيين حصص مسيطرة.

ويشمل القرار الاميركي، الموجه الى الاميركيين فقط، حظر التعامل مع ١١٣ شركة و٢٨ شخصا لهم علاقة بمؤسسات تساهم فيها ليبيا. وكان من جراء ذلك اقدام الدكتور عبدالله السعودي رئيس «المؤسسة العربية المصرفية» على الاستقالة بالرغم من ان المؤسسة المذكورة شركة مسجلة في البحرين وتعمل من هناك (انظر «الميزان المصرفي»، الصفحة ١١).

وقد حاولت ليبيا، اجتناب الحظر الدولي على موجوداتها الخارجية، وخاصة موجوداتها النفطية في اوروبا بتحويل ملكيتها الى فروع ليس لها فيها حصة مسيطرة.

لكن الولايات المتحدة اتخذت قرارا وحيد الجانب بفرض الحظر على تلك الفروع. وتشمل اللائحة الاميركية شركة «اويل انفست» الهولندية التي كانت مملوكة من ليبيا بكاملها، وهي شركة قابضة تملك ٣٣ فرعا منها عدد يحمل اسم «تامويل» (الاسم التجاري لشركة روجيه تمرز السابقة قبل ان يبيعها الى ليبيا في عهد الرئيس اللبناني السابق الشيخ امين الجميل).

وتضم الفروع مصافي للنفط في كريمونا وهامبورغ وكولومبيا بالقرب من جنيف، و٢٠٠٠ محطة توزيع في ايطاليا، و٣٠٠ في المانيا ومثلها في سويسرا، وعددا من محطات التوزيع في اسبانيا والمجر، بالاضافة الى خطوط انابيب ومرافق تخزين في شمال المانيا.

اتفاق نقولا الحايك مع «مرسيدس بنز» صفحة: ١٣

مصرف الاسكان يبدأ نشاطه ابتداء من تموز/يوليو المقبل

رأس مــالــه ٥٠ مليــار ليــرة وقــروضــه بالــدولار

يبــدأ مــصــرف الاسكان بمنح القروض الاسكانية لأصحاب الدخل المحدود ابتداء من شهر تموز/يوليو المقبل، وذلك على أثر تعديل القانون الخاص بمصرف الاسكان في مجلس النواب، ويبلغ رأس مــال المصــرف المذكور ٥٠ مليار ليرة لبنانية ، (٣٠ مليون دولار اميركي)، يعود ٨٠٪ منه الى القطاع الخــاص و٢٠٪ للدولة، وبكفالة من مصرف لبنان تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية ، ويعتبر رأس مال المصرف مهما جدا وقادرا على منح قروض اسكانية هائلة خصوصا ان اكبر مصرف في لبنان لا يتعدى رأس مــالــه ٦ - ٧ مــلايين دولار اميركي.

اما المساهمون الحاليون في بنك الاسكان فــهم بالاضــافــة الى الدولة التي كانت تسهم بنسبة ٥١٪ وصارت تسهم بنسبة ٢٠٪ : مصارف تجارية. شركات تأمين وبعض الافراد.

مــدير بنك الاسكان جــوزف ساسين قال لـ «الميزان»: ان المصرف اليوم يستعد اداريا لمعاودة نشاطه، وسيبدأ باستقبال الطلبات ابتداء من شهر تموز/يوليو وذلك بعدما يدعو المساهمين فيه لتصفية الحسابات السابقة وللمساهمة في المصرف مــجــددا. علمــا ان الأولوية هي للمــســاهمين القــدامى، وبعــد ذلك سيدعو المصرف للمساهمة والاكتتاب في رأس مــال المصــرف البــالغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية. (اي ما يوازي ٣٠ - ٣٥ مليون دولار).

واشــار ســاسين الى انه لا يمكن التسريع في عملية التنظيم الادارية في المصرف للتمكن من تقبل الطلبات قبل شهر تموز/يوليو لأن هذا التنظيم يتطلب مــهــلا قــانونيــة. وان مــجلس الادارة الذي سيتم تشكيله بعد انتهاء عملية الاكتتاب برأس مال المصرف، سيقرر شروط منح القروض.

وقــال ســاسين : انه وفق القــانون الجديد ستتم عمليات منح القروض بالدولار الامــيــركي، وكــذلك عــمليــة تسديدها واستردادها ، وذلك بعدما أدى القــانون الاســبق الذي منع المصــرف من التــعــامل بالعــمــلات الصــعــبة الى افــلاسه ووقــوعــه في مطبات مالية ضخمة مع تدهور سعر صــرف الليــرة اللبنانيــة، حــيث بلغت قــيــمــة الامــوال التي اقــرضــهــا في الثمــانينات ٧١٦ مليون ليرة لبنانية استــفــادت منهــا ٣٢٠٠ عــائلة، بلغت قــيــمــهــا بالدولار الامــيــركي في ذاك الوقت ٧٥ الف دولار في حين تبلغ قيمتها اليوم ٦٠٠ الف دولار، وكانت الحرب قد حالت سابقا دون استرداد المصرف لأمواله التي فقدت قيمتها مع ارتفاع اسعار الدولار بشكل جنوني.

ولكن، يســتــدرك ســاسين، ان الخسائر هذه التي مني بها مصرف الاسكان، يمكن تعــويضــهــا بقــيــمــة العــقــارات التي يملكهــا المصــرف في الروشة والدورة وغيرها، وقد ارتفعت قــيــمــتــهــا وســترتفــع اكثــر مع ارتفــاع اسعار العقارات في لبنان.

□ ما هي الشروط للاستفادة من قروض بنك الاسكان ؟

يجيب ســاسين ، انه وفق القــانون الجــديد تحــدد مــدة القــرض بـ «٢٠» سنة كــحــد اقــصــى ، قــابلة للتــقليص، وتحدد شروط منح القروض وفق دخل العــائلة، (الزوج والزوجــة او الخــطيب والخطيبة)، ويضــع القــانون حدا أدنى للدخل الذي على أساسه يقبل الطلب بأن لا يقل عن ٦٠٠ الف ليرة لبنانيــة (اي اربعــة اضــعــاف الحــد الادنى للأجــور ومــا فــوق)، ولا يحــدد هذا القانون الحد الاقصى للاجور للافادة من القروض كما هي الحــال بالنسبة الى صندوق الاسكان.

ويشــيــر جــوزف ســيــاسين ، ان تقــديم طلبــات القــروض الى «بنك الاسكان» ميزتها انها لا تحــتــاج الى وقت والى وساطات لتسهيلها، بل انه على اثر تقديم طلب القرض يبت فــيــه فــورا ويعطى الجــواب لطالب القــرض خــلال اسبــوع ، وطبــعــا مــعــه قــيــمــة القرض.

كما ان قيمة القروض غير محددة كما هو الحال بالنسبة الى صندوق الاسكان، بل هي مــتــحــركــة تتناسب وقيمة الاجور، بقدر ما ترتفع قيمة الدخل العــائلي ، ترتفع قيمــة القرض وكــذلك الفــائدة التي تحــدد وفق متوسط فوائد الاموال التي سيتحصل عليها المصرف مضافا اليها الكلفة الادارية. وهذه الفائدة ستراوح بين ٧ - ١١٪ كحد أقصى.

وكمــا أشرنا سابقــا، ان قــيــمــة القــرض التي تحــدد بمبلغ مــعــين بل ستتفاوت قيمته وفق مساحة الشقة المنوي شــراءها ودخل العــائلة، امــا عملية تسديد القرض فلن تزيد على ثلث المدخول الشهري.

مــثــلا على ذلك اذا كــان الدخل العــائلي يبلغ حــوالى ٧٠٠ دولار، بامكان طالب القرض، الحصول على مــــبلغ ٣٠ الف دولار من «بنك الاسكان»، يسدد منه شهريا حوالى ٢٣٠ دولارا.

وذكر جوزف ساسين، ان الاولوية في تقــبل طلبــات القــروض ســتكون للعائلات او الذين يبحثون عن شقق بهــدف الزواج، على ان تتــراوح مســاحــة الشقق بين ٦٠ - ١٢٠ م٢، (من دون احــتــســاب مــســاحــة الشــرفات)، وبذلك يسهم المصرف بـ ٨٠٪ من ثمن هذه الشــقــة ويؤمن المقترض النسبة المتبقية من مدخراته، ويسدد قــرضــه لبنك الاسكان خــلال ٢٠ سنة كحد اقصى.

وتخــوف ســاسين من ان يلجــأ اصحاب العقارات والشقق الى رفع الاســعــار على اثر الاعــلان عن بدء «مــصــرف الاسكان» بتــقــبل طلبــات قــروض الاسكان، مــتمنيــاً ان تصــبح هناك عروض مــصــرفــيــة واسكانيــة تخلق جوا من المنافسة قد تؤدي الى ايجاد حالة توازن بين اسعار الشقق والعروض السكنيــة، اي بين العرض والطلب مما يضــبط عملية الاســعــار، ويحد من امكانية ارتفاعها.

وكــان قــانون انشــاء مــصــرف الاســكــان هذا قــــد وضــع في ١٩٧٧/١/١٥ بموجب المرســوم رقم ١٤ وادخلت عليــه تعــديلات ضــمن المرسوم ٣٦٤١ المحال بصفة المعجل الى مـــجلس النواب بتـــاريخ ١٩٩٣/٦/١٦. وقــد تضــمن القــانون المواد الآتية:

● المادة الاولى: تنشــأ شــركــة مقفلة تحمل تسمية مصرف الاسكان، تدعى فــيــمــا يلي المصــرف، غــايتــهــا تمويل مشاريع الأسكان ولا سيما تلك التي نص عليها قانون الاسكان.

● المادة الثانية: يقوم المصرف بالمساعدة في تحقيق سياسة الدولة الاسكانية ولا سيما عن طريق:

١- قبول الودائع بجميع العملات ومهما كان اجلها، على ان تخضع هذه الودائع للانظمــة والتــعــامــيم الصــادرة عن السلطات النقــدية والمطبقــة على المصــارف العــاملة في لبنان.

٢- اقــراض الافــراد ولا ســيــمــا ذوي الدخل المحــدود والمتــوسط من اجل شــراء او انشــاء او ترمــيم او اكمال او توسيع او تحسين مساكنهم وتمويل التعاونيات السكنية.

٣- ادارة الامــوال العــامــة والخــاصــة التي تخــصص لتــمــويل عمليات الاقراض السكني لا سـيما تلك التي تستفيد منها الفئات المحددة في قــانون الاسكان، على ان تراعى شروط المقرض في حال وجودها.

● المادة الثــالثــة: يزاد رأس مــال مصرف الاسكان من خمسين مليون ليرة لبنانية الى خمسين مليار ليرة لبنانية.

● المادة الرابعــة: ١- تســاهم الدولة في رأس مال المصرف بنسبة لا تتــعــدى العــشــرين في المائة منه، وللمؤسســات العــامة ان تساهم مع الدولة بهذه النسبة من الراسمال وفقا لاصول وشروط تحدد بمرسوم يتخذ في مــجلس الوزراء بناء على اقــتــراح وزير المالية والوزير المختص.

٢- يجــري تحــقــيق زيادة الراسمال اولا عن طريق اعادة تقييم الاصول والموجودات الثابتة ثم عن طريق الاكتتاب نقدا من قبل الدولة والقطاع الخاص، كل بنسبة حصته.

٣- يدخل في حــســاب حــصــة الدول قيمة الحصة العائدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتحدد، عند الاقــتــضــاء بمرســوم يتــخــذ في مـــجلس الوزراء بناء على اقــتــراح وزيري المالية والعمل، القواعد المتعلقة بتــصــفــيــة حــصــة الصــندوق الوطني للضــمــان الاجــتــمــاعي في المصــرف لحساب الدولة.

٤- لا يجــوز لأي مــســاهــم ان يتملك بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة اكثر من ١٠٪ من رأسمال المصرف ويعتبر زوج وزوجة المساهم وفروعه القاصرون بمثابة الشخص الواحد، ويعد بطلانا مطلقا ويحكم غير الموجود حتى بين المتعاقدين كل عــقــد او عــمل يخــالف احكام هذه الفقرة.

٥- تحدد الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين التي ستقرر زيادة الرأسمال شروط الاكتتاب بالنسبة المتبــقــيــة من قــيــمــة الزيادة المطلوب الاكتتاب بها للمساهمين من القطاع الخاص.

٦- يجب تحــرير كــامل زيادة الرأســمــال عند الاكــتــتــاب بالاسهم الممثلة لهذه الزيادة.

٧- لا يعتد بمساهمة المصارف في رأســمــال المصرف وفي اية زيادة لهذا الرأسمال عند احتساب النسبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١٥٣ من قــــانون النقــــد والتسليف.

٨- تغطى عند الاقتضاء مساهمة الدولة في رأســمــال المصــرف بموجب اعتماد خاص يرصد لهذا الغرض في الموازنة العامة او بسلفات خزينة.

٩- تجــري زيادة رأس المال او تخفيضه بالشروط التي تحدد بنظام المصرف الاساسي.

● المادة الخامسة: ١- للحكومة ان تمنح مــصــرف الاسكان عند الاقــتــضــاء قــروضــا تحــدد شــروطهــا بقوانين.

٢- تعــتــبــر القــروض وسلفــات الخــزينة غــيــر المسددة التي منحت لمصــرف الاسكان قــبل نفــاذ هذا القــانون جــزءا من القــروض المبينة اعلاه.

● المادة السادسة: يتولى ادارة المصــرف مــجلس ادارة يتــألف من عشرة اعضاء يتم اختيارهم وفقا لما يأتي:

١- ممثــلان عن الدولة يقــتــرح واحـــدا منهـــمـــا وزير الاسكان والتــعــاونيــات ويقــتــرح الآخر وزير الماليــة، يعينان بمرســوم يتــخــذ في مجلس الوزراء.

ثمانية ممثلين عن القطاع الخاص تنتــخــبــهم الجــمــعــيــة العــمــومــيــة للمساهمين ولا يشترك في انتخابهم ممثلا الدولة ولا تحتسب أسهمهما من ضمن النصاب.

٢- يعفى عضوا مجلس الادارة ممثلا الدولة من موجب ايداع اسهم الضــمــان ويمارســان مــهــامــهــمــا في مــجلس الادارة على مــســؤوليــتــهــمــا الشخصية.

٣- ينتــخب مــجلس الادارة بعــد اكتماله وفي اول جلسة يعقدها رئيسا له من بين أعضائه اللبنانيين.

٤- تحــدد مــدة ولاية اعــضــاء مــجلس الادارة بثلاث سنوات تنتهي بانعقاد الجمعية العمومية السنوية التي ستنظر بحسابات السنة الثالثة، ويمكن بمرســوم يتــخــذ في مــجلس الوزراء اســتــبــدال عــضــوي مــجلس الادارة ممثلي الدولة او احدهمــا قبل انقضاء هذه المدة.

● المادة الســابعـــة: ١- تعــين الحكومة بمرسوم يتخذ في مــجلس الوزراء ، بناء على اقــتــراح وزيري الماليــة والاسكان، مــفــوضــا للحكومــة لدى المصرف يحضر جلسات مجلس الادارة وجمعيات المساهمين العمومية ويشــترك في مــداولاتهــمــا من دون ان يكون له حق التصويت.

٢- يضــع مــفــوض الحكومــة كل ســتــة اشــهــر على الاقل تقــريرا عن اعــمــال المصــرف يرفــعــه الى كل من وزير الاسكان والتــعــاونيــات ووزير الماليــة مـــشـــفـــوعـــا بملاحظاته واقتراحاته.

٣- يتــقــاضى مــفــوض الحكومــة تعــويضـــا شــهــريا مــقطوعــاً يحــدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقــتــراح وزيري الماليــة والاسكان والتــعــاونيــات ويصــرف من مــوازنة وزارة الاسكان والتعاونيات، ولا يحق له ان يتقاضى اي تعويض مهما كان نوعــه او اية مكافــأة من مـــوازنة المصرف.

● المادة الثامنة: للمــصــرف ان ينشــىء فــروعــا له في جــمــيع المناطق اللبنانية حسب ضرورات العمل ووفقا للقــوانين والانظمــة الســارية المفــعــول، كما يتوجب عليه ضمن فترة لا تتعدى ثلاث سنوات من تاريخ نفـــاذ هذا القانون ان ينشيء فرعا واحدا على الاقل في كل محافظة.

● المادة التاسعة: للمصــرف ان يصــدر سندات دين بجــمــيع العــمــلات ويجــاز للحكومــة ان تكفل سندات الدين هذه بالعملات كافة وذلك وفقــا لما يأتي:

أ- يحــدد سقف مــبالغ السندات المكفولة من الدولة بما يعادل ثلاثمائة مليار ليرة لبنانية.

ب - يجــب ان لا تــقــل مـــــــدة الاستحقاق اي من السندات المصدرة عن سنتين من تاريخ اصدارها.

ج - يجب ان تســدد كــامل هذه السندات المصدرة نهائيا في موعد لا يتعدى خمس عشرة سنة من تاريخ اصدارها.

د - تحدد نسب الفوائد على هذه السندات وفقا للمعدلات الرائجة في السوق العــالميــة على ما يماثلهــا في الخــارج، ويتم ذلك بقــرار مــشــتــرك يصــدر عن وزيري الماليــة والاسكان والتعاونيات.

٥- تخــصص المبالغ الناتجــة عن اصدار السندات المشار اليها اعلاه لتمويل تنفيذ المشاريع المبينة في المادة الثانية الجديدة من هذا القانون.

● المادة العــاشــرة: يتــمــتــع المصــرف وعــمليــتــه للاعــفـــاءات والامتيازات التالية:

أ- يعفى مصرف الاسكان من اية ضــريبــة على مــداخــيله بما في ذلك الارباح التي يجنيــهــا والفــوائد التي يتــقــاضــاهــا وذلك حــتى العــام الفين، على ان يعمل بهذا الاعفاء من تاريخ انتهاء مفعول الاعفاء المقرر اصلا في قانون انشائه، كما يعفى من الضريبة على عمليات اعادة تقييم موجوداته الثابتة.

ب - يجــوز للمصــرف ان يدون في حــســاب اســتــثــمــاره السنوي، اعــتــبــارا من السنة الماليــة الحــادية عشرة، مبلغا يعادل ٤٪ من رأسماله المدفــوع كعب، قــابل للتنزيل بمعنى المادة السابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢.

ج - تعــفى من رســوم الطابع الاســهم والسندات التي يصــدرهــا المصــرف والسندات التي توقع لاول مرة وجميع العقود التي يبرمها.

د - تعــفى فــوائد جــمــيع ودائع المصــرف وجــمــيــع السندات التي يصدرها المصرف من ضريبة الدخل ويشمل الاعفاء ضريبة البابين الاول والثالث من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢.

هـ - يحق للمصــرف ان يمتلك اية عــقـــارات يريدها من دون ان يتحصل على اي ترخيص ومن دون ان تطبق عليه المساحــات القصــوى المنصوص عليها في القانون المنشور بالمرســـــوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤.

ويمكنه ان يصفي العقارات التي يملكهــا تحــصــيــلا لديون موقوفــة، او مــشكوك بهــا ضــمن مــهلة خــمس سنوات.

و - تعــفى التــأمينات العــقــارية التي تنشــأ لصــالح المصــرف من اي رسم مهمــا كان ، سواء عند انشائهــا او عند فكها.

ز - تطبق في علاقــة المصــرف مع عملائه احكام المواد ١١ و١٢ و١٤ من قــانون الاسكان مــا عــدا النبــذة قــبل الاخيــرة من الفقــرة الرابعــة من المادة الثانية عشرة وما عدا النبذة الاخيرة من المادة الرابعة عشرة فيما يتعلق فــقــط بمعــاش التــقــاعــد وتعــويض الصـــرف، وذلك شـــرط ان يذكـــر صــراحــة نص هذه المواد في العــقــد الموقع بين المصرف وعميله.

ج - بالرغم من كل نص مخالف يمكن حــجــز مــعــاشــات التــقــاعــد وتعويضــات الصرف لصالح المصرف او لصالح من يدير أمواله بين يدي اي شــخــص وفــقــا للقــواعــد المنصــوص عليــهــا في قانون اصول المحــاكمــات المدنية.

● المادة الحــادية عــشــرة: يقــوم بدور المؤسسين خــمــســة اشــخــاص يعــينون بمرسوم يتــخــذ في مــجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المالية والاسكان والتعاونيات ويتوجب عليهم وضع مشروع النظام الاساسي بمهلة شهر من تاريخ تعيينهم.

يصدق النظام الاساسي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

● المادة الثــانيــة عــشــرة: يضــع مجلس ادارة المصرف ضمن الثلاثة اشهر التي تلي تعيين رئيسه مخطط عــمل ينســجم مــع ســيــاســة الدولة الاسكانية ويحدد الخطوط الرئيسية للسياسة التي يسير عليها خلال مدة ولايتــه، ويجب ان يتــضــمــن هذا التخطيط بصورة خاصة بيانا كافيا بشــأن مــا ســيــقــوم به المصــرف من عمليات وما يضعه من اولويات وما يفرضه من شروط تمويل وما يتخذه من تدابير اخرى تكفل تحقيق الغاية التي انشيء من اجلها.

يصــدق مــخطط العــمل بمرســوم يتــخــذ في مــجلس الوزراء بناء على اقـــتـــراح وزيري الماليـــة والاسكان والتعاونيات .

● المادة الثــالثــة عــشــرة: تطبق على المصرف جميع الاحكام القانونية المعـــمـــول بهـــا والتي تأتلف مـــع هذا القـــانون ولا ســـيـــمـــا احكام قـــانون التجارة وقانون السرية المصرفية وقــانون النقــد والتنســيق وســائر القــوانين المصــرفــيــة ولا تطبق عليــه احكام القــانون ٦٧/٢٢ ولا الاحكام المتعلقة بشركات القروض العقارية.

كمــا لا تطبق عليه احكام المرسوم الاشـــتـــــراعي رقم ٨٣/٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ المتــــعلق بمصــــارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط اوالطويل الاجل.

● المادة الرابعــة عــشــرة: يضــع المصرف في نظامه الاساسي قواعد تحديد نسب الفائدة المتحركة المتوجبة على القروض الممنوحة من قبله، على ان يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديدها متوسط نسبة كلفة مجموع موارده المالية مضــافــا اليها نسبة النفقات التشغيلية حسب القواعد ونسب الفـــوائد المقــررة لموافـــقـــة وزيري الاسكان والتعاونيات والمالية.

● المادة الخامسة عشرة: تودع نقــدا لدى مــصــرف الاسكان قــيــمــة الضمانات المقروضة بموجب القوانين والانظمـــة المرعـــيـــة الاجـــراء عند اســتــخــدام العــمــال غــيــر اللبنانيين، ويقــوم المصــرف باعطاء رب العــمل شهادة ايداع بهذه القيمة معفاة من اية عــمــولة او رســوم ليــضــمــهــا الى الطلب المقدم الى وزارة العمل او الى الادارة المعنية.

استــثناء من اي نص آخر، تكون قيمة هذه الايداعات مضمونة من قبل المؤسسة الوطنية لضمان الودائع.

● المادة الســادسة عشرة: تنطبق على مــصــرف الاسكان احكام قــانون النقد والتسليف وقانون التجارة في كل مــا لا يخــالف او يتــعــارض مع احكام قــانون انشـــائه واحكام هذا القانون.

● المادة الســابعة عشرة: يقــوم مـــجلس ادارة مـــصـــرف الاسكان باتخــاذ الاجراءات القانونية اللازمة ليصــبح نظام المصــرف متــوافــقــا مع احكام القانون.

● المادة الثــامنة عــشــرة: تلغى جميع الاحكام القانونية التي تخــالف هذا القانون او تتعارض مع أحكامه .

● المادة التاسعة عشرة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الوزير عادل قرطاس في حديث شامل لـ«الميزان»:

دعم سوريا لمنتوجاتها يسبب اغراقا لمنتوجاتنا و... هذا يحرجنا

لما كان يوسف الهراوي ، (عم الرئيس الياس الهراوي) ، وزيرا للزراعة ارسل «الطالب» عادل قرطاس الى فرنسا لدراسة الهندسة الزراعية ، بعدما اجرى مباراة وفاز فيها بالمرتبة الاولى ، الامر الذي شجعه على متابعة التحصيل في هذا الاختصاص. وكان أن اتم عادل قرطاس الدراسة ونال اجازة في الهندسة الزراعية ليعود بعدها الى لبنان رئيسا لدائرة التجارة الزراعية ، التي تعنى بمراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي. وشغف عادل قرطاس بعلم القانون، فانصرف الى دراسته في جامعة القديس يوسف الاباء ، ونال اجازة فيه. ثم هاجر الى الولايات المتحدة ليتابع تخصصه في الاقتصاد الزراعي. بعدها امضى عادل قرطاس ٢٣ عاما في منظمة الاغذية والزراعة الدولية FAO متنقلا من المركز الاقليمي في الشرق الادنى، الى شمال افريقيا فالى الادارة المركزية في روما كمسؤول عن التخطيط الزراعي والسياسات الزراعية في الشرق الادنى وبعدها في العالم كله، ثم انتقل الى المغرب سفيرا للمنظمة الدولية بتكليف من مديرها ادوار صوما، ليعود بعد ذلك الى روما مديرا عاما مساعدا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ١٩٩٢ عندما استدعاه الرئيس الياس الهراوي مسندا اليه حقيبة الزراعة في حكومة رفيق الحريري ، فكان اول وزير يتولى تلك الحقيبة وهو متخصص فيها

■ الحديث مع عادل قرطاس يبدأ بالمشكلة التي يعانيها القطاع الزراعي في لبنان وهي «مشكلة الري»:

«ان مشاريع الري تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون دولار ونحن اليوم في مرحلة الاعداد لها. وبرنامج الـ ٢٠٠ مليون دولار هذا يشمل مشاريع الري في عكار، الضنية، ادونيس (جبيل)، اليمونة، بعلبك، القاسمية ورأس العين في الجنوب، ومشروع الليطاني في البقاع، والبارودة ايضا له حصته، اضافة الى مشاريع اخرى في زحلة. وهذه في مجملها مشاريع صغيرة لكنها تشمل كل لبنان. ومثلا في منطقة الضنية، بمفردها هناك ٥٢ كيلومترا من الاقنية ، لم يبق منها سوى كيلومتر واحد مؤهل وصالح للري، والاخرى تحتاج جميعها الى اعادة تأهيل. كل أقنية الري مهدمة في لبنان وتحتاج الى اعادة تأهيل من جديد.

فاليمونة مثلا، منذ ايام الانتداب الفرنسي لم يهتم احد بها. في اكثريتها ليست اراضي طينية، اي ان نسبة المواد العضوية فيها قليلة جدا ولا تعطي الخصوبة التي نحتاج اليها.

وحتى في البقاع نفسه، باستثناء منطقة الوسط، في غالبيتها تحتاج الى صرف المياه حتى تعطي الخصوبة الضرورية التي نحتاج اليها.

اذاً كل شيء يجب ان يعد في لبنان على أساس كيف يمكن ادخال العلم والفكر والبحث العلمي والتقنية الجديدة في الزراعة لكي نتمكن من الوصول الى مستوى عال في الانتاجية والكفاءة والأداء، اذا ما توصلنا الى ذلك يمكننا ان نقول ان الزراعة الوطنية سيمكنها منافسة ومزاحمة البلدان الاخرى التي تصدر الانتاج نفسه الى الاسواق نفسها .

ويستطرد الوزير قرطاس قائلا:

«هذه مصيبتنا، يقولون ان وزارة الزراعة مقصرة، اذا كانت مشاريع الري غير مؤهلة وغير صالحة كيف ستعمل وزارة الزراعة ، يقولون ان التفاح لا يصدر، لماذا لا يصدر، علينا الاطلاع على كل المشاكل لفهم الوضع، لأن الانتاجية لدينا ضعيفة، وهذا يعني ان الكلفة عالية، واذا كان سعر الكلفة مرتفعا لا يمكننا ان ننافس الاسواق الخارجية.

واذا القينا نظرة على الوضع الاقتصادي في لبنان وجدنا انفسنا امام مشكلتين: الاولى، هي ان سائر الاراضي عندنا كلسية (عدا البقاع، وعكار، الجنوب ومنطقة الساحل). اما المشكلة الثانية والكبيرة هي اننا لا ندعم الزراعة بالوسائل المادية مثل دعم التصدير، والدعم في شراء المستلزمات الزراعية والدعم في شراء المحصول، نحن ليس لدينا اي دعم سوى لـ «الشمندر السكري» و«التبغ» و«القمح» (بنسبة بسيطة).

في حين نرى دولا اخرى تمنح الزراعة دعما قويا. تركيا مثلا تعطي على التصدير دعما يقرب من ١٢٠ دولاراً لتصدير الخضار والفاكهة، وهذا معناه ان لبنان ليس بامكانه مزاحمة تركيا، التي تصدر الى بلدان الخليج وبلدان اوروبا الشرقية. فاذا منحني مجلس النواب المجال أو فرصة انشاء «صندوق لدعم الصادرات الزراعية» عندها فقط... تكون الزراعة الوطنية بألف خير.

□ **لكن دعم الشمندر والقمح والتبغ يشكل في حد ذاته عبئا على الخزينة، فكيف اذا ما وسعت عملية الدعم هذه؟**

- «هذا صحيح ، لكن القطاع الزراعي يجب ان تكون له حصة في الناتج القومي ، عندما يسهم القطاع الزراعي بنسبة ٢٠٪ من الناتج القومي وعندما يكون ٦٥٪ من الناس يعملون في الزراعة، عدا الذين لهم علاقة مباشرة، وغير مباشرة بالزراعة، بحيث تصل النسبة الى ٩٠٪ ، نحن نعتبر ان الزراعة هي القطاع الاساسي في الاقتصاد القومي، وعندما تتحسن اوضاع الزراعة، تتحسن اوضاع الاقتصاد عموما.

سنعمل على انشاء سوق مشتركة مع سوريا للتصدير الى الخارج

نحن ندعم صنفا واحدا وهو الشمندر السكري في حدود ١٢ مليون دولار، وقمح في حدود ٣ ملايين دولار، والتبغ في حدود ١٢ مليون دولار، اي ان الدعم هذا يشكل في مجمله ٢٧ مليون دولار بالاضافة الى ميزانية الدولة التي تبلغ ٣٨ مليار ليرة لبنانية. وهذا هو كل الدعم . بينما في قطاع الري لا نعطي شيئا لولا الـ ٢٠٠ مليون دولار وهي قرض «البنك الدولي» ، لا نخصص اي شيء للمياه. فنحن نخصص كل الميزانية تقريبا فوق الـ ٤٠ مليار فقط لمياه الشرب . اما مياه الري فلا تلقى منا اي اهتمام؟

ويضيف الوزير قرطاس:

«نحن نعتمد دائما على الاموال الخارجية والقروض لنتمكن من المساعدة. وفي كل الاحوال، اكثر الموارد التي تأتينا هي من خارج ميزانية وزارة الزراعة، من القروض والمساعدات الفنية والمالية التي تأتي عن طريق «منظمة الاغذية والزراعة،» «برنامج الامم المتحدة للانماء» و«الصندوق الدولي للتنمية الزراعية» اضافة الى «البنك الدولي» ومصادر اخرى. نحن نحاول طرق ابواب كل الدول الصديقة لمساعدتنا والا فان الزراعة لن تبقى في لبنان».

□ **كيف ستعالجون مشكلة التهريب والمنافسة الخارجية التي تتعرض لها المنتوجات الزراعية اللبنانية في الاسواق المحلية؟**

- «السوق الداخلي نحن متمكنون فيه مهما قال الناس ان هناك تهريبا فهذا غير صحيح، قد يكون هناك تهريب على مستوى ضيق ولكنه ليس بشيء، وضروري ان يكون هناك استيراد من الخارج طبعا بنسبة معقولة لكي نؤمن حاجة الاستهلاك وتغذية الشعب اللبناني، لأن من مهام وزارة الزراعة تأمين الغذاء والامن الغذائي للشعب اللبناني.

نحن متحكمون ايضا بالسوق الداخلية لناحية الروزنامة الزراعية التي وضعناها على الاصناف الزراعية الممكن ان نستوردها من الخارج . فعندما لا يكون لدينا انتاج في البلد في فصل الشتاء مثلا، خصوصا ان الخيم التي تزرع فيها بعض الخضار في الشتاء لا تكفي لتأمين حاجة الاستهلاك، فهناك ٤ ملايين ونصف مليون لبناني او مقيم في لبنان وعلينا اعطاؤهم غذاء في اسعار معقولة وتكون في متناول الشعب اللبناني. فنيا يمكن انتاج بعض الخضار على مدار السنة ، لكن باي سعر، لأن وفق هذه الخطة قد يصل سعر كيلو البندورة مثلا الى ٢٥ الف ليرة لبنانية.

البعض يطلعون بنظرية الاكتفاء الذاتي، ولكن بأي سعر وبأي كفاءة، فنحن بامكاننا انتاج كل الخضار والفاكهة ضمن البيوت المغطاة، لكن سعر الكلفة سيكون باهظا، وهذا يحتاج الى تدفئة في الشتاء.

من جهة ثانية، نحن مجبرون على ان نستورد من الاردن ومن مصر، لأننا نصدر بدورنا الى الاردن ومصر ، فنحن لدينا التفاح والعنب والحمضيات والفاكهة الصيفية، ونحن مثلما استوردنا منهم سنستطيع ان نصدر اليهم ما عندنا لاحقا.

لذلك، نحن وضعنا الاتفاقات الخارجية بيننا وبينهم للتبادل التجاري، ومستقبلا سنتفاهم مع سوريا لوضع الروزنامة الزراعية.

□ **لكن هذا التنافس غير متوازن، وغالبا ما يكون «اغراقيا» للسلع اللبنانية؟**

- «التفوق ليس لناحية الكفاءة في الانتاج، بل لناحية الدعم على منتوجات سوريا او في تركيا وغيرها، . لذلك نحن نقول للسوريين والاردنيين اننا مستعدون ان نتعاون لكن شريطة التخفيف من هذا الدعم، لأن في ذلك اغراقا على حساب انتاجنا وهذا يحرج موقفنا، ويجبرنا على ايقاف استيراد منتوجهم الزراعي . وهناك مباحثات تدور على هذا المستوى.

وهناك شيء آخر، وهو الاغراق الذي يتم في الاسواق التي نصدر اليها. وقد توصلنا الى حل كل المشاكل تقريبا، فنحن لم تعد لدينا مشكلة التفاح في المناطق المنخفضة في لبنان خصوصا البقاع. في المناطق المرتفعة ليس لدينا مشاكل، بل على العكس التفاح وصل الى اسعار ممتازة بـ ٢٠ الف ليرة لبنانية للصندوق، اما في البقاع وصل سعر الصندوق الى ٤٠٠٠ ليرة لبنانية . لأن طبيعة التفاح الموجود في البقاع تختلف عن طبيعته في المناطق المرتفعة.

ويضاف الى ذلك نوعية التوضيب والتعبئة في الصناديق والتصدير ومراقبة التصدير، هذه من مهام وزارة الزراعة ويجب ان نحرص عليها جيدا. وهناك مشكلة قطاع الحمضيات الذي يعاني وليس له حل الا بايجاد صندوق لدعم الصادرات الزراعية».

□ **كيف يمكن تمويل هذا الصندوق؟**

- «برأيي يجب على المنتجين انفسهم المساهمة في تمويل هذا الصندوق، اضافة الى موازنة الدولة»

□ **اليس من امكانية لايجاد اسواق جديدة للانتاج الزراعي اللبناني؟**

- «طبعا يمكن ايجادها وهي موجودة، مثلا روسيا وما يحيط بها وبولندا واوروبا الشرقية، فهذه البلدان مستعدة لأخذ الانتاج اللبناني بكميات جيدة، وانا بنفسي ذهبت الى رومانيا، هم مستعدون لذلك، ولكن ما هي الاسعار عندنا، الاسعار مرتفعة ولا يمكننا ان نضارب فيها، يجب ان نبحث دائما لماذا رومانيا ستشتري من لبنان اذا كانت تركيا ستبيعهم باسعار اقل. الآن نحن نعمل مع سوريا لانشاء شركة مشتركة تصدر الفائض من الانتاج الى الاسواق غير التقليدية، الي اوروبا الغربية والشرقية. ولكن للأسف المصدر اللبناني يحتاج الى تعلم الكثير لكي يعرف كيف يلج الاسواق الخارجية. كنا قد افتتحنا سوقا للعنب اللبناني في اوروبا، وهناك مزارعون ومصدرون تمكنوا من دخول هذه الاسواق، لكن للاسف وصلني منذ فترة خبر من السويد ان العنب اللبناني ممنوع ادخاله اليها منعا باتا، حيث تبين لهم ان هناك رواسب في المبيدات التي نرش فيها العنب بنسبة ٢ في الالف، في حين يجب ان لا تتخطى هذه النسبة ٢. ٠ في الالف. وهكذا منعوا منعا باتا استيراد العنب اللبناني.

فالأسواق الخارجية لها شروط يجب على المصدر اللبناني الالتزام بها واتباعها والا تقع المصيبة كما حصل. أنا فوجئت في الحقيقة ولكن هناك امكانية لمعالجة هذه المشكلة، وذلك من خلال الانتباه الى طريقة رش العنب ونسبة المواد المستعملة في الرش ونوعية المبيد المستعمل، علما ان هذا المبيد يستعمل في شكل خاص للعصفور، وهو سم ، بحيث اذا اكله العصفور يموت».

□ **ما هي الاسواق التي يدخل اليها الانتاج الزراعي اللبناني؟**

- «أسواق البلدان العربية، لا نصل الى افريقيا الشمالية جميعها ولكننا نصل الى ليبيا، ومصر، بلدان الخليج، والسعودية. سوق العراق اليوم مقفلة علينا نظرا للاوضاع، وكانت في ما مضى مهمة جدا بالنسبة الينا».

□ **ما هي اهم صادراتنا الزراعية التي يمكننا من خلالها مواجهة الاسواق الخارجية؟**

- «نحن بلد مصدر في الدرجة الاولى للتفاح والحمضيات. يزاحمنا التفاح التركي لكن نوعيته ليست مثل نوعية التفاح اللبناني. في اسواق مصر التفاح اللبناني في المقدمة، ولا يسبقنا فيه الا التفاح الاميركي والفرنسي ونحن نأتي درجة ثانية ويعده التفاح السوري والتركي وكذلك تفاح ايران... وهناك الحمضيات والخضار والبطاطا اللبنانية تعتبر درجة اولى، وكذلك العنب، بغض النظر عن هذه الحادثة التي قد تمر في بلدان اخرى ولا يعلقون عليها، مثلا النوعية ذاتها من العنب صدرت الى المانيا ولم تأخذ اي تدبير، في حين السويد بدت اكثر تطلبا.

فالشروط والمتطلبات قد تختلف بين بلد وآخر، لكن المصدر يجب ان ينتبه كي يتمكن من ولوج السوق. لذلك عندما ينتهي شهر رمضان، سنقوم بحملة توجيه عام وننبه المصدرين الى ان المبيدات يجب ان لا تزيد على نسبة معينة وهي ٢. ٠ بالالف، والا سيخسرون الاسواق».

□ **كيف يمكن دعم الانتاج الزراعي اللبناني وحمايته بطريقة افضل وما هي خطة وزارة الزراعة؟**

- «لا يمكننا ان نهرب من قضية زيادة الكفاءة. زيادة الانتاجية وزيادة تحسين الكفاءة في الانتاج ، طالما نحن متأخرون عن غيرنا لا يمكننا ان نتقدم، اي يجب ان ندخل التكنولوجيا الحديثة الى الزراعة اللبنانية، وهذا لا يتم الا عن طريق البحث العلمي والتطوير وتحديث اساليب الانتاج.

مثلا هناك زراعة جديدة بدأت في لبنان ومتطورة هي زراعة الفريز وقد أصبح لها سوق مهمة.

لكن نحن نضطر الى شراء نبتات من الخارج ونطورها لنتمكن من انتاجها في لبنان.

والى ذلك يجب تأمين التوجيه والارشادات الجديدة في الزراعة، مثلا استعمال المبيدات بطريقة تحسن النوعية وتخفض تكاليف الانتاج بزيادة الانتاجية ، بحيث ان يكون لدينا تسليف زراعي ودعم اكثر من الدولة، بذلك يمكننا ان ننافس اكثر.

التسليف الزراعي يجب ان يكون كفوءا وكذلك تطوير العنصر البشري الذي سيعمل في البحث العلمي الزراعي في المشروع الاخضر، ووزارة الزراعة، اي يجب خلق حوافز اكبر بكثير للمزارعين ولكل من يعمل في هذه المؤسسات».

□ **ما هو مدى تأثير الحماية الجمركية في حماية السوق الزراعية اللبنانية؟**

- «الحماية الجمركية نقطة مهمة لم نتطرق اليها بشكل فاعل، يجب ان تكون الحماية اقوى، وهي غير موجودة لأن الدولار الاميركي وضعه غير صحيح، فهو يحسب ٨٠٠ ليرة لبنانية، فلو كان بقيمة الدولار الحقيقية لكنا بألف خير. لذلك نحن دائما على اتصال وصراع مع المجلس الاعلى للجمارك ومع ادارة الجمارك لزيادة التعرفة الجمركية، خاصة من البلدان التي نفرض عليها التعرفة الجمركية.

وهناك كثير من البلدان بيننا وبينهم اتفاقات تجارية، لا تدفع جمارك، فكل الدول العربية مثلا دخلت في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت فهي لا تدفع جمارك على المنتوجات الزراعية والحيوانية، لذلك نلجأ الى اساليب اخرى غير الحماية الجمركية لنتمكن من حماية سوقنا من الاغراق ، ضمن الروزنامة الزراعية ، لكن هناك صنف مثل الموز يأتينا من الاكوادور من كولومبيا، الهندوراس رفعت التعرفة الجمركية عليه ١٠٠٪ بعدما كانت لا شيء .

□ **ما هو برأيكم انعكاس عملية السلام في المنطقة على الزراعة الوطنية؟**

- «سيكون تأثيرها كبيرا، اذا فتحنا حدودنا على مصراعيها، من دون ان تكون هناك اي حماية، نكون قد قضينا على الزراعة الوطنية، لأن البلدان التي سنفتح حدودنا عليها تدعم الزراعة ، من الناحية الاقتصادية عملها غير شرعي وغير قانوني وغير اقتصادي. اسرائيل اكثر بلد مدعم في العالم كله ابتداء من الارض، المزارع لا يدفع بدل ايجار ارض في اسرائيل لأن الوكالة اليهودية العالمية قدمت له الارض مجانا، وحتى المياه فهو لا يدفع اشتراك مياه كما اللبناني الذي يدفع ٦٠ الف ليرة لبنانية، بدل اشتراك مياه على الدونم الواحد لري ارضه، ونحن اليوم نعمل من اجل تخفيض هذه القيمة الى ٣٠ الف ليرة لبنانية.

لست مع الحدود المفتوحة مع الدولة الاسرائيلية

وفي الجنوب كان المزارع يدفع ١٨ الف ليرة لبنانية رفعت القيمة الى ٤٨ الف ليرة لبنانية من قبل مصلحة مياه الليطاني، وقمنا بجهود في وزارة الزراعة لتخفيضها الى ٢٥ الف ولكن حتى هذه القيمة مرتفعة.

إذاً في اسرائيل نرى في المقابل دعماً لجهة ايجار الارض والمياه والمستلزمات الزراعية، وكذلك هناك دعم التصدير، كيف سنفتح حدودنا في مواجهة هذه الامور، ليزيلوا الدعم اولا وعندها يمكننا ان نفكر في هذا الموضوع، كما انه لا يمكننا ان نفتح الحدود فجأة لأننا نحتاج الى فترة انتقالية لا تقل عن خمس سنوات حتى نؤقلم سياساتنا ونحرر الزراعة من كل الدعم ، وعندها يمكننا ان نفتح الحدود ، طالما انا وزير للزراعة سأقف ضد قضية تحرير التجارة الزراعية وفتح الحدود.

حتى اننا اليوم نتباحث مع السلطات السورية على وضع روزنامة زراعية مشتركة حتى نعرف كيف سنتدبر أمورنا، لماذا سنبقى نحن نستورد من عندهم وهم لا يستوردون من عندنا ، انه لا بد من التفاهم على هذه الناحية، والتفاهم يجب ان يكون شاملا وواضحا».

اذاً اتفاق السلام اذا عرفنا كيف نديره ضمن شروط معينة وضمن فترة انتقالية تتحدد فيها الامور وتتبلور، فنعرف ماذا سنأخذ وماذا سنعطي ، عند ذلك سيكون السلام لصالح كل الاطراف، لكن اذا لم يتم التفاهم ،اي يأتي البعض لفرض منتوجاته على آخرين ضد ارادة لبنان، اذا كان هم لديهم دعم، ونحن ليس لدينا دعم، نكون نحن بذلك في موضع ضعيف جدا.

الاردن

صندوق النقد مرتاح للأداء الاقتصادي والقطاع التجاري يؤيد ضريبة المبيعات

■ زارت عمان بعثة من صندوق النقد الدولي بهدف دراسة ومراجعة السياسات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٩٤، وذكرت مصادر في عمان ان بعثة الصندوق ابدت ارتياحا لنتائج اداء الاقتصاد الاردني لعام ١٩٩٣، الذي اظهر نموا بلغ حوالى ٥.٧٪. ويتصدر اقرار قانون ضريبة المبيعات جدول اعمال السياسات الاصلاحية تمهيدا لعقد مؤتمر الدول الدائنة في باريس خلال نيسان/ابريل المقبل.

وقالت المصادر ان القطاعين المالي والنقدي حظيا باهتمام بعثة الصندوق التي سمحت للاردن اخيرا بانجاز بعض اجراءات تحرير مدفوعات العملات الاجنبية، وكانت البيانات النهائية لميزان المدفوعات الاردني قد اظهرت استمرار العجز التجاري ونموه الى حوالى ١.٥ مليار دولار، وهو ما زاد عما جاء في برنامج التصحيح، اضافة الى ان معدل الاستهلاك للناتج المحلي ايضا لم ينخفض بما يكفي كما هو مخطط له، واولت السياسات الاقتصادية لعام ١٩٩٤، اهمية كبيرة لاصلاح قطاعي الكهرباء والزراعة، فمن المقرر ان يقدم البنك الدولي قرضا قيمته ٢٥٠ مليون دولار للحكومة الاردنية مشروطة بادارة قطاع الطاقة على اسس تجارية، وتخفيض التدخل الحكومي في ما يتعلق بادارة القطاع الزراعي ومؤسسات الاقراض المتخصصة فيه مثل مؤسسة الاقراض الزراعي والبنك التعاوني.

وحسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي، فان هناك خللا في فما يتعلق بتركيبة النمو في الاقتصاد الاردني، حيث يرى ان معظم النشاطات تتركز حول قطاع الانشاءات على حساب الصناعات التحويلية والتعدينية. ويحاول الصندوق ايجاد السياسات الملائمة لتشجيع الاستثمار مع الدعوة لاصلاح ضريبي شامل لالغاء التشوهات السعرية الناشئة عن الخلل الضريبي.

ويذكر ان برنامج الاصلاح الاقتصادي يستهدف بالدرجة الاولى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بحدود ٥-٦٪ فيما يتم السعي لضبط معدلات التضخم بحوالى ٤.٥٪ وذلك من خلال ايقاع سياسات نقدية ومالية متشددة.

وما زالت مساهمة القطاع الخاص المتدنية نسبيا في الناتج المحلي الاجمالي موضع تساؤل من قبل الجهات الدولية التي تطالب الاردن بمزيد من تحرير كافة القطاعات، في حين ترى الحكومة الاردنية انها قطعت اشواطا كبيرة في هذا المجال، وعلى الجهات الدولية تقدير الاوضاع التي يمر بها الاردن خصوصا تداعيات اتفاق غزة - اريحا اولا على الاردن، حيث ما زال ينتظر الاردن نتائج دراسة طلب من البنك الدولي اعدادها لغايات تقييم نتائج الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي على الاقتصاد الاردني.

هذا واعلن القطاع التجاري في الاردن موافقته المبدئية على مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات، وجاء في بيان اصدره اتحاد الغرف التجارية الاردنية، الذي يمثل القطاع التجاري، ان موافقته النهائية مشروطة بتحقيق بعض المطالب التي لم يتم التوصل الى حل في شأنها اثناء المناقشات المطولة التي جرت على مدى العامين الماضيين بين الجانب الحكومي والجانب الذي يمثل القطاع الخاص بما في ذلك اتحاد الغرف التجارية الاردنية؛

وحدد البيان المطالب المذكورة بأن تكون النسبة العامة للضريبة ٥ في المائة وليس ١٠ في المائة كما ينص مشروع القانون، وضرورة ان يتم الانتقال من المرحلة الاولى من الضريبة الى المرحلة الثانية بقانون وان تفرض الضريبة على المستوردات على اساس قيمة المستوردات المذكورة قبل فرض الضرائب والرسوم الجمركية وليس بعدها كما ينص مشروع القانون.

وصدر البيان عقب اجتماع حضره ممثلو القطاع التجاري ناقشوا فيه جوانب الخلاف بين الحكومة والقطاع التجاري في مقابل «الموجبات» التي تفرض علينا قبول مبدأ ضريبة المبيعات، كما جاء في البيان.

ويبرر البيان هذا التحول في موقف القطاع التجاري بانه يأتي «ادراكا من القطاع التجاري للابعاد الاقتصادية والمالية التي تقف وراء فرض ضريبة المبيعات»، وتقديرا لظروف اقتصادنا ولتقوية موقف الحكومة التفاوضي مع البنك الدولي ومع نادي باريس ونادي لندن ليصار الى اعادة جدولة اقساط الديون وفوائدها المستحقة على الاردن» وحفاظا على عدم تعرض ميزان مدفوعاتنا لأي ضائقة، كذلك حفاظا على ان تتقدم المصلحة الاقتصادية الوطنية العليا اي مصلحة اخرى».

واكد البيان ان الموافقة مبدئية «شرط اخذ الملاحظات التي لا تزال عالقة بعين الاعتبار، وحتى يكون هذا القطاع عونا للحكومة في ان تحقق هذه الضريبة ما تسعى اليه من اهداف».

وكانت الحكومة الاردنية وافقت على مشروع القانون المذكور بعد موافقة المجلس الاستشاري الاقتصادي وقررت احالته الى مجلس النواب الاردني لمناقشته، وكانت الحكومة الاردنية وعدت العام الماضي بأن لا يتم اقرار مشروع القانون، الا بعد موافقة مجلس الامة الاردني عليه.

وقال سامي قموة، وزير المال الاردني، ان كل عائلة اردنية ستوفر نحو ١٦٠ فلسا عن كل ١٠٠ دينار اردني من نفقاتها المعيشية في حال تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات، واضاف في مؤتمر صحافي تحدث فيه عن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات: «ان نسبة الضريبة بواقع ١٠ في المائة على كل السلع والخدمات من شأنها الغاء التفاوت الضريبي الذي كان قائما في قانون ضريبة الاستهلاك المطبق حاليا».

واوضح ان المرحلة الاولى من القانون ستخضع للضريبة اي سلعة مدرجة في قائمة السلع الخاضعة للضريبة بغض النظر عن حجم مستوردات التاجر، وفي المرحلة الثانية ستحسب الضريبة على قيمة البضاعة وحسب سعر بيعها.

«الملكية الاردنية» خسرت ٢٠٦ ملايين دولار عام ١٩٩٣

كشف اديب هلسا، وزير النقل الاردني في معرض رده على اسئلة قدمها ١٦ نائبا اردنيا، ان خسائر شركة «الخطوط الجوية الملكية الاردنية» حتى نهاية عام ١٩٩٣ وصلت الى ١٤٣ مليون دينار اي ما يعادل ٢٠٦.٩ مليون دولار اميركي.

في حين قدر مجموع ارصدتها بما يناهز ٥٣٤ مليون دينار (٧٧٢.٧ مليون دولار) وذلك من دون احتساب الارصدة المعنوية مثل «الشهرة» و«الامتيازات» وغيرها...

وفي رأي اديب هلسا ان السبب الرئيسي في تلك الخسائر المتراكمة على مؤسسة النقل الوطنية الاردنية، هو ضعف راس مالها عند التاسيس عام ١٩٦٣ الذي قدر بمليون دينار، مشيرا الى ان اثنين من طائراتها دمرتا اثناء حرب ١٩٦٧.

وافاد وزير النقل، ان الشركة تحولت اثر ذلك الى مؤسسة براس مال قدره ستة ملايين دينار عام ١٩٦٩.

ومع ذلك بقي ضعيفا نسبيا. اذ لم ميزد على ٢٠ مليون دينار، مما ارغمها على الاقتراض لتمويل عملياتها وموجوداتها وتحسين ادائها.

وكشف اديب هلسا لاول مرة، ان «الملكية الاردنية» قد تعرضت عام ١٩٨٨ الى ضغوط كبيرة على سيولتها عندما انخفضت قيمة الدينار الاردني.

وقدر وزير النقل الديون المستحقة على المؤسسة نهاية ١٩٩٣ بنحو ٥٧٩ مليون دينار.

واوضح ان الحكومة الاردنية مستمرة في تحويل «الملكية الاردنية» الى شركة مساهمة عامة بحسابات وكشوفات تجارية ومالية واضحة ومحددة، فضلا عن اتخاذ الاجراءات التشريعية والمالية والادارية المطلوبة لتهيئة الظروف لتنفيذ قرار الحكومة الذي اتخذته عام ١٩٩٢ في هذا الشان.

سوريا

مخزون الحبوب جيد والقطن في أزمة

■ اعلنت مصادر المؤسسة العامة للحبوب السورية انها دفعت اكثر من ٣٥ مليار ليرة سورية (الدولار يساوي ٥٠ ليرة حسب السعر الحر) للمزارعين ثمنا للمحاصيل الزراعية التي اشترتها في العام الماضي لتتجاوز كمية اجمالي مخزونها ٤.٥٢٦ مليون طن من الحبوب كافة.

وكانت الحكومة السورية اعتمدت في السنوات الاخيرة خطة تسويقية تعتمد على وضع يدها، عبر المؤسسة، على المحاصيل التي تدخل في الاطار الاستراتيجي كالقمح، ووزعت مراكز الشراء في اماكن زرع الحبوب الاساسية لاستلامها مباشرة من المزارعين ومنع خضوعها في ايد التجار مع السماح لكل مزارع بترك نسبة مئوية صغيرة في مستودعاته على ان يسلم الباقي للمراكز بشكل مباشر مقابل استلام قيمتها من المؤسسة، وعاقبت بشدة المخالفين لهذه السياسة، خصوصا بعدما تردد عن محاولات لتجار عملوا على التأثير الاقتصادي من خلال اتلاف بعض القمح في وقت كانت البلاد تعاني من نقص في الانتاج، فوصل الامر الى يوم في العام ١٩٨٧ لا تملك البلاد في المستودعات سوى ما يكفي ليوم واحد فقط.

وقالت المصادر ان اجمالي قيمة مبيعات المؤسسة في الاسواق المحلية بلغ ٢٢.٧ مليار ليرة سورية، اي بنسبة تنفيذ قدرها ٧٨ في المائة.

واوضحت ان انخفاض معدل تنفيذ الخطة كان «بسبب عدم شراء المؤسسة العامة للاعلاف (حكومية) الكميات المخطط لها من الشعير والعدس والحمص» الا انها اشارت الى ان المؤسسة حققت في العام الماضي زيادة قياسا لمبيعاتها في عام ١٩٩٢، وقدرتها بنحو ٢.٣ مليار ليرة سورية وذكرت المصادر ذاتها، انه في مقابل الـ ١.١٥٢ مليار ليرة سورية التي حصلت عليها المؤسسة عن الصادرات في عام ١٩٩٣، استوردت ما قيمته ١.٦٦٩ مليار ليرة سورية».

واوضحت ان الصادرات الاجمالية انخفضت في العام الماضي بسبب انخفاض اسعار الشعير العالمية وتأخر صدور موافقات التصدير الخاصة بمحاصيل العدس والشعير.

واضافت ان المؤسسة التي تعتبر الجهة المسؤولة عن تسويق الحبوب في البلاد، خفضت وارداتها من الحبوب بنحو ٤٤ في المائة من الكمية المخطط لها، وان كانت استوردت ما قيمته ٢٥٥ مليون ليرة سورية عن وارداتها في العام ١٩٩٢ من مستلزمات الانتاج واكياس التخزين.

هذا وتدرس الحكومة السورية تكليف وزارة المال وصندوق الدين العام التابع لها، سداد العجز الحاصل في المؤسسة العامة لحلج وتسويق الاقطان البالغ نحو ١.٥٥ مليار ليرة سورية نتيجة تقديم المؤسسة اسعارا مجزية للمزارعين تتجاوز الاسعار في الاسواق العالمية، ويبلغ العجز نحو ١١.٣ الف ليرة سورية عن كل طن صدرته المؤسسة في العام الماضي. وقالت مصادر اقتصادية «ان المؤسسة اقترحت اعفاءها من الرسوم والضرائب المفروضة على القطن المصدر، التي تبلغ ٢١.٥ في المائة «اسوة ببعض المحاصيل الزراعية. المصدرة، وذلك في محاولة لتقليص عجوزاتها المالية».

وتعفي الحكومة السورية معظم المنتوجات الزراعية من الضرائب والرسوم تشجيعا للصادرات الزراعية. وذكرت مصادر المؤسسة ان اجمالي العجز الناجم عن التصدير وصل الى ٣.٨٣٥ مليار ليرة سورية، واستطاعت المؤسسة تقليصه الى ١.٥٥٤ مليار ليرة نتيجة ارتفاع سعر بيع القطن في أخر دورة ١٩٩٢/١٩٩٣، من ٩٨ سنتا الى ١.٧٣ دولار لكل كيلوغرام.

واوضحت المصادر ان قيمة الصادرات ارتفعت نحو ٢.٩١٤ مليار ليرة وصدرت المؤسسة ١٥٠ الف طن وان كلفة الطن بلغت ٥٦.٤١ الف ليرة سورية، في حين بلغ العجز ١.٣٣٢٥ الف ليرة لكل طن. ويذكر ان مجلس الشعب (البرلمان) السوري اقر مشروع قانون تكليف صندوق الدين العام سد عجوز بقيمة ١٦ مليار ليرة سورية لتثبيت اسعار المواد التموينية في عام ١٩٩٢.

وقالت المصادر، «ان الخسارة غير مبررة نهائيا، وما من دولة او مؤسسة في العالم تصدر لتخسر ما لم تكن هناك اهداف سياسية خلف عمليات كهذه». واشارت الى ان المؤسسة «ترتكب اخطاء كثيرة، فالكلفة المرتفعة التي قدرتها المؤسسة بـ ٥٦.٤١ الف ليرة سورية لكل طن لها اسباب مختلفة، منها سعر الشراء من المزارعين، وكلفة حلج القطن في المؤسسة، اذ ان المؤسسة تصدر فقط المحلوج من القطن ذي المواصفات العالية الذي يحتاج الى كلفة عالية.

غزة - اريحا

صرف النظر عن الجنيه الفلسطيني

■ قالت مصادر فلسطينية ان منظمة التحرير صرفت النظر عن فكرة اصدار عملة فلسطينية خلال المرحلة الانتقالية لكنها لم تستبعد نهائيا اللجوء الى اصدار هذه العملة (الجنيه الفلسطيني) كوحدة حسابية تحسب على اساسها الموازنة العامة والموازنات الرسمية الخاصة بدوائر الكيان الفلسطيني.

واشارت الى ان هذا الاحتمال لم يعد مطروحا بالقوة التي كان عليها في السابق.

وقالت المصادر القريبة من الدوائر الاقتصادية في المنظمة، «ان السبب في صرف النظر عن فكرة اصدار الجنيه الفلسطيني يعود الى اسباب عملية واخرى سياسية، كما يعود الى معارضة القسم الاكبر من الخبراء الماليين والاقتصاديين الفلسطينيين الذين استشارتهم المنظمة في هذا الشأن».

واوضحت ان الاسباب العملية تتلخص في عدم وجود مصرف مركزي فلسطيني يمكن ان يصدر هذه العملة ويصنع الضوابط المناسبة لتداولها، مشيرة الى ان التصلب الاسرائيلي في شأن انشاء مثل هذا المصرف خفت حدته قليلا خصوصا ان الوفد الاسرائيلي الى مفاوضات باريس الفلسطينية - الاسرائيلية التي كانت علقت في كانون الثاني/يناير الماضي، وافق على تأسيس «بنك وطني فلسطيني» يقوم بأعمال المصرف المركزي لكنه يعطى هذه التسمية.

والسبب العملي الآخر الذي أدى الى صرف النظر عن الموضوع كان عدم وجود غطاء كاف للعملة اذا اصدرت، لأن الكيان الفلسطيني يعتمد خلال المرحلة الانتقالية على المعونات والمساعدات التي لا تصلح كغطاء لهذه العملة.

واشارت المصادر الى عدم جدوى القيام باي خطوة من هذا القبيل اذا اريد لها أن تكون قائمة على أسس واقعية وليس لمجرد تجميع رموز الاستقلالية الفلسطينية.

وقالت ان المستشارين الفلسطينيين يرون ان اصدار عملة لمجرد الاقدام على الخطوة لا يمثل رمزا للاستقلالية، وان عددا من هؤلاء المستشارين استحضر مثالي اسكوتلندا وايرلندا الشمالية اللتين تستخدمان الجنيه الاسكتلندي والايرلندي من دون ان يعني ذلك استقلال اي منهما سياسا او ماليا.

واكدت المصادر ان اسرائيل لم تبد اي اعتراض حتى على تكرار هذه الحال مع الفلسطينيين اثناء محادثات باريس، بل انها هي التي اقترحت هذه الفكرة وشجعتها، غير ان الجانب الفلسطيني رفض الفكرة لأن النتيجة النهائية لها، هي مزيد من الارتباط الاقتصادي الفلسطيني - الاسرائيلي في الوقت الذي يريد فيه الفلسطينيون «فك الاشتباك» بين الاقتصاديين».

وقالت ان المستشارين الاقتصاديين الفلسطينيين حذروا من التسرع في اصدار العملة الفلسطينية حتى لا يتكرر ما حدث للجمهوريات السوفياتية السابقة التي تسابقت على اعادة التعامل بعملاتها القديمة عوض الروبل عقب استقلالها، الا انها اكتشفت ان تسرعها في اصدار عملة من دون غطاء لا يضيف اي معنى الى استقلالها السياسي.

واكدت المصادر ان خيار استخدام عدد من العملات كان القرار الصائب عمليا وسياسيا في الفترة الانتقالية وان الارتباط الوثيق بين الاردن وفلسطين وحقيقة استثمار اكثر من ٣٠٠ مليون دينار اردني في الضفة الغربية وغزة واستمرار التعامل بالدينار الاردني طوال فترة الاحتلال تشكل كلها عوامل تجعل من الطبيعي مواصلة استخدام الدينار الاردني كعملة رئيسية في منطقة الحكم الذاتي.

واشارت المصادر الى ان الاعتبارات نفسها جعلت استخدام الجنيه المصري في قطاع غزة امرا طبيعيا ايضا ويشكل استخدام العملة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة في الفترة الانتقالية امرا مفهوما في ضوء الارتباط الاقتصادي الفلسطيني - الاسرائيلي الذي عملته سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

من جهة ثانية، تستعد مجموعة من المستثمرين الفلسطينيين لافتتاح اول بنك فلسطيني برأسمال محلي في الضفة الغربية المحتلة في شهر نيسان/ابريل المقبل.

وقال سهيل جدعون، وهو رجل اعمال من مدينة «رام الله» وأحد مؤسسي البنك التجاري الفلسطيني الذي سيتخذ من مدينة رام الله مقرا رئيسيا له: «ننتظر ان نكون جاهزين للافتتاح عند منتصف الشهر المقبل».

وكان البنك الذي يحضر لافتتاح فرعين آخرين في اريحا وقطاع غزة، قد تأسس في العام الماضي برأسمال قدره ١٠ ملايين دينار اردني (حوالى ١٤ مليون دولار) توزعت على ١٢ مستثمرا من الاراضي المحتلة، وحصل البنك اخيرا على قرض من الحكومة الفرنسية قدره ٢٥ مليون فرنك (٤ ملايين دولار تقريبا)، قال جدعون انها «مخصصة لقروض لمشاريع صناعية».

ويذكر ان البنك التجاري هو اول بنك فلسطيني تسمح السلطات الاسرائيلية بترخيصه في الضفة الغربية، وهو يخضع لشروط وضعها البنك المركزي الاسرائيلي. علما بان بنك القاهرة - عمان هو البنك الوحيد الذي يعمل في الضفة الغربية في حين يعمل بنك فلسطين في قطاع غزة، حيث تأسس عام ١٩٦٤، برأسمال محلي ايضا. وحسب اتفاق اردني - اسرائيلي فان سبعة بنوك كانت قد اغلقت فروعها منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ تستعد لاعادة فتح هذه الفروع قريبا في الاراضي المحتلة باستثناء القدس. وكان متحدث باسم مصرف ليئومي الاسرائيلي اعلن الاحد الماضي انه سيتم انشاء مصرف فلسطيني قريبا في الاراضي المحتلة برؤوس أموال اسرائيلية واسبانية ومغربية.

انزعاج اوروبي من التكتيكات الاميركية للفوز بصفقة الطائرات

معركة مقبلة حول تجديد شبكة الاتصالات الهاتفية السعودية

■ ثارت ضجة في العواصم الاوروبية حول التكتيكات التي اعتمدتها الولايات المتحدة للفوز بصفقة الطائرات المدنية السعودية لحساب شركتي «بوينغ» و«مكدونال دوغلاس» على حساب «ايرباص» وقيمتها ٦ مليارات دولار.

ومن جملة التكتيكات التي اعتمدها الاميركيون الاتصال المباشر من الرئيس بيل كلينتون بالملك فهد بن عبدالعزيز، وتسريب تقرير من وكالة الاستخبارات المركزية الى صحف اوروبية مفادها ان الوكالة المذكورة «تخطط لازاحة الملك فهد!» (العدد ٥٣ من مجلة «افريك آزي» بتاريخ شباط/فبراير ١٩٩٤).

لكن جريدة «واشنطن بوست»، قالت ان ما فعله بيل كلينتون هو ما يفعله عادة رؤساء الحكومات الاوروبية لدعم شركات بلدانهم.

وقالت ان السعوديين تجاوبوا معه لكي تأخذهم واشنطن بحلمها عند اشتداد الأزمات، والا تحشرهم في الضغط باتجاه الديموقراطية!

وكانت الشركة الالمانية «دويتش ايروسبايس» قد انتقدت الحكومة الالمانية والحكومات الاوروبية لعدم دعمها لطائرة «ايرباص»، لتنال على الاقل جزءا من الصفقة السعودية.

وقال هارتموت مهدرون، المدير المسؤول عن الطيران المدني في الشركة الالمانية المذكورة:

«ان الصفقة عقدت لأسباب سياسية وليس على أساس اقتصادي». وقد أعرب المدير المذكور عن اعتقاده بأنه لا يشك لحظة واحدة بأن القرار السعودي كان سيأتي لمصلحة «اير باص» لو كانت الاعتبارات المقررة تقوم على السعر وعلى النوعية فقط، لأن الطائرة الاوروبية متفوقة على الطائرات الاميركية سعرا ونوعاً.

اما شركة «ايرباص» نفسها فقد قالت انها سوف تدقق في تفاصيل الصفقة لترى ما اذا كانت الولايات المتحدة قد خرقت اتفاقيات «غات».

وفور الاعلان عن الصفقة الاميركية - السعودية هبطت أسعار اسهم شركة «بريتيش ايروسبايس» البريطانية في البورصات العالمية لكونها تملك ٢٠٪ من شركة «ايرباص».

وكان ملفتا للنظر ان الرئيس الاميركي بيل كلينتون قد اعلن عن فوز الشركات الاميركية بالصفقة السعودية وسط «هيصة» عارمة في البيت الابيض شهدها السفير السعودي لدى واشنطن الامير بندر بن سلطان، الذي يرأس والده الامير سلطان بن عبدالعزيز الطيران المدني السعودي اضافة الى كونه وزيراً للدفاع.

وتتوقع مصادر اوروبية ان تحدث هذه الصفقة توترا كبيرا في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة واوروبا، بسبب ما وصفته تلك المصادر باللجوء المفضوح «الى الضغط السياسي للفوز بصفقة تجارية»!

وكان التصرف الاميركي مثار انتقاد ايضا في دول عديدة لها مصلحة في التقيد بالقواعد التجارية المتفق عليها في «غات». فقد أعربت مصادر عديدة عن اعتقادها بأن قبول الولايات المتحدة باعادة جدولة الديون العسكرية المترتبة على السعودية كان المدخل لصفقة الطائرات المدنية.

فاذا صح ذلك تكون الولايات المتحدة قد خرقت المادة الرابعة من قانون «غات» التي تحظر استعمال «اغراءات» تتصل بسياسات وبرامج الدفاع والأمن القومي لتسهيل التبادل التجاري.

وكانت الطريقة التي جرى فيها الاحتفال بالاعلان عن صفقة الطائرات الاميركية في البيت الابيض بحضور السفير السعودي وكبار المسؤولين الاميركيين وعلى رأسهم الرئيس بيل كلينتون (راجع الصور الفوتوغرافية أعلاه)، مثار استفزاز لمشاعر الاوروبيين الذين قالوا انهم لم يشهدوا مثل هذا المنظر في حياتهم للاعلان عن عقد تجاري مما يدل على «خرق وقح» للأعراف التجارية.

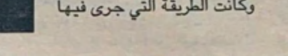
وفهم ايضا من مصادر صناعة الطائرات، ان من بين الطائرات التي سوف تشتريها الحكومة السعودية من «مكدونال دوغلاس»، عدداً من طراز «م د - ١١» ذي الثلاثة محركات للاستعمال الخاص لكبار الامراء من المسؤولين الرسميين لكن التفاصيل النهائية حول الصفقة، من حيث الاسعار، وعدد الطائرات، وتوزيعها بين الشركتين الاميركيتين الصانعتين، لم تحدد بعد وسيجري التفاوض بشأنها في الرياض يوم ٢٠ اذار/مارس الجاري. وقد ارتفعت أسهم شركة «مكدونال دوغلاس» في بورصة نيويورك فور الاعلان عن الصفقة بمبلغ ٢.١٢٥ دولار للسهم الواحد، وارتفع سعر سهم «بوينغ» بمبلغ ١.٢٥ دولار.

وكان مدير مجموعة «اير باص» جان بيرسون، قد أعلن ان توجه المملكة السعودية لشراء طائرات اميركية سوف يكلف صناعة الطائرات الاوروبية ٢٠ الف وظيفة.

وفي الأفق الآن بوادر معركة اميركية - اوروبية جديدة للفوز بصفقة سعودية قيمتها ٤ مليارات دولار لتجديد شبكة الاتصالات الهاتفية السعودية على غرار تجديد اسطول الطائرات المدنية. ويستدل من تصريحات لوزير التجارة الاميركي رونالد براون، الذي كان له دور فعال في الفوز بعقد الطائرات، ان الولايات المتحدة سوف تفوز بهذه الصفقة ايضا كما فازت بصفقة الطائرات. ولا يبدي رونالد براون اي تحفظ حيال هذه الامكانية، بل دعا بصراحة ملفتة الى ضرورة تدخل الحكومة الاميركية لتأمين العقود.



اعلان صفقة الطائرات السعودية في البيت الابيض



الرئيس كلينتون والامير بندر بعد اتمام الصفقة



اعلانات

٢٧ مليون دولار على الطرقات في دولة الامارات

■ قالت أوساط صناعة الاعلانات في دبي ان سوق اعلانات الطرق في دولة الامارات حققت العام الماضي نموا كبيرا يشبه الطفرة، اذ بلغ حجمها ١٠٠ مليون درهم (٢٧ مليون دولار) في ما يعتبر اعلى مستوى تسجله هذه السوق منذ ٢٠ عاما.

وذكرت الاوساط ان اعلانات الطرق في دولة الامارات اصبحت احد قطاعات الاعلان الرئيسية في البلاد، اذ اصبحت تستقطب نحو خمس سوق الاعلانات العامة التي تشمل الصحف والمجلات وشبكات التلفزيون التي تقدر قيمتها الاجمالية بنحو نصف مليار درهم (١٣٥ مليون دولار) عام ١٩٩٣.

وقال اسحق جمال ابو غريبة المدير العام لدار الاعلان في دبي: «ان صناعة اعلانات الطرق التي تشمل لوحات المباني في دبي تعتبر الاكثر نموا وكثافة في الخليج. اذ يوجد في مدينة دبي طبقاً للاحصاءات الصادرة عن البلدية لعام ١٩٩٣ ما يزيد على ١٣٥٠٠ لوحة اعلانية. وهو رقم كبير جدا بالمقارنة مع مع عدد السكان الذي يدور حول ٦٥٠ الف نسمة.

واضاف، انه «يمكن لاي زائر للامارات ان يلحظ بسهولة كثافة اعلانات الطرق في دبي، ولهذا السبب يسمي البعض دبي هونغ كونغ الخليج. فاللوحات الاعلانية في كل مكان، خصوصا سطوح المباني المميزة التي اصبح مالكوها يتقاضون مبالغ ضخمة في مقابل السماح للشركات العالمية والمحلية بوضع لوحاتهم الاعلانية».

واشار ابو غريبة، الى أن استغلال سطوح المباني في دبي للوحات الاعلانية يعتبر الاعلى على صعيد الامارات. اذ يراوح الايجار السنوي بين ٦٠ الفا و١٥٠ الف درهم (٤٠ الف دولار)، في مقابل ٤٠ الفا الى ٧٠ الف درهم (١٨ الف دولار) في ابوظبي وما بين ٣٠ الفا و٦٠ الف درهم في الشارقة. ويرى المدير العام «لدار الاعلان» في دبي، ان سوق اعلانات الطرق في الامارات تتميز بالمنافسة الحادة بين الشركات الكبرى العاملة في هذه الصناعة والتي يقل عددها عن عشر شركات وبين الشركات الصغيرة المنتشرة في انحاء مختلفة من مدن الدولة والتي يزيد عددها على ٢٠٠ محل، علما بان اكثر من ٤٠ في المائة منها في دبي وحدها.

وقال ان المنافسة دفعت الشركات الى التهافت على المؤسسات العالمية الكبرى التي تعمل بين فترة واخرى على تجديد حملاتها الكبرى، وهو امر يدفعها الى خفض الاسعار للفوز بالمناقصة، وبالتالي تخفض هامشها الربحي الذي اصبح يقل عن العائدات التي تحققها الشركات التجارية الاخرى. واضاف، ان شركات صناعة اعلانات الطرق سعت في الاعوام الثلاثة الماضية، بهدف تعزيز قدراتها التنافسية، الى لعب دور الوسيط بين المعلنين واصحاب المباني لمنح امتيازات المواقع الاكثر اهمية للمعلنين، في حين عمل بعض الشركات على شراء حقوق بعض الاماكن الحساسة وتأجيرها للمعلنين من الشركات العالمية والمحلية على السواء.

وافاد ابو غريبة، ان اعلانات الطرق في الامارات تشهد حاليا «الطفرة الثانية» كما تسمى لجهة تكنولوجيا الاعلان، فبعد الطفرة الاولى التي كانت سائدة في نهاية الثمانينات وسميت «فلكس فيس» ظهر في العامين الماضيين نوع جديد من الاعلانات ذات الابعاد الثلاثة والتي يطلق عليها الاعلانات «المتحركة المجسمة».

واوضح ان عوامل عدة ساعدت على ازدهار اعلانات الطرق خلال الفترة التي اعقبت ازمة الخليج الثانية، اذ شهد اقتصاد دولة الامارات نموا كبيرا شمل مختلف القطاعات التجارية في الوقت الذي قررت فيه مئات الشركات العالمية استخدام الامارات مركزا لعملياتها في منطقة الخليج. خصوصا على صعيد التسويق والتوزيع. وهو امر اوجد شركات جديدة. اما السبب الثالث فيكمن في تغيير عشرات الشركات الكبرى لعلاماتها التجارية في الوقت الذي عززت فيه شركات اخرى حملاتها الترويجية.

وتفرض البلدية على مستخدمي اعلانات الطرق رسوما سنوية مختلفة للسماح لهم بنشر اعلاناتهم في الاماكن العامة. اذ تتقاضى ١٠٠ درهم للمتر الواحد على اللوحات الاعلانية المنتشرة فوق سطح المباني، في حين تتقاضى ٢٠٠ درهم على لوحات الطرق التي يبلغ حجمها ١٨ مترا مربعا. وتزداد الرسوم عند ارتفاع احجامها. في حين تتقاضى من الشركات التجارية والمحلات ٢٥٠ درهما لقاء اللوحات الموجودة على واجهاتها ولو كانت الشركة التجارية وكيلة العلامة التجارية. اما الاسعا ر التي تتقضاها الشركات العاملة في صناعة اعلانات الطرق من الشركات والافراد، فتختلف من شركة الى اخرى. الا انها تبلغ في المتوسط ما بين ٣٥ و٥٤ درهما للقدم المربع للوحات البلاستيكية العادية، في حين تراوح بين ٤٥ و٥٥ درهما للقدم المربع للوحات الاعلانية البلاستيكية البارزة. وتعتبر السوق الاعلانية في دولة الامارات (صحف ومجلات وشبكات التلفزيون) ثاني اكبر الاسواق الخليجية بعد السعودية، وحققت العام الماضي نموا نسبته ١٦ في المائة، وارتفعت من ١٩٩.٧ مليون دولار الى ٢١٥.٧ مليون دولار.

وكانت حصة الصحف من الانفاق الاعلاني اكبر من حصص وسائل الاعلام الاخرى. اذ بلغت ٦٣ في المائة بعد ان حققت معدل نمو قدره ٢٦ في المائة وذلك في مقابل ٥٧ في المائة عام ١٩٩٢. وارتبع تبعا لذلك الانفاق الاعلاني في الصحف من ٥٦.٩ مليون دولار الى ٧١.٧ مليون دولار، اما المجلات فشهد الانفاق الاعلاني فيها «طفرة» عندما نمت سوقها الاعلانية بنسبة ٥٢ في المائة خلال عام واحد، من ٩.٨ مليون دولار الى ١٥ مليون دولار لترتفع حصتها من ١٠ في المائة الى ١٣ في المائة. لكن شبكات التلفزيون التي تبث عبر سبع قنوات محلية وفضائية باللغات العربية والانكليزية والاردو، منيت بخسائر كبيرة، اذ انخفض الانفاق الاعلاني فيها بمعدل ١٢ في المائة، لتتراجع بذلك حصتها من السوق الاعلانية الاماراتية من ٣٢.٩ مليون دولار الى ٢٨.٩ مليون دولار فقط.

الامارات

استقرار الجنيه حسّن مواقع الصادرات البريطانية

■ قال ديبلوماسي بريطاني ، ان بلاده استفادت العام الماضي في صورة كبيرة من استقرار أسعار صرف الجنيه الاسترليني ، عند معدلات متدنية بالمقارنة مع أسعار عامي ١٩٩١ و١٩٩٢. اذ ارتفعت قيمة الصادرات البريطانية الى الاسواق الخليجية بمعدل ١٠ في المائة وبلغت اربعة مليارات جنيه، أي ما يعادل ستة مليارات دولار.

وذكر غراهام ستيوارت السفير البريطاني لدى الامارات، ان مكانة الشركات البريطانية في الاسواق الخليجية ما زالت متقدمة على مكانة عدد كبير من الدول الاوروبية الصناعية، واضاف ان بلاده ما زالت خامس اكبر شريك تجاري لدولة الامارات التي وصف أسواقها بأنها حيوية لدخول البضائع البريطانية الى عدد كبير من الدول المجاورة.

وأفاد السفير البريطاني، خلال مؤتمر صحافي أعلن فيه تنظيم بلاده معرضها السنوي في الخليج في مدينة دبي خلال نيسان (ابريل) المقبل، أن خريطة الصادرات البريطانية الى اسواق مجموعة دول مجلس التعاون شهدت بعض التغير العام الماضي. اذ انخفضت الى السعودية والبحرين بنسبة ٧.٣ في المائة و٩.٦ في المائة على التوالي وارتفعت الى الامارات والكويت وعمان وقطر بنسب متفاوتة كان اكبرها للامارات بمعدل ٤١ في المائة، ولم يشر الى أسباب تراجع الصادرات البريطانية الى السعودية، الا انه قال ان اسواق المملكة ما زالت تعتبر اكبر الاسواق الخليجية والشرق الاوسطية المستوعبة للسلع والبضائع البريطانية ، اذ استحوذت على ٤٥ في المائة من الصادرات البريطانية للخليج بما يوازي ١.٨ مليون جنيه (٢.٧ مليار دولار).

وقال غراهام، ان الشركات البريطانية عززت وجودها في الامارات، ونجحت في زيادة صادراتها بمعدل ٤١ في المائة من ٩٢٦ مليون جنيه الى ١.٣ مليار جنيه (١.٩ مليار دولار)، مشيرا الى ان ٦٠ في المائة من تلك الصادرات اتجهت الى دبي والامارات الشمالية.

واضاف، ان عدد الشركات البريطانية الرئيسية العاملة في الامارات تجاوز العام الماضي ٣٠٠ شركة تعمل في مجالات الاستثمارات والانشاءات والتجارة والخدمات والاعمال المالية والمصرفية. واوضح ، ان الهدف من المعرض الذي تقيمه بلاده في الخليج للسنة الثالثة على التوالي تعزيز مكانة الشركات البريطانية في أسواق المنطقة وبناء علاقات افضل مع اسواقها، مشيرا الى ان احصاءات دائرة التجارة والصناعة البريطانية تظهر ان معرض العام الماضي ساهم في زيادة صادرات بريطانيا الى الامارات بما يزيد على ١٢٠ مليون جنيه استرليني.

ومن جهته ، دعا عبدالرحمن المطيوعي المدير العام لغرة تجارة وصناعة دبي، خلال المؤتمر الصحافي الذي حضره الى جانب السفير البريطاني، الشركات البريطانية المشاركة في المعرض الى التركيز على الاسعار وجودة المنتوجات التي تسعى الى تسويقها في دبي. وقال: «ان اسواق دبي مفتوحة امام الجميع، وعلى الموردين تقديم الافضل سعريا وجودة حتى يتمكنوا من تعزيز مكانتهم وحصصهم في اسواق الامارة».

واضاف، ان المنتوجات البريطانية لها مكانة جيدة في اسواق دبي خصوصا بعدما نجحت بريطانيا العام الماضي في احتلال المكانة الرابعة بين الدول الموردة، بعدما كانت في المركز الخامس، مشيرا الى ان بريطانيا تعتبر الشريك الاقتصادي الاول لدبي عند اضافة حجم علاقات العمل على صعيد الشركات المالية والخدمية ومكاتب الاستشارات والمقاولات وغيرها. واعتبر ان امام الشركات البريطانية حاليا فرصة كبيرة لتعزيز حصتها في الصادرات الى دبي التي تستورد بضائع تتجاوز قيمتها ١٣ مليون دولار سنويا، موضحا ان تلك الفرصة تكمن أسعار صرف الجنيه المتدنية ازاء الدولار والعملات الرئيسية في العالم.

وقال مسؤول الشركة البريطانية المنظمة للمعرض ان عدد العارضين البريطانيين في المعرض الحالي، الذي يعتبر اكبر المعارض البريطانية في الشرق الاوسط، ارتفع الى ١٥٠ عارضا يمثلون ٣٠٠ شركة بينها نحو ١٠٠ شركة تدخل الاسواق الخليجية للمرة الاولى . واضاف: ان المعرض، الذي سيقام في دبي من ٢٦ نيسان/ابريل المقبل حتى ٢٩ منه، ليس موجها الى اسواق الامارات وحسب، بل الى الاسواق الخليجية خصوصا، اذ يزوره عادة مئات التجار ورجال الاعمال الخليجيين، مشيرا الى ان تحول دبي في الاعوام الماضية الى مركز اقليمي للمعارض في الشرق الاوسط يدفع عددا كبيرا من الشركات العالمية الى تفضيلها عن غيرها من المدن لأنها تستقطب المقيمين من مختلف الدول.

منع الازدواج الضريبي مع تركيا وبولونيا

■ صادق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات على عدد من المراسيم الاتحادية الخاصة باتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال وتشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين دولة الامارات وعدد من الدول.

وقد شملت المراسيم الاتحادية مرسوما بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال بين حكومة دولة الامارات وحكومة باكستان، والمرسوم بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال مع جمهورية تركيا ومع حكومة بولندا.

كما شملت المراسيم الاتحادية مرسوما في شأن اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين حكومة دولة الامارات وحكومة جمهورية بولونيا.

كما شملت المراسم الاتحادية مرسوما في شأن اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين حكومة دولة الامارات وحكومة جموهرية بولونيا.

واشار الدكتور محمد خلفان بن خرباش وكيل وزارة المالية والميزانية الى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال اشتملت على أنواع الضرائب التي تخضع لاحكام الاتفاقية وهي ضريبة الدخل وضريبة الشركات واي ضرائب مماثلة او مشابهة في جوهرها تفرض بعد توقيع تلك الاتفاقيات.

واضاف ان الاتفاقيات شملت كذلك الانشطة الاقتصادية التي تخضع لأحكام هذه الاتفاقيات ومنها أرباح الاعمال والدخل الناتج عن الأموال غير المنقولة ودخل مؤسسات النقل الجوي والبحري والمشروعات المشتركة وأرباح الأسهم والفوائد والاتعاب الفنية وكذلك الخدمات الشخصية.

واشار الدكتور محمد خلفان بن خرباش الى ان اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين دولة الامارات وبولونيا تناولت ضمان المخاطر غير التجارية التي يمكن ان تتعرض لها استثمارات مستثمري دولة في اقليم الدولة الاخرى وكذلك الاجراءات المتبعة في حال وقوع مثل هذه المخاطر والتعويضات المدفوعة للمستثمرين .

وأكد وكيل وزارة المالية والصناعة المساعد لشؤون الموارد والميزانية ان اتفاقيتي الدخل ورأس المال و حماية وتشجيع وضمان الاستثمارات الموقعة بين دولة الامارات والعديد من دول العالم ، تشكلان اطاراً جيدا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولة وهذه الدول ويؤدي الى تشجيع انسياب رؤوس الاموال والاستثمارات المشتركة، وتنشط العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الامارات والدول الاخرى.

اليمن

عودة الصيارفة الى الاسواق

■ عادت محلات الصرافة في العاصمة اليمنية الى مزاولة نشاطها بشكل علني بعد اكثر من شهرين توقفت خلالها عن فتح ابوابها بسبب اجراءات البنك المركزي اليمني المشددة التي تضمنت اعتقال الصرافين ومطالبتهم بالالتزام حرفيا بما جاء في لائحة تنظيم اعمال الصرافة، اضافة الى مطالبتهم بتخفيض سعر صرف الدولار الاميركي في السوق الذي كان قد بلغ ستة اضعاف سعره الرسمي في بداية كانون الثاني/يناير الماضي.

وبالرغم من مزاولة محلات الصرافة لاعمالها بشكل علني وتوقعات الناس ان تستعيد العملة شيئا من قوتها او ان تعود الى وضعها الطبيعي الذي كانت عليه حتى ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، فانه بدا واضحا ان تأثير الازمة السياسية التي تمر بها البلاد ما يزال قائما وان اجراءات البنك المركزي والحكومة لم تؤت ثمارها المرجوة، وواصل الدولار الاميركي الحفاظ على قيمته بين ٦٣-٦٥ ريالا يمنيا.

وسئل عدد من الصرافين في صنعاء عن سبب عدم تراجع سعر صرف الدولار بالرغم من تخفيف الضغوط التي مارسها عليهم البنك المركزي فرد أحدهم: لقد قلنا اكثر من مرة أن المسألة ليست مرتبطة بالصرافين وحدهم. نحن فقط حلقة من حلقات سلسلة طويلة تبدأ بوجود سياسة اقتصادية ونقدية ومالية واضحة، وتتواصل مرورا بادارة سليمة تتعامل مع الواقع بشكل مدروس، وكذلك مرورا بسوق المال الذي يعد الصرافون احد عناصره.

وقال صراف اخر في «سوق الملح» الشهير الذي يقع وسط صنعاء القديمة: بالنسبة لعملنا نحن الصرافين فانه خاضع للعرض والطلب، وهي نظرية معروفة لدينا جميعا وخاصة لدى المسؤولين في البنك المركزي.

فاذا ارادوا ان يتراجع سعر صرف الدولار الاميركي وغيره من العملات الصعبة فانهم يعرفون الطريقة المثلى لذلك. لا بد اولا من وضع سعر معقول للدولار يتبعه السماح للبنوك التجارية بالتعامل بالبيع والشراء على ضوء السعر المعقول بحيث تتنافس مع محلات الصرافة. واخيرا لا بد ان يراقب البنك حالة الطلب في اسواق البلاد مقابل وضع العرض، فاذا لاحظ طلبا متزايدا عليه ان يقوم بتغطية عجز السوق والحفاظ على السعر الذي تم تحديده.

واعتبر صراف ثالث ان استمرار الازمة السياسية الراهنة في البلاد وعدم وجود حل لها يمكّن الحكومة والبنك المركزي من التفكير جديا في مسألة سعر العملات المحلية مقابل العملات الصعبة، سيجعل من الصعوبة بمكان التفكير في وضع مستقر لسوق الصرافة. وأضاف قائلا: لا بد ان يشعر الناس بالاستقرار السياسي وبالتالي لا بد ان يكون هناك استقرار اقتصادي، وعندئذ يمكن الحديث عن استقرار اسعار صرف العملة المحلية.

الكويت

«المركزي» يشجّع «المحلي» على الاندماج ومشاركة «الاجنبي»

■ دعا البنك المركزي الكويتي بعض البنوك المحلية الى بحث مجموعة اصلاحات منها الاندماج وفتح الباب امام المشاركة الاجنبية او تحسين اسلوب الادارة وذلك في اطار حملة لتحسين القواعد التنظيمية والاشراف على نشاط البنوك.

وقال الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك ، ان بعض ادارات البنوك تحسنت في اطار حملته الترويجية لتعزيز مستويات ادارة البنوك في حين لا يزال هناك مجال للتحسن امام بنوك اخرى.

واوضح ان مسألة الاصلاح ترجع بالكامل الى البنوك ، وان البنك المركزي لن يتدخل وسيكتفي باسداء النصح، وقال ، ان البنك المركزي سينصح البنوك المحلية بزيادة قاعدة رأس المال وتغيير ادارتها وبحث جدوى الاندماج مع بنوك اخرى والمشاركة الاجنبية.

وقد ذكر الشيخ سالم في السابق ان العدد الكبير من البنوك المحلية لا يتناسب مع عدد السكان البالغ ١.٥ مليون نسمة، اذ يوجد في الكويت ٦ بنوك تجارية وبنكان متخصصان وفرع لبنك اجنبي تملك الكويت جزءا منه ومؤسسة تمويل اسلامية.

وتعاني بعض البنوك الكويتية من ركود في العائدات بسبب مشاكل ديون وخسائر مرتبطة بالاحتلال العراقي في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. ويقول اقتصاديون ان بعض البنوك متخمة بالعاملين وان الضوابط الائتمانية بها تتم بالتراخي في بعض الاحيان. وقد اقر الوزراء في ديسمبر /كانون الاول الماضي مشروع قانون يسمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بامتلاك ما يصل الي ٤٩٪ من البنوك المحلية، ولا بد من موافقة البرلمان على هذا المشروع وعلى مقترحات بالسماح لبنوك من خارج مجلس التعاون بامتلاك ما يصل الى ٤٠٪ من البنوك المحلية.

ومن جهة اخرى ذكرت احصائية للبنك المركزي ان الاصول المجمعة للبنوك الكويتية ارتفعت في تشرين الثاني/نوفمبر، الماضي الى ٨.٥ مليار دينار (٢٨.٥٧ مليار دولار) وهو ما يزيد بنسبة ٣.٠٪ عن تشرين الاول/اكتوبر غير انها تقل عن مستواها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ البالغ ٨.٩٤ مليار دينار (٣٠ مليار دولار).

والى جانب الاصول شملت التغيرات الرئيسية ارتفاعا نسبته ٣.٤٪ في التسهيلات الائتمانية المقدمة للسكان بحيث وصلت الى ٨٧٢ مليون دينار (٢٩ مليار دولار) وزيادة بنسبة ١.٤٪ في الاصول الاجنبية لتصل الى ١.٤٩ مليار دينار (٥ مليارات دولار) وزيادة بنسبة ٥.٤ في اصول اخرى لتصل الى ٧٩٤ مليون دينار (٢.٦ مليار دولار).

وتراجعت الاستثمارات المحلية بنسبة ١.٢٪ الى ٥.٢٩ مليار دينار (١٧.٧ مليار دولار) وقد نجم هذا الهبوط اساسا بسبب انخفاض ما تملكه البنوك من أذون خزانة بنسبة ٤٢٪.

وفي جانب الخصوم هبطت ودائع القطاع الخاص بنسبة ٣.٠٪ في ٥.٣٣ مليار دينار (١٧.٩ مليار دولار) وزادت الخصوم الاجنبية بنسبة ٤.٩ في المائة الي ٩.٤٩ مليون دينار (١.٩٤ مليار دولار) وزادت خصوم اخرى بنسبة ٠.٩٪ الى ١.٤٢ مليار دينار (٤.٩٨ مليار دولار). وهبطت مدفوعات البنوك الكويتية لتمويل الواردات الى ٩٣.٩ مليون دينار في تشرين الثاني/نوفمبر من ٩٨.٢ مليون دينار في تشرين الاول/اكتوبر، وارتفعت الأهمية النسبية للدولار في تمويل الاستيراد الى ٥٤.٧٪ من ٥٤.١٪ بينما انخفضت اهمية الين بنسبة ٠.٩ في المائة من ١٣.٨ في المائة.

وهبطت السيولة المحلية الخاصة في الكويت بنسبة ٠.٦ في المائة لتصل الى ٥.٦٥ مليار دينار من ٥.٦٨ مليار دينار .

ويحدد البنك السيولة المحلية الخاصة بانها تشمل مجموعة وسائل الدفع (النقود المتداولة والودائع عند الطلب في البنوك بالدينار) اضافة الى اشباه النقود (تشمل الودائع الادخارية بالدينار والودائع لاجل بالدينار والودائع بالعملات الصعبة وشهادات الايداع بالدينار).

الشارقة

ارتفاع الطاقة الانتاجية للغاز

■ توقعت مصادر بترولية ان ترتفع الطاقة الانتاجية لمصنع الصجعة للغاز في الشارقة في يونيو /حزيران المقبل بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا مع وصول قدرة المصنع على معالجة الغاز الى ٨٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا بدلا من ٥٨٠ مليونا حاليا.

وقالت انباء صحافية ، انه تم حتى الآن انجاز حوالى ٣٥ في المائة من التوسعات الانشائية في مصنع غاز الصجعة والتي تنفذها شركة ويمبي الفطيم. ومن المقرر ان تنتهي بالكامل بحلول شهر حزيران/يونيو ١٩٩٤، وفقا للبرنامج المعد وعنده سيصبح بامكان شركة «اموكو الشارقة» فتح آبار الغاز المكتشفة خلال العامين الماضيين والتي ظلت مغلقة بسبب عدم وجود امكانية لمعالجة انتاجها الضخم، الامر الذي سيزيد انتاج الامارات من الغاز بنسبة تصل الى حوالى ١٥ في المائة ويرسخ موقعها كثالث منتج للغاز عالميا بعد جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وايران.

واضافت الانباء ان توسعة مصنع غاز الصجعة ستجعله قادرا على معالجة اجمالي الكميات المكتشفة في الآبار الثلاث الجديدة، فحقل كحيف (كحيف ٢ و٣ و٤) والتي تقدر بطاقة انتاجية تبلغ ٢١٨ مليون قدم مكعب من الغاز و٤٥٨٥ برميلا من المكثفات النفطية يوميا.

وقالت مصادر بترولية انه مع تشغيل آبار حقل كحيف الثلاث وتوسعات مصنع الغاز ستصبح منطقة الصجعة بمثابة مجمع نفطي مهم في امارة الشارقة التي توقع لها مراقبون اقتصاديون مستقبلا مبشرا كمنتج بارز للطاقة النفطية في المنطقة وخاصة في مجال الغاز الطبيعي المستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية.

وقالت ان «اموكو الشارقة» بصدد توقيع عقد مع وزارة الكهرباء والماء لتزويدها بالغاز لتشغيل محطات توليد الكهرباء في الامارات الشمالية التي تعتزم الوزارة تحويلها من العمل في الديزل الى الغاز، الامر الذي سيخفض تكلفة انتاج الكهرباء ويخفف الضغط على الميزانية الاتحادية.

وتوقع الدكتور محمد العسومي مدير البحوث الاقتصادية في مصرف الامارات الصناعي ان تكون هناك تأثيرات ايجابية لاستغلال اكتشافات الغاز على اقتصاد الامارات العربية المتحدة بشكل عام والشارقة بشكل خاص.

وقال، ان ذلك سيرفع موارد الحكومة المحلية في الامارة ويزيد من انفاقها على المشاريع ، الامر الذي سيساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى في امارة الشارقة. وقال ان التوجهات الرسمية ترمي في الوقت الحاضر الى تحويل محطات الكهرباء في الامارات من استخدام الديزل الى الغاز الطبيعي مشيرا الى ان ذلك سيؤدي الى تقليل تكلفة التشغيل على اعتبار ان سعر الغاز منخفض مقارنة بسعر الديزل الامر الذي سيقلل من الضغط على الميزانية الاتحادية في ظل حقيقة ان سعر الكهرباء مدعوم بنسبة ٧٥ في المائة.

وقال العسومي ان انتاج الامارات من الغاز الطبيعي وصل في العام ١٩٩٢ الى ٣٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا وقدر الانتاج اليومي بـ ٩٥ مليون متر مكعب من الغاز.

المغرب

تخفيض الضرائب في موازنة ٩٤ واستعداد في مراكش لملتقى «الغات»

■ صادق مجلس النواب المغربي على مشروع موازنة ١٩٩٤ المعروفة باسم «القانون المالي» اثر جلسة ماراثونية استغرقت ما يزيد على ٢٠ ساعة وشهدت مداخلات عدة، بين مؤيد ومعارض للموازنة. وصوتت أحزاب الدستوري والحركة والديموقراطي والاحرار لمصلحة الموازنة، فيما رفضها كل من احزاب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال ومنظمة العمل والتقدم (الشيوعي سابقا).

ويبلغ مجموع نفقات الموازنة ٩٣ مليار درهم (نحو ١٠ مليارات دولار)، وتنقسم كالآتي: ٤٧ مليار درهم لتسيير الشؤون الحكومية و٢٧ مليار درهم (نحو ٣ مليارات دولار) لتسديد مستحقات وفوائد الديون الداخلية والخارجية ، و١٩ مليار درهم (مليارا دولار) للاستثمار الذي سيقوم به القطاع العام والبلديات.

وتشمل بنود الموازنة التي دخلت عمليا حيز التطبيق منذ مطلع كانون الثاني/يناير الماضي، خفض الضرائب على الشركات والافراد بمعدل نقطتين ، ونسبة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة الى القروض السكنية بمعدل ٧ في المائة واعفاء الاجور المتدنية من الضرائب، كما تشمل ايجاد ٢٥ الف وظيفة في القطاع العام وانشاء صندوق لتشغيل الجامعيين بقيمة مليار درهم (مائة مليون دولار) سيتم تحصيلها من مداخيل التخصيص التي تنتظر الحكومة المغربية ان تدخل الى الخزينة ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤.

وتلتزم الموازنة الجديدة تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي يفوق ٧ في المائة في مقابل واحد في المائة عام ١٩٩٣ بعد عودة الامطار عقب عامين من الجفاف، وتقليص العجز في الخزينة العامة الى ما دون ١.٥ في المائة مع مواصلة تحرير الاقتصاد ، وتخصيص ٦٠ شركة عامة وفروعها والاهتمام بالبادية والارياف وزيادة تدخل الدولة في المجالات الاجتماعية التي تأثرت بتطبيق قانون الهيكلة الاقتصادية منذ عام ١٩٨٣ مثل الصحة والتعليم والاسكان والشغل والبنى التحتية.

وتشكل هذه النفقات نحو ٢٥ في المائة من مجموع موازنة المغرب التي تنص ايضا على تطوير البنى التحتية مثل بناء الموانىء والمطارات والطرق والسدود والمراكز الرياضية والثقافية، ورفع مشاركة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت.

وكانت مناقشة موازنة ١٩٩٤ بدأت نهاية العام الماضي واستمرت شهرين ونصف شهر ، وتزامنت مع وجود بعثة من البنك الدولي اكدت نجاعة برنامج التخصيص والتحرير الاقتصادي وطالبت بزيادة الاهتمام بالمجالات الاجتماعية التي اعتبرت انها تضررت كثيرا من سياسة تخلي الدولة عنها. ووعدت البعثة بزيادة حجم القروض المقدمة الى المغرب لتقترب من ٩٠٠ مليون دولار، وطالبت في المقابل بتوسيع اداء الاقتصاد ليمتص تلك الموارد الجديدة.

وقال ساغوه وزير المال المغربي، انه اذا تحسن المحصول الزراعي كما هو متوقع، فان نمو الناتج المحلي الاجمالي سيفوق ما بين ٩و١٠ في المائة ، واعتبر في تصريح مقتضب ، ان الاقتصاد المغربي يتأثر كثيرا بالظروف المناخية وانه كلما تراجع اداء قطاع الزراعة (١٨ في المائة من الناتج المحلي) تقلص مجموع النشاط الاقتصادي.

ويسود الخبراء تفاؤل بامكان تحقيق اعلي معدل نمو السنة الجارية منذ عام ١٩٨٧ الذي شهد نموا في حدود ١٠.٥ في المائة، ثم تبعه تقلص في النمو العام ظل يراوح بين ٢ في المائة وناقص ٣.٥ في المائة ، كما حصل عام ١٩٩٢ وهو اقل معدل طوال الاعوام الـ ٢٠ الماضية.

واشار وزير الزراعة المغربي امزيان عبدالعزيز بلفقيه ايضا في تصريح مقتضب الى «ان محاصيل الحبوب المتوقعة للسنة الجارية ستراوح بين ٧٠ مليونا و١١٠ ملايين قنطار، مما سيمكن المغرب من توفير مئات ملايين الدولارات انفقها خلال العامين الماضيين لشراء القمح». وقال: «ان الزراعة تؤثر في شكل حاسم في الاقتصاد المغربي، ولهذا السبب تولي الحكومة هذا القطاع اولوية واهتماما خاصا باعتباره قطاعا استراتيجيا».

على صعيد اخر توجهت بعثة مغربية الى جنيف برئاسة عبدالكريم بناني احد كبار موظفي السكرتارية الخاصة للعاهل المغربي الملك الحسن الثاني وذلك في اطار الاستعداد للاجتماع الوزاري للتوقيع على الوثيقة النهائية لجولة الاوروغواي الذي سيتم ما بين ١٣ و١٥ نيسان/ابريل المقبل بمراكش حيث اجرت سلسلة من الاتصالات وعقدت جلسات عمل مع امانة منظمة الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات». وعقدت البعثة المغربية بمقر «الغات» اجتماعا مع مندوبي الدول الاعضاء بهذه المنظمة الدولية يقصد مدهم بالمعلومات التي يودون الحصول عليها حول التحضيرات الجارية لاحتضان هذا الملتقى الدولي المهم وكذا ظروف الاستقبال والايواء والعمل التي سيتم توفيرها في عين المكان للمشاركين في هذه التظاهرة.

وخلال هذا الاجتماع اكد عبدالكريم بناني ، ان المغرب المعروف بكونه ارض اللقاءات والتبادل والتسامح الثقافي والديني هو كذلك رائد في مجال التفتح التجاري ، مشيرا في هذا الصدد الى ان المملكة المغربية وقعت اعتبارا من سنة ١٩٩٣ معاهدة للتجارة والملاحة مع الولايات المتحدة الاميركية. وقال، ان المغرب يشارك اليوم بصورة فعالة ونشيطة في الحركة التجارية الدولية افقيا وعموديا.

واضاف، انه منذ ان قررت «الغات» عقد الاجتماع الوزاري للتوقيع على الوثيقة النهائية لجولة الاوروغواي في مراكش ظلت اللجنة الوطنية، التي تم تشكيلها بالمغرب لهذا الغرض على اتصال دائم مع المسؤولين بـ «الغات» بهدف حصر الحاجيات الملموسة التي يتطلبها تنظيم هذا اللقاء الدولي وامكانية اعداد جميع المتطلبات الضرورية حتى تتم هذه التظاهرة في احسن الظروف سواء من حيث الاقامة او العمل .

وابرز بناني ، ان المغرب الذي اكتسب تجربة في تنظيم اللقاءات والتظاهرات الدولية الكبرى لن يدخر اي جهد في اعطاء لقاء مراكش تلك المسحة الخاصة التي تميز المغرب ومن جهته تدخل رشاد بوهلال وكيل وزارة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية المغربية فتحدث عن مدينة مراكش وخصائصها المناخية والجغرافية وامكانياتها السياحية وطاقات فنادقها الهائلة معززا حديثه بعرض شريط وثائقي عن الموضوع.

وفي السياق نفسه، قدم مسؤولون عن قصر المؤتمرات بمراكش، حيث سيتم توقيع الوثيقة النهائية لجولة الاوروغواي والذين صاحبوا الوفد المغربي الى جنيف، لممثلي البلدان الاعضاء في منظمة «ألغات» الحاضرين في هذا اللقاء جملة من المعلومات والتوضيحات والبيانات التي تخص قصر المؤتمرات ومختلف الوسائل المتوفرة في عين المكان لاحتضان هذه التظاهرة المهمة.

تونس

السياحة تقفز الى ارقام جديدة ودور متزايد للقطاع الخاص

■ قدر وزير السياحة التونسي محمد جغام ايرادات القطاع السياحي العام الماضي بمليون دينار (نحو مليار دولار)، واوضح أن المنتجعات والمناطق السياحية التونسية استقبلت عام ١٩٩٣ حوالى ٣.٧ مليون سائح فيما استقبلت ٣.٥٤ مليون سائح فقط عام ١٩٩٢، اي بزيادة نسبتها ٣ في المائة.

وشكل السياح الاوروبيون ٦٠ في المائة من اجمالي السياح الوافدين الى تونس، الا ان نسبتهم زادت بنحو ١٧ في المائة خلال العام الماضي بالمقارنة مع عام ١٩٩٢.

اما ايرادات القطاع السياحي من العملة الصعبة فزادت من ٩٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى اكثر من مليار دولار العام الماضي، اي بزيادة نسبتها ستة في المائة.

واكد جغام، ان تونس تستطيع ان تجذب اعدادا متزايدة من السياح الايطاليين والفرنسيين خلال الموسم الحالي. وقدر الوزير التونسي، الذي قام بزيارتي عمل لكل من فرنسا وايطاليا الاسبوع الماضي، عدد السياح الفرنسيين الذين زاروا تونس العام الماضي بـ ٤٤٧ الف سائح والايطاليين بـ ٢٤١ الف سائح.

من جهة اخرى، وضعت تونس ضمانات وحوافز لتشجيع صناديق التنمية العربية والمتمولين من القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي.

وقدرت نسبة الاستثمار العربي في القطاع السياحي والفندقي بـ ١٥ في المائة، فيما قدرت قيمة الاستثمارات العربية في هذا القطاع بـ ٢٣٠ مليون دينار (نحو ٢٤٥ مليون دولار).

وتعتبر «المجموعة التونسية - الكويتية للاستثمار الانمائي» في مقدم المؤسسات العربية التي حققت تقدما كبيرا في انشاء مجمعات فندقية درت فوائد مهمة. اذ تضم وحداتها الفندقية سبعة الاف سرير تؤمن ثلاثة الاف فرصة عمل، بالاضافة الى استثمارات اخري قامت بها صناديق وموسسات مالية من الامارات وقطر ومصارف التنمية العربية.

ويفسر الاقبال على القطاع السياحي بالضمانات والحوافز التي منحتها تونس للاستثمار العربي ، اذ اجازت القوانين الجديدة للمستثمرين العرب تحويل كامل محصول التصفية حتى وان كانت قيمة هذا المحصول اكبر من القيمة الاصلية للاستثمار، بالاضافة الى ضمانات اخرى ضد التأميم والمصادرة.

وبموجب الاشتراعات الجديدة في مجال الاستثمار الغي الترخيص المسبق المتعلق بالاستثمار، وتراجعت الرسوم الجمركية بعدما حدد سقفها بـ ٤٠ في المائة، بالاضافة الى تخصيص ٣٧ مؤسسة من مؤسسات القطاع العام مما اتاح للمستثمرين المحليين والعرب المساهمة في هذه المؤسسات وترشيد عملها وأدائها.

وقال مصدر في وزارة السياحة التونسية ، ان تونس وقعت اخيرا اربع أتفاقات استثمارية مع بلدان عربية واتفاقات اخرى في اطار الجامعة العربية لتشجيع الاستثمار العربي خصوصا في قطاع السياحة والخدمة. واشار الى ان تونس وقعت منذ استقلالها عام ١٩٥٦ ٣٠ اتفاقا دوليا لتشجيع الاستثمار وحمايته، بالاضافة الى ٢٠ اتفاقا آخر هي حاليا موضوع مفاوضات مع المؤسسات الدولية المعنية وتوشك الحكومة التونسية على توقيعها.

واشار المصدر الى ان تونس اعتمدت اشتراعات تؤمن للمستثمرين العرب المعاملة نفسها التي يلقاها المتمولون ورجال الاعمال المحليون في ما يتعلق بتسيير او بيع استثماراتهم وعقاراتهم.

الى ذلك قبلت تونس رفع الخلافات مع المستثمرين العرب في حال تعذر حلها بالطرق الصلحية الى المركز الدولي لفض الخلافات طبقا لاتفاق واشنطن عام ١٩٦٥، اذا ما طلب احد الاطراف الاحتكام اليه.

هذا واكد وزير التخطيط والتنمية المحلية التونسي الدكتور مصطفى النابلي، ان السنة الحالية ستشهد بدء العمل بالقانون الموحد للاستثمار الذي وافق عليه مجلس النواب اخيرا، وانشاء سوق للصرف بالاضافة الى تحرير قسم من المستوردات والاسعار.

وشدد في كلمة القاها اخيرا في ندوة اقتصادية، على دور القطاع الخاص في تنفيذ اهداف خطة التنمية الثامنة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) ، وقال ان المبادرة الخاصة تشكل احدى المرتكزات الرئيسية للخطة في اطار معاودة توزيع الادوار بين القطاعات الاقتصادية لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

واوضح ان الحكومة سعت الى اعادة هيكلة القطاع الخاص للتكيف مع التطورات التي شهدها الوضع الاقتصادي الدولي، ووضعت برنامجا للتعديل التدريجي بعد مشاورات مع الاطراف المعنية، ويرمي البرنامج لتحرير الاسعار وتحرير الاستيراد.

وقدرت نسبة الاسعار المحررة في تونس حاليا بنحو ٥٠ في المائة، اما في مجال التجارة الخارجية فتم تحرير الاسعار والتجارة الخارجية والاصلاحات التي ادخلت على النظامين النقدي والجمركي.

وتوقع ان تتمكن المؤسسة الاقتصادية في ظل المناخ الجديد من التحكم اكثر في وسائل التصرف والمساهمة في تحقيق اهداف التنمية الوطنية، الا انه شدد على ان الدولة ستستمر في السهر على تعديل النظام الاقتصادي والاجتماعي وتقديم المساعدة للقطاع الخاص خصوصا في مجال تطوير البنية الاساسية والتدريب المهني والاعلام.

وقال الوزير النابلي ان التدابير العملية لقانون الاستثمار الموحد ستصدر قريبا، واوضح انها تتضمن اجراءات مهمة لتنشيط الاستثمارات الخاصة في القطاعين التصديري والزراعي.

واضاف، ان الاصلاحات التي ادخلت على الاقتصاد في قطاعات مختلفة ادت الى نشوء نظام اقتصادي ناجع يقوم على الجدوى والمبادرة الخاصة.

وافادت التوقعات بالنسبة للسنة الجارية ان تسجل الاستثمارات نسبة نمو اكبر من النسبة المسجلة في السنة الماضية. وقدرت قيمة الاستثمارات المتوقعة بـ ٤.٣ مليار دينار (٤.٣ مليار دولار) في ما سجلت في السنة الماضية استثمارات قيمتها ٣.٧ مليار دينار اي بزيادة نسبتها ١٣.٥ في المائة.

ويتوقع ان يحوز الاستثمار في قطاع الخدمات على ملياري دينار اي نحو ٤٥ في المائة من الاستثمارات الاجمالية، وتعزى الزيادة الى حاجات تطوير قطاع النقل، خصوصا شراء ثلاث طائرات جديدة لشركة الخطوط التونسية وباخرة لشركة النقل البحري للسلع، بالاضافة الى تجديد اسطول النقل البري وتجديد البنية الاساسية في المطارات والموانىء البحرية.

وقدرت حصة الاستثمارات الاجنبية في السنة الجارية بـ ٢٩٠ مليون دينار (كانت ٢٦٠ مليون دينار في السنة الماضية) وتتركز اساسا في القطاعات غير النفطية، وتفسر الزيادة المتوقعة في الاستثمار الخارجي باصدار القانون الموحد للاستثمار وكذلك الاعلان عن تحرير صرف الدينار.

من جهة اخرى قال وزير البريد والاتصالات حبيب الازرق ، ان السنة الماضية شهدت تركيز ١٠٦٠ سنترلا للهاتف في المناطق الريفية وقدر كلفة توسعة الشركة الهاتفية في الارياف بـ ٧٠ مليون دينار (نحو ٧٠ مليون دولار).

واوضح ان الاستثمارات في قطاع الاتصالات زادت من ١٦٠ مليون دينار في سنوات الخطة السابعة للتنمية (١٩٨٦ - ١٩٩١) الى (٨٥٠ مليون دينار) في الخطة الحالية التي تنتهي في سنة ١٩٩٦. واكد ان المشاريع التي تحققت في قطاع الاتصالات ادت الى اخراج المحافظات النائية والمناطق الريفية من عزلتها وايصال الهاتف والبث الاذاعي والتلفزيوني اليها، وقال انه صار يغطي ٩٨ في المائة من المحافظات.

واوضح الوزير الازرق ، ان عدد المشتركين في الهاتف زاد بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ بنسبة ٧٥ في المائة، في ما تطور انتشار الهاتف الالكتروني في الفترة نفسها من ١٠ في المائة الى ٧٠ في المائة. وتوقع أن تزيد الى ٩٥ في المائة في نهاية خطة التنمية الحالية اي في سنة ١٩٩٦.

وقدر كثافة الخطوط الهاتفية بـ ٤.٧ خط لكل ١٠٠ ساكن وستزيد النسبة الى ١٠ خطوط لكل ١٠٠ ساكن في سنة ١٩٩٦.

وبدا مشروع تعميم الهاتف الالكتروني في تونس في سنة ١٩٩١ واستطاعت وزارة الاتصالات استكمال اعمال تركيزه في السنة الماضية.

مصر

توجيه ١٢ مليار دولار لشراء الديون الخارجية.

■ انتقد تقرير اقتصادي لأحد المراكز البحثية المتخصصة بالقاهرة السياسة المصرية في توظيف احتياطي النقد الاجنبي البالغ ١٦ مليار دولار والمودع لدى البنوك المحلية والاجنبية بالدولار الاميركي بعائد ٤٪.

واوضح التقرير ان ايداع الاحتياطي في البنوك لا يعد سياسة مثلى لادارة الاحتياطي لاقتصاره على امتصاص الفائض المعروض من دون ان يكون له دور ايجابي في وضع حدود معينة «سعرية او كمية» للتدخل واقتصار الاحتياطي على عملة واحدة «الدولار» مما يعرضه لخسائر محققة. وذلك بالنظر الى الظروف الحالية في اسواق العملات الاجنبية لا سيما أن نسبة كبيرة من مدفوعات مر لا تتم بالدولار.

واقترح التقرير سياسة بديلة لتوظيف احتياطي النقد الاجنبي تعتمد علي محاور، منها ان يكون الهدف من تكوين الاحتياطي هو مواجهة طوارىء محتملة او فجوات عمليات التجارة الخارجية او تسوية المدفوعات الخارجية بجانب تعظيم الايرادات المتولدة من أرصدته سواء كانت ارباحا رأسمالية او جارية وذلك مع توفير حدود الامان والسيولة المفترضة، وان يجري تنويع جوانب التوظيف من حيث العملات والاجال والادوات وجهات الوساطة وتوزيعها الجغرافي وتقييم ارصدة الاحتياطي بوحدات حقوق السحب الخاصة ، كما يجب الا يتجاوز الاحتياطي من النقد الاجنبي المحتفظ به في صورة شبه سائلة مستوى ٤ مليارات دولار وهو ما يوازي احتياجات الواردات من النقد الاجنبي لمدة لا تقل عن خمسة اشهر ويوجه المبلغ الباقي ١٢ مليار دولار الى عمليات شراء الديون الخارجية.

وتتضمن السياسة المقترحة كذلك الحصول على خصم نظير السداد الفوري من دون جدولة والذي يمكن ان يصل في ضوء الاسعار السائدة عالميا للديون المصرية الى ١٥٪ من الديون المخفضة وتمويل سداد الديون المخفضة بصادرات خلاف البترول والقطن بقدر الامكان بحيث يمكن ان يحصل الدائن الذي يرغب في الحصول على صادرات مقابل ديونه المجدولة في نادي باريس من دون خصم اضافي وذلك لتشجيع عملية تنمية الصادرات.

وحسب توقعات التقرير فان هذه السياسات المقترحة من الممكن ان تؤدي الى تخفيض الديون الخارجية الى مستوى قابل للسيطرة يتراوح بين ١٢ و١٥ مليار دولار بنسبة ٩٠٪ من حصيلة المعاملات الجارية والتحويلات من ميزان المدفوعات، ونحو ٤٠٪ من الناتج القومي وتخفيض تكلفة الدين الخارجي الى حدها الادنى وفي نطاق نسبة مقبولة من حصيلة الصادرات بما يؤدي الى تخفيض عجز المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات ، وكذلك تدعيم الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري مما يؤدي الى تخفيض تكلفة التمويل والعمولات وغيرها.

وتوقع التقرير ان ينخفض عجز الموازنة العامة المصرية في عام ١٩٩٤/٩٣ الى ٢.٥٪ مقابل ٣.٥٪ في العام الماضي و٦.٨٪ في عام ١٩٩٢/٩١، موضحا ان تحقيق التوازن جرى بصفة اساسية من خلال استخدام اموال التأمينات والمعاشات «مدخرات حقيقية» ، كذا حقق بيع بعض الاصول والاستثمارات في الشركات التابعة لقطاع الاعمال العام حوالى ١.٤ مليار جنيه مما ساهم في تخفيض عجز الموازنة في عام ١٩٩٣/٩٢ ، وان زيادة حصيلة الضرائب على المبيعات خلال العام المالي ١٩٩٣/٩٢ لحوالي مليار جنيه بنسبة ١٦٪ حيث بلغت ٧.٣ مليار جنيه ساهم بشكل اساسي في سد عجز الموازنة العامة ووفر لها حوالى ٣.٥ مليار جنيه، وكذا فان انخفاض المبالغ المخصصة للدعم من ٤.٥ مليار جنيه في موازنة ٩٢/٩١ الى ٣.٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٣/٩٢ ساهم في انخفاض عجز الموازنة.

وحسبما ورد في التقرير فانه من المتوقع ان تبلغ حصيلة الجمارك في الموازنة الحالية ٦ مليارات جنيه مقابل ٤.٨ مليار جنيه في الموازنة السابقة والتي حققت ٨٦٪ من المستهدف «٥.٦ مليار جنيه »، حيث بلغت ٤.٨ مليار جنيه، مشيرا الى ان الحساب الجاري لميزان المدفوعات حقق فائضا قدره ١.٤ مليار دولار عام ٩١/٩٠ وارتفع الى ٥ مليارات دولار في عام ٩٢/٩١، وان عجز الميزان التجاري انخفض من ٧ مليارات و٥٣٨ مليون دولار في عام ٩١/٩٠ الى ٦ مليارات و٤٠٣ ملايين دولار في عام ٩٢/٩١ وذلك بسبب انخفاض الواردات من ١١.٤ مليار دولار في عام ٩١/٩٠.

سويسرا

الساعات الآلية تتقدم على الالكترونية وصادرات ٩٣ زادت ٣ في المائة

■ سجلت صادرات صناعة الساعات السويسرية العام الماضي ارتفاعا، قدره ثلاثة في المائة، لكن هذه الزيادة لم تنعكس في صورة متساوية على مختلف الاسواق العالمية، اذ سجلت واردات الساعات السويسرية تراجعا في بعض هذه الاسواق، مثلما هي الحال في عدد من اسواق اوروبا والشرق الأوسط، وارتفاعا في الاسواق الاخرى القريبة من بلدان اوروبا الشرقية وبلدان جنوب شرق آسيا.

وافاد بيان صادر عن «اتحاد صناعة الساعات السويسرية» ان صادرات الساعات السويسرية ارتفعت العام الماضي الى ما قيمته ٧.٥٨٨ مليار فرنك سويسري (٥.٤ مليار دولار) مما رفع بذلك حجم مساهمتها في مجموع الصادرات السويسرية الى ٨.٨ في المائة، مقابل ثمانية في المائة عام ١٩٩٢، و٧.٧ في المائة عام ١٩٩١.

واوضح البيان ان هذه الزيادة تحققت على رغم الضعف العام الذي يعتري اداء الاقتصاد العالمي، وذكر ان أخذ حجم الاستهلاك الداخلي للساعات السويسرية البالغ، بسعر التسليم من المصانع فقط ٦٠٠ مليون فرنك (٤٠٠ مليون دولار) في الاعتبار، يرفع القيمة الاجمالية لانتاج هذه الصناعة التقليدية في سويسرا الى اكثر من ثمانية مليارات فرنك (٥.٨ مليار دولار).

واشار الاتحاد في بيانه الى ان صادرات الساعات الالكترونية لا تزال تحتل، احصائيا، المرتبة الاولى امام انواع الساعات الاخرى، لكنه ذكر، انه في حين وصلت اعداد الساعات الالكترونية الى ٨٨.٣ في المائة (مقابل ٨٧.٩ عام ١٩٩٢) من مجموع الساعات المصدرة ، الا ان قيمتها بلغت ٥٣.٣ في المائة مقابل ٥٤.٧ في المائة عام ١٩٩٢، وتضمنت بقية الصادرات ساعات آلية. ومن اصل ١٥ سوقا خارجية استأثرت بنحو ٨٦ في المائة من مجموع صادرات الساعات، تقدمت الولايات المتحدة، على ايطاليا منتزعة منها المرتبة الثانية التي كانت تحتلها عام ١٩٩٢، وبقيت هونغ كونغ محافظة على مرتبتها الاولى باستحواذها على نحو ١٨ في المائة من الصادرات.

ورأى الاتحاد ان ثمة نوعا من الضعف الاقتصادي المسجل ، وبدرجات كبيرة احيانا، في عموم اوروبا في ما يخص الاقبال على اقتناء الساعات الجديدة ، باستثناء بريطانيا والنمسا، اللتين سجلتا ارتفاعا ملحوظا في حجم وارداتهما من الساعات (خصوصا النمسا التي تعتبر محورا رئيسيا لاعادة التصدير الى بلدان اوروبا الشرقية).وذكر ان هذا الانحدار توقف ليعود الاتجاه فيميل الى التوازن والاستقرار منذ الصيف الماضي، وان هذا الأمر ينطبق ايضا على اليابان ومنطقة الشرق الاوسط.

وتحتل كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات المرتبتين الثانية عشرة والرابعة عشرة في قائمة الدول الرئيسية المستوردة للساعات السويسرية، الا ان الصادرات الى هذين البلدين، اللذين يعتبران اكبر المستوردين في الشرق الاوسط، شهدت تراجعا بنسبة ١.٨ في المائة بالنسبة الى السعودية، و١٥.٢ في المائة بالنسبة الى الامارات.

ويبرر التفاوت الواضح في تراجع نسبة استيراد الساعات السويسرية الى كل من السعودية والامارات، طبيعة الغرض من وراء استيرادها. اذ ان غالبية الواردات السعودية تذهب الى الاستهلاك المحلي الذي لم يطرأ عليه سوي مجرد تغيير طفيف، بينما يذهب جزء كبير من الواردات الموجهة الى الامارات لاغراض اعادة التصدير التي تأثرت، على ما يبدو، بانخفاض عائدات النفط لدول مجاورة مثل ايران.

وأوضح الاتحاد ان النتائج التي يتم تسجيلها في الشرق الاقصى (تايلاند وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ) تبقى ايجابية وتبعث على التفاؤل.

وعن توقعاته بالنسبة الى السنة الجارية، ذكر «اتحاد صناعة الساعات السويسرية» ان الاتجاه الانحداري الذي سجل منذ منتصف عام ١٩٩٢، تواصل خلال الاشهر الاولى من ١٩٩٣، الا ان هناك نوعا من الانتعاش الذي سجل منذ نهاية الصيف الماضي. واضاف، انه يتوقع ان يستمر التحسن المسجل في صادرات الساعات السويسرية الى الاسواق الاوروبية، محافظا بذلك على مستوياته القياسية التي عرفها منذ منتصف الثمانينات.

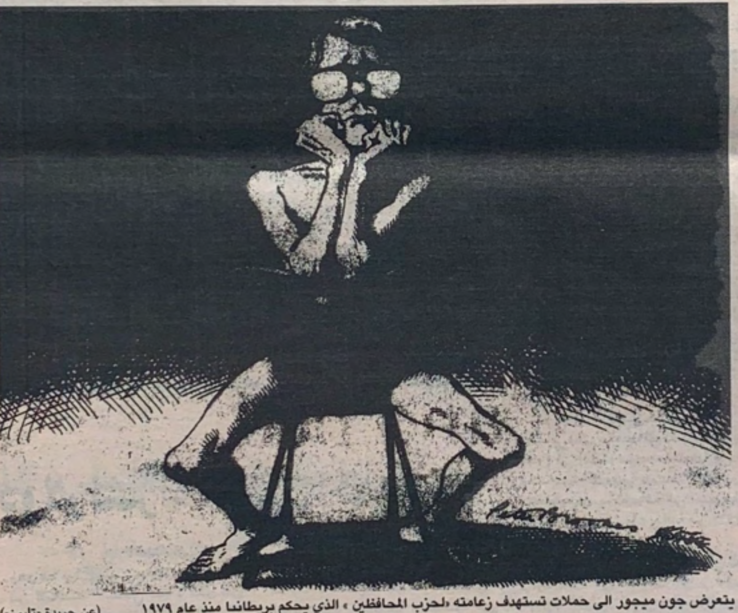
بريطانيا

خلاف مع بروكسيل حول سقف «الملكية الاجنبية» في الشركات البريطانية

■ في وقت يتعرض جون ميجور رئيس الحكومة البريطانية الى حملة تستهدف ليس فقط أداء حكومته السياسي والاقتصادي، انما زعامته لحزب «المحافظين»، حيث بدأت الاوساط السياسية البريطانية تتحدث عن «انقلاب ابيض» ثان داخل الحزب في مؤتمره السنوي في الخريف المقبل. وفي وقت يرجح الاستفتاء خسارة المحافظين لانتخابات البرلمان الاوروبي، نشب بين «١٠ داوننغ ستريت» ومقر المفوضية الاوروبية في بروكسيل خلاف حاد في شأن سقف الملكية الاجنبية في المجموعتين البريطانيتين للطيران «بريتيش ايروسبايس» و«رولز رويس».

والمواجهة الجديدة بين مايكل هيزلتاين، وزير التجارة والصناعة، الذي يدعم جون ميجور موقفه وبين البيروقراطيين في بروكسيل اخذت تثير بلبلة في خطط الحكومة لرفع سقف الملكية الاجنبية وتحديدها بـ ٤٩.٥ في المائة (من ٢٩.٥ في المائة الآن) عوض فتح باب الملكية من دون قيود كما تريد المفوضية الاوروبية.

وتصر حكومة جون ميجور على ان المساهمين الاجانب يجب ان يبقوا «اقلية» لأسباب تتعلق «بالسيادة» و«بالأمن القومي». لكن المفوضية الاوروبية تطالب بعدم وضع حد اقصى لعدد الاسهم التي يمكن للمستثمرين في «الاتحاد الاوروبي» تملكها في اي من الشركتين. كما ان «بريتيش ايروسبايس» و«رولز رويس » ، من جهة ثانية، تريدان ايضا الغاء مثل هذا الحد الاقصى لشعورهما بأنه يمنع دخول المستثمرين الاجانب، ويؤدي الى تراجع اسعار اسهمهما. وكانت الحكومة البريطانية قررت مبدئيا قبل ستة اشهر رفع الحد الاقصى الى ٤٩.٥ في المائة ، لكن «الاتحاد الاوروبي»، الذي يجب ان يوافق على ذلك، قال ان فرض اي قيود على حجم تملك المواطنين الاوروبيين هو «تمييزي» غير مقبول.



يتعرض جون ميجور الى حملات تستهدف زعامته «لحزب المحافظين » الذي يحكم بريطانيا منذ عام ١٩٧٩ (عن جريدة «تايمز»)

والجدل الدائر بين لندن، وبروكسيل اخذ يثير حفيظة البريطانيين وغضبهم الى حد ان مايكل هيزلتاين هدد بالرد عن طريق خفض الحد الاقصى عوض رفعه واعادته الى مستواه السابق اي ١٤.٩ في المائة. وهو يتمتع بذلك بدعم كامل من جون ميجور الذي يسعى في الوقت نفسه عن طريق الضغوط الديبلوماسية والسياسية لتقريب وجهات نظر الطرفين . ولم يستبعد المراقبون ان تتوصل لندن وبروكسيل الى «اتفاق» ما.

اما في حال تعذر ذلك ستواجه «بريتيش ايروسبايس» احراجا كبيرا ، فهي ذكرت ان الملكية الاجنبية فيها تبلغ الآن ٢٨.٢٢ في المائة وهو اعلى مستوى منذ التخصيص .

واذا تم تجاوز الحد الاقصى الحالي، وهو ٢٩.٥ في المائة فستضطر الشركة الى مطالبة المساهمين الاجانب ببيع بعض اسهمهم كما حصل مع «رولز رويس» عام ١٩٩٣.

وما يحير المراقبين بالنسبة الى الموقف البريطاني، ان الحكومة تملك «حصة ذهبية» في «بريتيش ايروسبايس» و«رولز رويس» مما يسمح لها بمنع اي سيطرة اجنبية على اي منهما.

سياحة

٥٠٠ مليون سائح صرفوا أكثر من ٥٠ مليار دولار والشرق الاوسط على حاله

■ ناهز عدد السياح العام المنتهي ٥٠٠ مليون شخص اي بزيادة قدرها ٣.٨ في المائة قياسا الى ما كان عليه العدد عام ١٩٩٢ حسب ما تقول منظمة السياحة الدولية.

وزاد الانفاق السياحي في الوقت ذاته تسعة في المائة ليصل الى ٣٢٤ مليار دولار، وسجلت منطقة شرق آسيا وحوض المحيط الهادي، أعلى مستوى من النمو السياحي العام المنصرم، اذ زاد عدد الذين زاروا المنطقة ١١.٨ في المائة ووصل الى ٦٨.٥ مليون سائح، كما ازداد الانفاق السياحي في المنطقة ١٥.٢ في المائة ليصل الى ٥٢.٦ مليار دولار.

وسجلت القارتان الاميركيتان الشمالية والجنوبية ثاني أكبر نسبة نمو سياحي بعد المنطقة الآسيوية السالفة الذكر، إذ زاد عدد زوارهما ٥.٦ في المائة ووصل الى ١٠٦.٥ مليون شخص ، كما زاد الانفاق السياحي فيهما ١٤.٣ في المائة ووصل الى ٩٥.٥ مليان دولار.

وتراجع السفر في داخل اميركا الشمالية بسبب الأحوال الاقتصادية الصعبة لكن السياح الاوروبيين عوضوا الخسارة المتأتية عن هذا التراجع.

وسجلت منطقة البحر الكاريبي ومنطقة اميركا اللاتينية نجاحا سياحيا ملحوظا حسب ما تقول المنظمة الدولية.

وبقيت اوروبا اكبر مقصد سياحي في العالم كله ، اذ زارها ٢٩٦.٥ مليون سائح العام المنصرم ووصل الانفاق السياحي فيها الى ١٦٢.٦ مليار دولار، مما شكل نموا مقداره ٢.١ في المائة على ما كان عليه الوضع عام ١٩٩٢ بالنسبة الى عدد الزوار، و٥.٧ في المائة بالنسبة الى الانفاق السياحي.

وواجهت دول اوروبا الشمالية عاما سياحيا صعبا، في حين سجلت السياحة في شرق أوروبا ووسطها نموا جديدا.

وبقي النشاط السياحي عام ١٩٩٣ في شرق البحر الابيض المتوسط على ما كان عليه العام الاسبق، اما نمو النشاط السياحي في افريقيا فكان محدودا ، اذ زاد عدد الزوار اثنين في المائة ليصل الى ١٧.٩ مليون سائح، لكن الانفاق السياحي نما ٨.٧ في المائة ليصل الى ٦.٤ مليار دولار.

اما الخاسران العام الماضي فكانا منطقة الشرق الاوسط ومنطقة جنوب آسيا. وتقول منظمة السياحة الدولية، ان الشرق الاوسط اخفق في بلوغ المعدلات التي كان يطمح اليها بعد حرب الخليج الثانية اذ تدنى عدد زواره ٨.٤٥ في المائة. ليصل الى ٧.٢ مليون شخص.

كما تدنى الانفاق السياحي ٧.٤ في المائة ليصل الى ٤.٩ مليار دولار بسبب انهماك دول المنطقة بالانفاق على مترتبات وآثار حرب الخليج اضافة الى مجابهة العجز في الميزانيات .

وتراجع عدد زوار جنوب آسيا ١.٤ في المائة ليصل الى ٣.٤ مليار شخص، وتدنت العائدات السياحية ٢.٩ في المائة لتصل الى ملياري دولار.

وتقول منظمة السياحة الدولية، انها تتوقع ان يزداد عدد السياح في العالم كله الى ٦٦١ مليون شخص بحلول العام ٢٠٠٠ والى ٩٣٧ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٠.

سلة الأخبار

من الجمعة الى الاحد

يطالب رجال الاعمال في باكستان بالعودة الى العمل في يوم الجمعة والى الاحد كيوم عطلة كما كان الامر من قبل. والمعروف ان رئيس الوزراء الراحل ذو الفقار علي بوتو والد رئيسة الوزراء الحالية هو الذي قرر اعلان الجمعة يوم عطلة بدلا من الاحد وذلك قبيل سقوطه في انقلاب عسكري عام ١٩٧٧.

دولار هنا ٥٦ هناك

قالت مصادر اقتصادية لـ «الميزان» انه في مقابل كل دولار يستثمره رجال الاعمال العرب في البلدان العربية، يستثمرون ٥٦ دولارا في الدول الاجنبية ، بالرغم من الأخطار الكبيرة وعمليات الاحتيال والتزوير التي تتعرض لها الاموال العربية في الخارج.

انفتاح جوي

ضمن حملة من الاجراءات الانفتاحية قررت الحكومة الاسرائيلية رفع الحظر عن اختلاط الركاب الاسرائيليين بغيرهم من الركاب الاجانب في الطائرات السياحية، والسماح للطائرات الاجنبية بنقل ٦٠٪ من الركاب الى اسرائيل على اي خط من الخطوط.

في البورصة

ضربت بورصة لندن رقما قياسيا في التداول الاجمالي الذي بلغ ٦٥.٣ مليار جنيه استرليني للاسهم المحلية و٦٧.٥ مليار جنيه للاسهم الاجنبية، اي بزيادة ١٤٪ عن الرقم القياسي الاسبق للاسهم المحلية في عام ١٩٨٧، وبزيادة ١٦٪ عن الرقم القياسي السابق للاسهم الاجنبية في شهر اب/اغسطس الماضي. اما التبادل الاجمالي وقدره ١٣٢.٨ مليار جنيه فقد زاد عن آخر رقم قياسي له في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٣ بنسبة تربو على ٢٠٪.

المجوهرات الذهبية

اعلن «مجلس الذهب العالمي» ان مبيعات المجوهرات الذهبية في اوروبا في عام ١٩٩٣ قد هبطت بنسبة ٦٪ عما كانت عليه في ١٩٩٢ حين بلغت ٣١٠ اطنان، لكنها في الشرق الاوسط لم تهبط الا بنسبة ١٪ من سنة الى سنة. الزيادة الوحيدة في المبيعات كانت في اليونان وبنسبة ١٧٪!

الرئيس القوي والحكومة الضعيفة!

■ من أبرز المفارقات التي ظهرت على المسرح السياسي اللبناني منذ قدوم رفيق الحريري اليه، ان التناسب بين رئيس الحكومة وبين حكومته قد أخذ يتباعد. فالذين راهنوا على ان الحريري سوف يضعف مع الوقت، كان رهانهم في محله من حيث المنطق، على اعتبار ان المشكلات التي ستعترضه سوف تأكل من رصيده.

وقد حدث شيء من هذا بالفعل. لكن الشيء الذي حدث ان الجانب غير الواقعي من الهالة المرتسمة حول شخص الحريري قد اعتراه التآكل. فهو يقف على المسرح الآن عاريا من هالته او مجردا منها. وهذا بالمعنى السياسي «الريالبوليتيك» شيء نافع للحريري لأنه بات مطالبا بحجمه الواقعي لا بحجمه الاسطوري. وعلى هذا القياس، يمكن القول ان الحريري بحجمه الواقعي ما زال قوة يعتد بها. لكن الضعف تسلل الى الحريري من خلال حكومته.

وربما كان الحريري قد اسهم في اضعاف الحكومة ، (منذ ازمة الوزير جورج افرام)، او لعله تعمد ذلك كأي رئيس قوي يستسهل العمل من خلال حكومة ضعيفة.

صحيح ان الحكومة لم تتحول بعد الى مجرد ادارة في مكتب الحريري، لكنها تسير في هذا الاتجاه. ولولا اعتبارات خارجية متداخلة، لكانت المسألة اكثر وضوحا مما هي عليه الآن، ولكان الحريري اقدر على تشكيل حكومة ملحقة بمكتبه على النحو الذي يستطيع معه العمل بطريقته الخاصة. فالرئيس القوي والحكومة الضعيفة هي الصيغة الانسب او الاكثر تماشيا مع الطريقة الحريرية في الحكم.

وقد يقول قائل ، ان في ذلك ما ينزع الحجاب الواقي لرئيس الحكومة من المطاعن التي يمكن ان تنسب الى الحكومة ليبقى هو في منأى عن الطعن. والحقيقة هي ان الحريري ملزم بأن يتلقى المطاعن بصدره أياً كان الوضع، فلن تستطيع الحكومة او اي وزير فيها اقناع الناس بأن المسؤولية تقع على غير رئيس الحكومة. ذلك لأن الحريري قد جاء من خارج الجسم السياسي اللبناني، بل هو جاء ومعه هالة صورته على انه «البطل المنقذ» . عليه تقع الاوزار كلها، وله وحده تعود الافضال والمغانم.

ان فكرة «البطل المنقذ» هي فكرة مدغدغة للمشاعر الشعبية، لكنها في الواقع محكومة بالفشل، ان لم يكن بالخيبة. فعندما انزاح الجنرال شارل ديغول عن المسرح في فرنسا كتبت جريدة «لوموند» تقول ان خيبة الفرنسيين ليست في ديغول بل في تعلقهم بفكرة «البطل المنقذ». فمن اين نأتيهم ببطل منقذ كلما غاب بطل منقذ؟ فلا حل امام الدول والشعوب سوى المجهود الوطني. اذ ليس في العالم بطل منقذ، وان وجد فهو وهم في عقول سانجة.

لقد كتبت هذا الكلام في مجلة «الصياد» في بيروت في ذكرى اربعين بشير الجميل في خريف ١٩٨٢ عندما كان معظم اللبنانيين، وبينهم خصوم سابقون لبشير الجميل، يتصورون ان انتخابه لرئاسة الجمهورية هو الانقاذ، وان الشيخ بشير نفسه هو البطل المنقذ، وقد تكرر هذا الوهم في عقول اللبنانيين مع بروز العماد ميشال عون وطرحه شعار «حرب التحرير».

وكانت لفكرة «البطل المنقذ» سابقة مثلتها صورة الرئيس فؤاد شهاب بعد ثورة ١٩٥٨ . ومن الانصاف القول، ان الرئيس شهاب حاول جهده وباسلوبه الخاص ان يبعد عن نفسه هذه الصفة بالرغم من اصرار الشهابيين عليها!

واذا حسبنا الكلفة المادية فقط لما تكبده اللبنانيون من تعلقهم بفكرة «البطل المنقذ» ، واضفنا اليها كلفة اجتناب اللجوء الى المجهود الوطني العام ، لكان ذلك وحده يكفي لتعمير لبنان ووضعه في مصاف الدول الراقية في العالم.

ومن الملفت للنظر ان فكرة «البطل المنقذ» تلصق عادة برجال من خارج الجسم السياسي. ولهذا سبب جوهري مرده الى ضعف الثقة العامة بالسياسيين المحترفين، والى كون السياسيين المحترفين على بساط واحد مع عامة الناس.

ان رفيق الحريري ليس بطلا منقذا ولن يكون. فلا يكفي ان يأتي من خارج الجسم السياسي لكي يكون بطلا منقذا. لكن ذلك لا يعني انه ليست للرجل نيات حسنة ورغبة اكيدة في انقاذ لبنان ووضعه على طريق التقدم والتطور من جديد. غير ان الفكرة البديلة والواقعية من حيث اعتماد المجهود الوطني لانقاذ لبنان ، لا تتماشى ولا تكون قابلة للتطبيق مع فكرة «الرئيس القوي والحكومة الضعيفة». ذلك ان الحكومة الضعيفة لا تستطيع استنفار المجهود الوطني.

فاستنفار المجهود الوطني يقوم في الدرجة الاولى على تضحيات يطلب من الناس تقديمها. وهي تضحيات لا يقدمها الناس الا اذا اقتنعوا بها. ومن غير الممكن ان يقتنع الناس بشيء ما لم يعرفوا مراميه مسبقاً.

وحتى لو تيسر ذلك كله، فان ثقة الناس بالادارة القائمة على تنفيذ المستلزمات امر لا بد منه للتضحيات العامة الطوعية. فلا معنى للتضحية اذا كانت لن تحقق المبتغى منها. ولا موجب لها اذا كانت ستتبدد على الطريق بعوامل الفساد والرشوة. فالحكومة القوية بامكانها ان تضع هذه الامور في نصابها. ذلك ان فكرة الحكومة القوية تعني في الدرجة الاولى انها قادرة على الزام الادارة بالعمل الجدي المستقيم، وتعني في الدرجة الثانية انها قادرة على اقناع المجلس النيابي باستصدار التشريعات اللازمة، وخاصة ان التضحيات المطلوبة سوف تكون ذات صفة ضريبية في جانب كبير منها.

ومن الاسهل على رفيق الحريري ان يكون رئيسا على حكومة قوية من ان يكون بطلا منقذا. والمشكلة الحقيقية التي تواجه الحريري نفسه، وتواجه البلاد كلها، هي ألا يكون هذا وألا يكون ذاك. اما ان يكون الحريري رئيسا قويا على حكومة ضعيفة كما هو الآن، فيحمل في طياته رغبة في التأجيل والانتظار لا نفع من الافصاح عنها.

ولا نخال ان الحريري يريد انتظار تحرك قطار السلام لكي يباشر تنفيذ رحلته الى القرن المقبل. فهو نفسه وبلسانه مباشرة أعلن امام اللبنانيين في لندن ان ما ينوي القيام به غير مرتبط بعوامل خارجية، فهو للتقدم في حالة السلام اذا حل السلام، وهو للصمود اذا تعذر تحقيق السلام وبقيت حالة الحرب . لكن الامور تشير الى انه ينتظر شيئا. ومن الافضل ان يبدو الحريري في صورة المنتظر، لأنه اذا لم يكن منتظرا فهو غير قادر، وهذه مشكلة اكبر.

وألا يكون الحريري قادرا من شأنه في النتيجة ان يعكس الآية. اي ان يصبح الحريري رئيساً ضعيفاً على حكومة قوية. فاذا حدث ذلك، وهو احتمال ممكن، فان الحريري يكون محكوما عندئذ بتنفيذ برنامج غير برنامجه، وهي مفارقة لا نخال ان الحريري يتصورها او يرى انها واردة في الوقت الحاضر بسبب احتوائه لرئيس الجمهورية الحالي، اللهم الا اذا كان الحريري ينوي مغادرة الحكم مع انتهاء ولاية رئيس الجمهورية قريباً! وعندئذ لكل حادث حديث...

سليمان الفرزلي

مخالفات دستورية لبنانية

■ تنص المادة ٨٧ من الدستور اللبناني على «ان حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة يجب ان تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة...». ومن المعروف انه لم يتم قطع حسابات الموازنة منذ زمن بعيد، وقد اعترف وزير الدولة بهذا الخلل في بيان مكتوب قدمه الى مجلس النواب في اليوم الاخير من مناقشات الموازنة. فالحكومة لم تعرض الحسابات المالية النهائية المنصوص عليها في المادة ٨٧ ولم يوافق المجلس النيابي بالتالي على تلك الحسابات. قيل، لربما عن حق، ان الظروف الراهنة تعرقل عمل المالية التي لم تتمكن بالتالي من تنظيم الحسابات الوارد ذكرها في المادة ٨٧، الجواب هو ان هذه المادة لا تعفي المالية من تقديم الحسابات اذا صعب ذلك عليها ولم يكن مستحيلا، وعليه يكون نشر الموازنة مخالفاً للدستور. وما هو أهم من ذلك ورد في بعض مواد الموازنة (المواد ١٠ و٢١ وغيرها) انه يعود للحكومة اختصاص عقد النفقة قبل توافر اعتمادات التسديد. ان ذلك يخالف صراحة نص المادة ٨٨ من الدستور التي تعلن انه «لا يجوز عقد تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزينة الا بموجب قانون»، ولا نعلم كيف انه يمكن ان يتم عقد تعهدات اشغال عامة وتعهدات تقديم لوازم يقبل بها المتعهدون من دون ان تلتزم الحكومة دفع ثمنها، عاجلا ام آجلا، بشكل اكيد. حتى وان كان هؤلاء من الاغبياء فلن يحجموا عن مقاضاة الدولة على اساس الاثراء من دون سبب ، اللهم الا اذا كانوا يرغبون هبة الدولة مئات ملايين الدولارات او كان هناك من يكفل الدولة قبلهم!

ويكفي ان تكون الدولة مسؤولة عما يقدمه المتعهدون على أساس الاثراء من دون سبب حتى نجد في المادة تلك نفقة تترتب على الدولة ولا يقابلها اعتماد مرخص به، فتمسي تلك المادة مخالفة للدستور. ولربما قال قائل ان الموازنة تلحظ للسنوات المقبلة اعتمادات تلزم مالية الدولة في تلك السنوات اللاحقة، الجواب هو انه اذا كانت المبالغ الملحوظة تلزم ذمة الدولة في تلك السنوات اللاحقة فتكون بنودها لا دستورية ومعرضة بالتالي للابطال من جانب المجلس الدستوري لتعارضها مع نص المادة ٨٣ من الدستور التي تفرض «ان تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة المقبلة...». واننا على يقين من ان المبالغ الملحوظة للسنوات المقبلة هي فقط على سبيل الذكر ليس الا، ولم يلتزم مجلس النواب بها عن السنوات المقبلة لعلمه الاكيد بمضمون المادة ٨٣ المذكورة التي تفرض سنوية الموازنة. في كل الاحوال، اذا ما روجع المجلس الدستوري في الموضوع فلا بد من انه سيورد في قراره نصاً يفسر صك الموازنة بالمعنى الذي بيّنا حتى يؤكد على الحكومة وجوب التقيد بالاعتمادات الملحوظة لسنة ١٩٩٤ فحسب.

لربما قال البعض ان بنوداً كهذه أجيز ورودها في الموازنات الفرنسية فلماذا تحرم الموازنة اللبنانية منها، خصوصا ان النصوص الفرنسية التي كانت نافذة في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة كانت تشبه النصوص اللبنانية التي لا تزال معمولاً بها؟

جوابا عن هذا الاعتراض، لا بد من ابداء الملاحظات الآتية:

أولا: ان النصوص القانونية العادية (لا الدستورية) التي كان معمولاً بها في فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة ، لا مثيل لها في الجمهورية اللبنانية.

ثانيا: ان تلك النصوص القانونية الفرنسية، وان كانت تخالف نصوصا دستورية فرنسية، فكانت بمنأى عن الابطال لأن المحاكم الفرنسية (العدلية والادارية) كانت ترفض مراقبة دستورية القوانين، الامر الذي كان يثبت نفاذ تلك النصوص العادية.

ثالثا: بعد ابرام دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، أصبحت موازنة الدولة الفرنسية خاضعة لنص دستوري (الفقرتان الخامسة والسادسة المادة ٣٤ من الدستور) الذي أجاز اصدار اصول تنظيم الموازنة بقانون عضوي اتخذه البرلمان الفرنسي وابرمته السلطة التنفيذية (قانون ١٩٥٩/١٢/٢ المصوت عليه، وفقا للمادة ٩٢ من الدستور بمنهجية احتفالية)، وهذا القانون العضوي له قوة تعلو فوق القانون العادي وتقترب من القانون الدستوري. وقانون ١٩٥٩ أجاز للحكومة الفرنسية ان تقدم مشاريع برامج وان تلتزم بالدفع ضمن نطاق الاعتمادات التي يجيزها البرلمان سنة فسنة. اما التعهدات بالرصيد فلا قيمة الزامية لها وتبقى قيمتها معنوية حتى لحظ اعتماداتها في الموازنات المتعاقبة، وقد احجمت الحكومات الفرنسية، بصورة عامة، عن عقد تعهدات بذلك المعنى.

رابعا: قانون الموازنة في لبنان هو قانون عادي. فلو لم يكن لدينا في لبنان هيئة تراقب دستورية القوانين لكان قانون الموازنة نافذا بكل بنوده كما يصوت عليها المجلس، وذلك لأنه لما كان في الامكان مراقبة دستوريته، واليوم ايضا اذا لم تتقدم أية هيئة مرخص لها بالطعن في الدستورية ضمن المدة المحددة (١٥ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية)، تصبح موازنة ١٩٩٤ نافذة بنصها المصوت عليه. ولا يصح التذرع بأن المجلس الدستوري غير قائم. فقد لحظت المادة ١٩ من الدستور انشاء مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين وتركت للقانون العادي تحديد قواعد تنظيم المجلس واصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته.

في ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٣ صدر القانون العادي ونشر في الجريدة الرسمية تحت الرقم ٢٨ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٥ . وتنفيذا لمادته الثانية عين مجلس النواب نصف أعضائه وعين مجلس الوزراء النصف الآخر. وتقول المادة ٢٤ الختامية من ذلك القانون بأن يعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية. اذ اصبح المجلس الدستوري قائما وعليه ان يمارس صلاحياته المعطاة له، فيعود بالتالي لكل من الاجهزة المختصة، كما عينتها المادة ١٩ من الدستور، حق مراجعته للطعن، اذا شاءت، بقانون الموازنة . واذا كان المجلس الدستوري لم يتخذ بعد مركزا له ولم يعين رئيسه واعضاء قلمه فهذا لا يحول على الاطلاق دون مراجعته وان كان الواقع الراهن يصعب رفع الاستدعاءات واللوائح اليه. لكن الصعوبة لا تعني الاستحالة القانونية وحتى لا الاستحالة الواقعية. اذ ان في امكان كل جهاز مختص ان ينظم مراجعة الطعن ويرفعها الى وزارة العدل لتسجيلها فيها. واذا مانعت الوزارة قبول التسجيل فيمكن للاجهزة التي يعود لها حق الطعن ان تسلم المراجعة الي أحد كتّاب العدل الذي يعود له ان يجري التبليغ وفقاً للاصول المنصوص عليها في أنظمة كتّاب العدل، اي عند الضرورة، يرمي نسخة المراجعة في مكاتب وزارة العدل وينظم محضرا في الواقع.

واذا افترضنا ان الاجهزة المختصة بالمراجعة لا تشاء اجراء التبليغ بالشكل المذكور، يمكن اعتبار مدة المراجعة موقوفة حتى تحديد مركز المجلس وتعيين رئيسه وكتبته. كما ان المدة المعطاة للمجلس من اجل بت المراجعة تعتبر موقوفة للظرف القاهر حتى يتمكن المجلس من تنظيم أوضاعه. والظرف القاهر هنا هو عمل السلطان، او كما يقال بالفرنسية عمل الحاكم (Le Fait Du Prince)، والحاكم هنا هو السلطة التي لم تؤمن لأعضاء المجلس الدستوري، ولربما عن قصد، كل ما يجب ان توفره لهم ليتمكنوا من ممارسة وظيفتهم.

الدكتور ادمون نعيم

(عن الحياة)

الماضي الذي لم يمض: بلقنة العالم!

■ قبل نصف قرن تقريبا، كتب وليم فولكنر عن الجنوب الاميركي قائلا: «ان الماضي لم يمض». وقد برهنت فرنسا أخيرا ما هو المقصود بذلك. ذلك ان «قضية درايفوس» التي مضى عليها قرن كامل من الزمان، أثبتت انها هي أيضا لم تمض.

لقد نشرت «مجلة الجيش» الفرنسي مقالا حول قضية درايفوس بقلم رئيس قسم التاريخ في الجيش. والكابتن الفرد درايفوس هو ضابط يهودي متخرج من مدرسة البوليتكنيك التي تعتبر من أرفع الكليات الفرنسية منزلة. وقد اتهم بأنه جاسوس ألماني على أساس وثيقة سرقت من السفارة الالمانية من قبل عملاء القسم الفرنسي لمكافحة التجسس. وقد حكم عليه بالتهمة في عام ١٨٩٤ وأرسل سجيناً منفياً الى جزيرة الشيطان.

وبعد فترة جرت محاكمة ضابط فرنسي آخر، لكنه غير يهودي، هو المايجور فرديناند استرهازي، فصدر حكم ببراءته. وأثار ذلك جدلاً واسعاً مما حمل الكاتب الفرنسي إميل زولا على شجب القضاء العسكري الفرنسي في مقال شهير بعنوان «إني أتهم». ثم تبين ان الوثيقة التي أدين درايفوس على أساسها مزورة. وقد زورها ضابط في هيئة الأركان العامة انتحر عندما افتضح أمره. وفر استرهازي من البلاد. ومع ذلك فان محاكمة عسكرية ثانية أدانت درايفوس مرة أخرى.

وبعد عشرة ايام أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية عفواً عن درايفوس. ثم أعيدت اليه رتبته العسكرية في الجيش بقرار من المحكمة، ومنح وساماً رفيعاً من البرلمان وخدم خدمة مشرفة في الجيش خلال الحرب العالمية الاولى، وتوفي عام ١٩٣٥.

وكررت «مجلة الجيش» هذا التاريخ لكنها أضافت قائلة: ان المدافعين عن درايفوس كانوا من اليساريين «المعادين للخدمة العسكرية الوطنية»، وغايتهم تدمير طبقة الضباط. اما المعارضون لدرايفوس فهم من الوطنيين الذين «كانوا يحاولون في اطار حتمية الحرب مع المانيا منع خلخلة استقرار الجيش».

وخلصت المجلة الى القول، بأن النتيجة العملية «هي تفكيك المخابرات العسكرية وخفض ميزانية الجيش في وقت كانت المانيا فيه تعيد تسليح جيشها». وأضافت: «واليوم، فان براءة درايفوس هي المقولة المقبولة من المؤرخين عموما. غير انه وراء الفضيحة السياسية كانت هناك عملية تضليل اعلامي موجهة ضد المخابرات الالمانية، وحتى الآن ليس هناك أحد يستطيع ان يجزم ما اذا كان درايفوس قد تورط في القضية عن وعي او عن غير وعي».

باختصار، درايفوس كان مذنباً في النتيجة.

وفور تنبه الصحافة الفرنسية الى هذه المقالة، قام وزير الدفاع بتسريح الضابط المسؤول بحجة ان المقالة «متحيزة»، وتحتوي على «أخطاء ومغالطات تاريخية». اما رد الفعل العام في فرنسا فقد كان نوعاً من الدهشة، ان لم يكن عدم ارتياح، لأنه ما زالت هناك عناصر في الجيش الفرنسي مستعدة ان تدافع ولو بصورة غير مباشرة عن المقولة بأن درايفوس كان مذنبا.

على ان ما هو الابرز في هذه المسألة انها غير متصلة بالتيارات الراهنة في فرنسا حيث اليمين القديم ما زال يتحرك حتى داخل الجيش الفرنسي، وهو اليمين المعادي للجمهورية وللمدارس العلمانية والليبرالية والعالمية (ولدرايفوس)، والذي كان انتصار شارل ديغول على فيليب بيتان، و«البيتانية»، انتصاراً عليه ايضا.

هناك الآن يمين جديد بدلا منه، او حركة شعبية جديدة، وهي ليست ظاهرة فرنسية على وجه التحديد. هذه الحركة هي ضد «الكوزموبوليتيه». ودعوى هذه الحركة هي ان «وسواس العداء للسامية من شأنه ان يعقد على نحو خطر وغير ذي نفع بناء اوروبا الجديدة ، اوروبا الشعوب».

وهي تقول انها ضد الصهيونية، لكنها بشكل خاص معادية لأميركا لأن الولايات المتحدة تناصر بغير تحفظ النزعات الاستهلاكية والمادية.

وهي، كما يقول أحد منظريها، تدافع عن «أمجاد الأمم ضد بلقنة العالم بأوامر من الوول ستريت والصهيونية العالمية وبورصة فرانكفورت وأساطين طوكيو».

وفي فرنسا تضم الحركة عدداً من الناس الذين ارتبطت اسماؤهم بالشيوعية او اليسار المتطرف. ويقول أحد قادتها ، انه بعد انهيار الشيوعية لم يعد التقسيم القديم بين يمين ويسار ذي بال، وانه يتعين النظر الى المسرح السياسي على انه له مركز وأطراف، المركز تشغله القوى التقليدية الراقية في المجتمع الرأسمالي، وتضم الأطراف كافة الذين يريدون التغيير الاجتماعي الجذري. وهؤلاء في شق طريقهم حول الأطراف يميلون بطبيعة الحال الى الاختلاط بعضهم ببعض.

وهكذا يلتقي اليساريون السابقون مع الفاشيين الجدد للنضال ضد البطالة والمهاجرين و«الأمركة» و«الكوزموبوليتيه». والزعيم المعين حديثا للحزب الشيوعي الفرنسي المتداعي روبير هيو، لفت الانظار اليه على الصعيد الوطني عندما كان رئيسا لبلدية عمالية في احدى الضواحي فقاد عصابة انتقامية لمضايقة عائلة مغربية اتهمها الجيران بالمتاجرة بالمخدرات.

هذا التحالف بين الراديكاليين الشعبيين نشأ في أثناء حرب الخليج التي وقف ضدها الحزب الشيوعي الفرنسي الى جانب الجبهة الوطنية. وينفي الحزب الشيوعي ان يكون له اي تعاطف مع الجبهة الوطنية، لكن التقاء المصالح واضح، وهو لا يقتصر على فرنسا.

ان هناك صلات للتحالفات الوطنية - الشيوعية الجديدة مع نظائرها الناشئة في روسيا وبلاد الصرب وأماكن أخرى في العالم الشيوعي السابق. فقد جرت هناك تعبئة العواطف الشعبية الجياشة القائمة على الامتعاض والخوف، ضد قوى عالمية مجهولة أطاحت بالنظام القديم فأذلت وأفقرت تلك المجتمعات.

وقد أعلن الكاتب البولندي أدام ميشفيك ان «الوطنية هي أعلى مراحل الشيوعية»، حيث الوطنية تلقي بالماركسية جانبا وتبقي على جهاز السيطرة الاجتماعية التوتاليتاري. ان هذا شيء جديد على المسرح السياسي ويجب عدم خلطه مع بقايا اليمين القديم.

ان حنين الجيش الفرنسي يعود الى تقاليد سياسية كانت هرمية السلطة ومعادية لليبرالية وللسامية وللديموقراطية. وهذا تماما ما ينطبق على اليمين الاوروبي الجديد من حيث انه يعطي مسحة شعبية و«ديموقراطية» عصرية لدعواه المناصرة للانعزال والمشاعر الوطنية والخوف القومي. ومع ان هذا الاتجاه معاد لاميركا ، فانه يشبه الحركات اليمينية الشعبية التي ظهرت مرارا وتكرارا في تاريخ اميركا ذاتها. انها ليست جزءاً من ماض لم يمض بعد. أهميتها انها قد تكون عنصراً مهما في المستقبل.

وليام فاف

«لوس انجلوس تايمز»

آخر مقال لحكمت النشاشيبي قبل وفاته:

حان وقت البنوك العربية للدخول في اللعبة المالية


حكمت النشاشيبي

غيّب الموت وجهاً بارزا في الجسم المصرفي العربي، تميز بالفهم الشمولي للمسائل المالية والمصرفية والاقتصادية الاقليمية والدولية، وبالاطار الفكري الصحيح لاستيعاب التغيرات والتطورات الناشئة في جميع انحاء العالم، هو حكمت النشاشيبي الذي وافاه الاجل في البحرين في أواخر شهر شباط /فبراير الماضي. وكان المرحوم حكمت النشاشيبي يعمل مستشارا لدى المؤسسة العربية المصرفية متنقلا بين البحرين ولندن.

وربما كان من سوء طالع المؤسسة العربية المصرفية ان تفقد النشاشيبي في وقت تتعرض فيه لضغوط دولية، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الاميركية، أدت الى استقالة، او على الاصح، اقالة رئيسها ومؤسسها الدكتور عبدالله السعودي الليبي الجنسية لاعتبارات غير مصرفية تتعلق بالحصار الدولي المفروض على المصالح الليبية.

ومما لا شك فيه ان المؤسسة المذكورة سوف تكون غير ما هي عليه اليوم من دون النشاشيبي والسعودي، ولهذا بحث آخر على الصفحة المقابلة. ولذلك ارتأت «الميزان» ان تنقل لقرائها آخر مقال كتبه حكمت النشاشيبي قبل وفاته ونشرته المجلة المصرفية البريطانية «ذي بانكر» في عددها الاخير (شباط /فبراير ١٩٩٤) بعنوان «تحديات تمويل السلام» دعا فيه الى انشاء صندوق للتنمية الاقليمية في الشرق الاوسط نظرا لأن هذه المنطقة هي الوحيدة في العالم التي ليس فيها مؤسسة من هذا النوع على غرار بنك التنمية الاسيوي، وبنك التنمية الافريقي، وبنك التنمية للاميركتين، وبنك الاستثمار الاوروبي، وبنك الاستثمار الشمالي، والبنك الاوروبي للاعمار والانماء وغيرها. وفيما يلي أهم ما ورد في المقال المذكور للمرحوم حكمت النشاشيبي:

■ أشياء كثيرة تتوقف على نوعية الادارة الاقتصادية لمرحلة ما بعد السلام، وهناك خياران استراتيجيان لا بد منهما لادارة اقتصاد الاراضي المحتلة: اولهما دور القطاعين العام والخاص، وثانيهما الروابط مع بقية العالم. ونظرا للاختلالات الاقتصادية الراهنة وعدم تلبية الاحتياجات الاجتماعية، فانه لا مناص من دور كبير للقطاع العام في التنمية الاقتصادية، وخاصة خلال المرحلة الانتقالية.

لكنه لا يجوز توسيع دور القطاع العام الى اكثر مما يلزم، بل يجب مقاومة التعاطي المباشر للقطاع العام في المشاريع الانتاجية، فعلى المدى البعيد يجب ان يقتصر دور القطاع العام على عمله الاساسي وهو الرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب.

وقال النشاشيبي، في مقاله: انه بات من الامور الحيوية ان تقوي المؤسسات المالية في الشرق الاوسط البورصات المحلية بحيث تستطيع جذب المدخرات المحلية والخارجية على مستوى عال من الكفاءة والتوقيت والقدرة التنافسية للاستثمار في المشاريع المحلية الخاصة المؤملة، وذلك بتقديم نطاق واسع من المنتوجات وفئات الاصول او الموجودات (بما في ذلك الاسهم والديون والبنوك الاسلامية).

وطرح النشاشيبي السؤال: كيف يمكن للبنوك في الشرق الاوسط، ان تدفع باتجاه قيام سوق اقليمية للاوراق المالية؟ وقال ردا على ذلك!

«ان على البنوك في الشرق الاوسط، اضافة الى دورها التقليدي في اقراض الحكومات والشركات، ان تعتبر البورصات الناشئة في المنطقة شريحة متخصصة لها بالغة الاهمية. ذلك ان هذه البورصات، وان كانت غير نامية في الوقت الحاضر، آخذة في التقدم التدريجي متيحة فرصاً مربحة للاعمال المصرفية الاستثمارية المبدعة والخلاقة. فالاهداف المعلنة أخيرا لحكومات المنطقة من حيث التراجع عن الدور المركزي في بعض العمليات الانتاجية والخدماتية، قد ادت الى اعتماد اكبر على قوى السوق كمحركات للنمو.

فالاتجاه نحو تحرير اسواق الشرق الاوسط و«تخصيص» المشاريع من شأنه ان يقلص العجز في ميزانيات دول المنطقة، ويشجع على تدفق المدخرات الخاصة واستكمال الاصلاحات الهادفة الى اطلاق حرية الاسواق. ونتيجة لهذه التغييرات البنيوية والتغييرات في السياسات المتبعة، فان مسؤولية النمو الاقتصادي داخل المنطقة، بما في ذلك فلسطين، سوف تتوزع على نحو اكثر توازنا بين القطاعات العامة والقطاعات الخاصة.

وأطلق النشاشيبي على هذه العملية اسم «وضع اقتصاديات المنطقة في الاطار المالي» (Financialisation) التي تنطوي على اطلاق السياسات المتعلقة بأسعار الفائدة، وتخفيف القيود على الملكية الاجنبية، وتغيير العادات الاستثمارية، ورفع درجة الحنكة المالية، وتجديد الاسواق المالية، وتوسيع عرض الخدمات المالية وتحسين كفاءتها التسعيرية.

ومضى الى تعداد التحديات المقبلة التي ستواجهها البنوك والمؤسسات المالية في الشرق الاوسط على النحو التالي:

● المساعدة على تكامل صناعة الخدمات المالية في المنطقة. فالعمل المصرفي في الشرق الاوسط لا يمكن اعتباره الآن كيانا موحدا، بل هو سلسلة من الاسواق المصرفية المتوازنة الناشئة من بيئة مماثلة، لكن لها خصائص واولويات مختلفة. ان للبنوك المركزية والسلطات النقدية دورا كبيرا تلعبه في هذا المسعى الى التكامل.

● التكامل في الاقتصاديات المحلية، ربما في ذلك الاقتصاد الفلسطيني، وتيسير تسليف طويل الاجل لمشاريع الانماء الاقليمي، وكذلك طائفة واسعة من مجالات التمويل من ضمنها رأس المال المجازف، والاسهم والاوراق المالية وكفالات الديون الثابتة والعائمة بالعملات الاجنبية والعملات المحلية. وانه لمن الاهمية بمكان ان تقدم البنوك الاقليمية على تحويل نسبة كبيرة من تسليفاتها الى اسواق الاسهم والاوراق المالية، وان تشكل وسيطا بين مصدري تلك الاسهم والاوراق في الشرق الاوسط وبين البورصات العالمية بتأمين تمويل من خارج ميزانياتها.

● توسيع دورها توسيعا كبيرا في عمليات الاكتتاب والاتجار والتعامل وتوزيع الاسهم والاوراق المالية وسندات الديون بما في ذلك الاوراق الاسلامية من الاصدارات الصناعية. ومع ان البنوك تحول ودائعها القصيرة الاجل الى قروض طويلة الاجل من خلال ميزانياتها، الا ان التمويل الصناعي الطويل الاجل يتم عادة من خلال اسواق الاوراق المالية.

وهذا يقتضي من البنوك الاقليمية ان تطور مهاراتها في البرمجة المالية، وان تقيم قطاعاً قادرا على توجيه الاوراق المالية الشرق اوسطية والفلسطينية باتجاه المستثمرين المحليين والاقليميين والدوليين أفرادا ومؤسسات على السواء. وانه لفي غاية الاهمية، تبعا لذلك، أن توسع البنوك الاقليمية مجال ادارة مخاطرها من مخاطر التسليف المحض الى المخاطر السوقية، مما ينوع مصادر ارباحها. ذلك انه بالاضافة الى الدخل الصافي من الفائدة (بتوزيع قاعدة الاقراض)، فان ما ستجنيه من عمولات ورسوم على عملياتها التمويلية خارج الميزانية، سوف يصبح مصدرا رئيسيا ومستقرا من مصادر دخلها.

● التعاون الوثيق مع المؤسسات الانمائية في العالم وفي المنطقة. والتمويل المشترك هو شكل من أشكال هذا التعاون، وهناك مجالات عديدة للتعاون يمكن تصورها او تخيلها.

فالفرضيات التي قامت عليها المصارف الانمائية العالمية قبل نصف قرن لم تعد مقنعة كما كانت من قبل، اي اعتبار ان افضل طريقة لمساعدة الدول الفقيرة على تجاوز مشكلاتها بامدادها عن طريق حكوماتها برساميل مختارة متعددة الاطراف.

فقد توسعت الاسواق العالمية الخاصة توسعا هائلا، وأخذ القطاع الخاص في اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا يتوسع متجاوزا القيود الحكومية. واعترف القائمون على البنك الاوروبي للانماء والاعمار بهذه الحقيقة اعترافا صريحا بتوجيه ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من قروضهم وجهة مشاريع يشارك فيها القطاع الخاص.

يضاف الى ذلك ان هناك انواعا جديدة من التمويل تحتاج اليها المشاريع والاعمال في المنطقة لا تقدمها الصناديق والمؤسسات العربية المختصة بالتنمية والمساعدات، منها:

● تمويل الديون: الاقراض الاولي المنطوي على علاوة (المبرمج) والاقراض الموجه الى غايات خاصة.

● تمويل الاسهم : الاستثمار في المحافظ والاستثمار المباشر بالاضافة الى مزيج من هذه الاستثمارات والى المشاريع المشتركة.

● التمويل السوقي: كأن تبيع تلك الصناديق والمؤسسات موجباتها الخاصة، ومحافظها، واكتتاباتها ومشاركاتها.

كل ذلك، بالاضافة الى التغيرات الجارية في اسواق وحركة المال على الصعيد العالمي، والتغيرات في التمويل الانمائي، والاحتياجات المتبادلة لبلدان الشرق الاوسط ومنها فلسطين، يبرر اقامة صندوق جديد للشرق الاوسط من اجل الاعمار والانماء، يلحظ هذه التغيرات العالمية والاقليمية. ومثل هذا الصندوق لا بد له من تقديم ٤٠ في المائة من تسليفاته على الاقل الى القطاع الخاص، وتعزيز اسواق المال في المنطقة وقابليتها على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والاستثمار في محافظ الديون، وفي الاسهم، وأدوات التمويل الاسلامية. ومن الاهمية بمكان ان يكون هناك تعاون وثيق بين الصندوق المقترح والبنوك التجارية الاقليمية، لانهما كلاهما من شأنهما ربط اصدارات الاسهم والاوراق الاقليمية باسواق المال العالمية.

ويمكن توسيع المساهمة في الصندوق المقترح بحيث تتعدى الحكومات العربية الى مؤسسات التنمية العربية، بالاضافة الى مساهمات عامة ومساهمة مختلطة بين القطاعين العام والخاص من جنسيات غير عربية تتراوح من المصارف التجارية والانمائية الى شركات التأمين والشركات الصناعية.

لقد حان الوقت لبنوك الشرق الاوسط كي تصبح مشاركاً اساسياً في اسواق الاوراق المالية الناشئة في بلدانها بما في ذلك الاسواق الفلسطينية. وهي اذ تفعل ذلك، تكون بمثابة محفز اساسي للنمو الاقليمي وللاسهام في نشوء صناعة مالية أكثر عافية.

شارع المصارف

السعودي - البريطاني

ارتفع الربح الصافي للبنك السعودي - البريطاني في عام ١٩٩٣ بما مقداره ٤٠٢.٦ مليون ريال سعودي (١٠٧.٣٦ مليون دولار) نظير ٢٦٨.١ مليون ريال في السنة السابقة. وقد ارتفعت موجودات البنك من ٢٠.٧ مليار ريال الى ٢٢.٨ مليار ريال وبقيت المؤونة لتغطية القروض الهالكة على حالها بمبلغ ٣٦ مليون ريال.

السعودي - الاميركي

لم يتحسن الدخل الصافي للبنك السعودي - الاميركي من سنة الى سنة، الا بنسبة طفيفة. فقد زاد في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٣١.٩ مليون ريال عما كان عليه في السنة السابقة، اي بنسبة ٣.٥ فقط، كما زادت موجوداته الاجمالية من ٣٨.٣ مليار ريال الى ٣٩.٨ ريال، اي بنسبة ٤٪ تقريبا.

اول الغيث

اعلن بنك البحرين والكويت انه سوف يوزع ارباحا على مساهميه لأول مرة منذ عام ١٩٨٤ بالرغم من انه لم يصدر حساباته النهائية لعام ١٩٩٣. وذكر ان المبلغ المقرر توزيعه يصل الى ٥.٦٩ مليون دينار بحريني (١٥ مليون دولار)

العربي المتحد

حقق البنك العربي المتحد في نتائجه السنوية الثانية بعد تسوية ديونه مع امارة الشارقة زيادة في الارباح الصافية نسبتها ١٥٪ عام ١٩٩٣، ويملك البنك الفرنسي «سوسيتيه جنرال» ٢٠ في المائة من اسهم البنك المذكور.

اموال العرب في مؤسسات مصرف التسويات الدولية

المديونية ٢٢٢ مليارا والودائع ١٨١ مليارا

■ تراجعت ودائع الدول العربية لدى مؤسسات مصرف التسويات الدولية بواقع ٢١ مليار دولار خلال العام المنتهي في حزيران/يونيو ١٩٩٣ لتبلغ ١٨١ مليار دولار، مسجلة انخفاضا نسبته ١٠ في المائة بالمقارنة مع حجم الودائع في حزيران/يونيو ١٩٩٢.

وقالت دوائر مصرفية عربية، «ان الانخفاض بالقيم الدولارية الثابت للودائع كان «اقل» اذ بلغ ١٥ مليار دولار فقط وهو ما يعكس تأرجح اسعار صرف العملات الاجنبية ازاء الدولار في الفترة المذكورة ووجود نسبة من ودائع الدول العربية بالعملات الاجنبية الرئيسية خصوصا ودائع دول المغرب العربي.

وأشارت المؤسسة العربية المصرفية في نشرتها الفصلية الى ان احصاءات مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تظهر تصدر الاصول الخارجية للمصارف التجارية السعودية لقئمة المصارف التجارية العربية، وبلغ صافي اصول المصارف التجارية السعودية في الخارج في نهاية الربع الاول من العام الماضي ٢٠ مليار دولار في مقابل ١٠.٩ مليار دولار صافي الاصول الخارجية للمصارف التجارية الاماراتية في نهاية الربع الثاني من العام الماضي.

وبلغت الاصول الخارجية للمصارف التجارية المصرية ٩.١ مليار دولار وللمصارف الكويتية ٢.٦ مليار دولار وللمصارف اللبنانية ٢.٧ مليار دولار وللمصارف القطرية ١.٨٨ مليار دولار وللمصارف البحرينية ١.٧٧ مليار دولار وللمصارف السورية ١.٧ مليار دولار، في حين بلغت المصارف العمانية ٤٠.٥ ملايين دولار وللمغربية ١٦٦ مليون دولار وللسودانية ٢٧٢ مليون دولار وللجيبوتية ١١٧ مليون دولار.

وكانت الاصول الخارجية للمصارف الجزائرية في السالب بمعدل ٦.٨ مليار دولار وكذلك للمصارف التجارية التونسية بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار والليبية ٢٣٨ مليون دولار وللاردنية ١١٣ مليون دولار وللموريتانية ٩٩ مليون دولار.

وفي السنة المنتهية في ايلول/سبتمبر الماضي بلغت السيولة الدولية (احتياطات العملات الاجنبية) لمصر ١١.٧ مليار دولار وللسعودية ٦.١ مليار دولار وللامارات ٥.٦ مليار دولار ولسورية ٥.٣ مليار دولار وللكويت ٤.١ مليار دولار وللمغرب ٣.٤ مليار دولار.

وبلغت احتياطات العملات الاجنبية للجزائر ٢.١ مليار دولار وللبنان ١.١ مليار دولار ولسلطنة عمان ١.٦ مليار دولار ولليمن ١.٥ مليار دولار ولقطر ٦٨٧ مليون دولار ولتونس ٥٧٥ مليار دولار ولجيبوتي ٧٤ مليون دولار ولموريتانيا ٥٤ مليون دولار وللسودان ثمانية ملايين دولار في نهاية الربع الاول من العام الماضي.

وتشير ارقام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي اوردتها المؤسسة الى ان اجمالي مديونية الدول العربية ارتفعت في نهاية عام ١٩٩٢ بنسبة ٨ في الالف بالمقارنة مع اجمالي المديونية العربية في نهاية ١٩٩١.

وزادت مديونية عشر دول اخرى هي سورية والسودان والصومال والسعودية وقطر والعراق ومصر وليبيا واليمن ولبنان.

وطبقا للارقام السنوية للمنظمة زادت المديونية الخارجية للجزائر من ٣٣.١ مليار دولار عام ١٩٩١ الى ٣٤.٣ مليار دولار عام ١٩٩٢، كما زادت مديونية البحرين من ٢.٢٣ مليار دولار الى ٢.٥٤ مليار دولار ومديونية جيبوتي من ٢٥٣ مليون دولار الى ٢٦٤ مليون دولار ومديونية الاردن من ٨.٥٩ مليار دولار الى ٩.٢٧ مليار دولار.

وارتفعت مديونية الكويت، التي تعرضت للغزو العراقي منتصف عام ١٩٩٠ بمعدل قياسي خلال عام ١٩٩٢. اذ ارتفعت بنسبة ١٤٠ في المائة. من ٤.١ مليار دولار الى ٩.٨٢ مليار دولار، وارتفعت المديونية الخارجية للمملكة المغربية ٢٢.١ مليار دولار الي ٢٢.٣٥ مليار دولار، وزادت المديونية العمانية من ٣.٧ مليار دولار الى ٣.٨ مليار دولار، في حين ارتفعت مديونية تونس من ٩.٣ مليار دولار الي ٩.٥ مليار دولار ومديونية الامارات من ١٠.١٥ مليار دولار الى ١٠.٧٩ مليار دولار.

وافادت منظمة التعاون الدولي ان المديونية الخارجية لمصر، التي تعتبر الاكبر عربيا، تراجعت ١.٢ مليار دولار خلال الفترة المذكورة، اذ هبطت من ٤٠.٥ مليار دولار الى ٣٩.٣ مليار دولار.

بينما تراجعت مديونية العراق ٢.١ مليار دولار من ٢١.٢ مليار دولار الى ١٩.١ مليار دولار وانخفضت مديونية لبنان بواقع ١٤٣ مليون دولار من ١.٨٦ مليار دولار الى ١.٧٢ مليار دولار، وانخفضت مديونية قطر ٣١٠ ملايين دولار من ١.٨ مليار دولار الى ١.٤٩ مليار دولار بواقع ٣٦١ مليون دولار من ١٧.٤ مليار دولار الى ١٧.٠٨ مليار دولار.

وتراجعت المديونية الخارجية للصومال ٢٨٠ مليون دولار من ٢.٣٥ مليار دولار الي ٢.٠٧ مليار دولار والمديونية السودانية من ١١.٣ مليار دولار الى عشرة مليارات دولار والمديونية السورية من ١٤.٧ مليار دولار الى ١٣.٨ مليار دولار والمديونية اليمنية من ٨.٧ مليار دولار الى ٨.٣ مليار دولار.

صرف عبدالله السعودي أسوأ من الرضوخ للضغط الاميركي

المؤسسة العربية المصرفية في مهب الريح

■ في سابقة فريدة من نوعها، أقدمت «مؤسسة عربية مصرفية دولية»، هي «المؤسسة العربية المصرفية» على «صرف » رئيسها ومؤسسها صرفا تعسفيا تحت وطأة ضغوط خارجية، او اميركية على وجه التحديد ، على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته المؤسسة منذ تأسيسها، والارباح الممتازة التي جنتها في السنة الماضية ١٩٩٣ . (راجع النتائج المذكورة في مكان آخر من هذه الصفحة).

وانه لأمر مؤسف حقا ان تنتهي مؤسسة عربية محترمة الى هذه النهاية . نقول ذلك ونحن في «الميزان» لا علاقة لنا بالمؤسسة العربية المصرفية من قريب او بعيد، ولا معرفة لنا برئيسها المصروف امتثالاً للرغبة الاميركية الدكتور عبدالله السعودي. انما نقوله بصفة مراقبين تعنينا مصلحة المصارف العربية بوجه عام.

والحقيقة، هي ان الضربة التي سددت الى المؤسسة العربية المصرفية، سببها ان المؤسسة المذكورة هي البنك العربي الدولي الوحيد الذي حقق نجاحه ليصبح اكبر البنوك العربية على الاطلاق بالعمل المصرفي الصرف، خلافا لما كان عليه الحال في بنك الاعتماد والتجارة الدولي BCCI قبل انهياره على يد ادارته الباكستانية. وليس السبب ما أدعاه الاميركيون من ان المؤسسة المذكورة لها «صفة ليبية» ويسري عليها الحظر المفروض على ليبيا. هذه مجرد ذريعة.

فالمؤسسة العربية المصرفية هي مؤسسة بحرينية، مسجلة في البحرين ومقرها الرئيسي في البحرين. ولا يغير شيئا من هذه الحقيقة القانونية ان جانبا من رأس مالها ليبي وان رئيسها ليبي الجنسية. فالسلطات الاميركية لم تكن محقة أبدا عندما اعتبرت المؤسسة العربية المذكورة ليبية يسري عليها ما يسري على المؤسسات الليبية.

لكن الافدح من ذلك والاسوأ في رأينا هو امتثال ادارة «المؤسسة العربية المصرفية» للضغط الاميركي وابعاد الدكتور عبدالله السعودي تبعا لذلك. ولا يخفف من ذلك قول مجلس الادارة انه اتخذ قراره هذا «على مضض» او حفاظا على المؤسسة و«مصالح المساهمين»، او حتى القول بأن القرار قد اتخذ بموافقة الدكتور السعودي نفسه تفهما للوضع!

وليس الموضوع ان عبدالله السعودي متفهم او غير متفهم للوضع، انما هو في دقة الوضع وما يترتب عليه لاحقا. فالفرق شاسع بين وضعية «المؤسسة العربية المصرفية» ووضعية «بنك الاعتماد والتجارة الدولي».

● اولا، ان المؤسسة العربية المصرفية لم ترتكب اي جرم قانوني او اي انحراف مسلكي في أعمالها المصرفية الدولية. لم تغسل اموال المخدرات، ولم تكن واجهة لأجهزة الاستخبارات ، وليست لديها قيود مشبوهة تخفي الاستيلاء المنظم على اموال المودعين والمساهمين والمستثمرين.

● ثانيا، ان ارتباط «المؤسسة العربية المصرفية» بمؤسسها ورئيسها هو ارتباط عضوي له بعد معنوي يتعدى المصلحة الشخصية، فلم يكن مجرد مغامر من الخارج هدفه التنعم بالأموال العربية السائبة، بل هدفه ترشيد تلك الاموال، وجني المنافع الحقيقية لأصحابها.

● ثالثا، ان امتثال ادارة المؤسسة العربية للضغط الاميركي يشكل سابقة خطيرة تتجاوز المؤسسة المذكورة الى كافة مجالات التقدم المؤملة في العالم العربي، فقد اصبح بامكان الاميركيين الآن ان يضعوا «فيتو» على اي ادارة في اي مؤسسة عربية لا تعجبهم. بل على اي شخص مسؤول في اي مجال، يكفي ان يقولوا في واشنطن ان هذه الادارة او تلك المؤسسة لا تعجبنا!

فما هو في مهب الريح الآن ليس «المؤسسة العربية المصرفية» وحدها. ومن السذاجة الاعتقاد بأن الذين امتثلوا للادارة الاميركية قد نجوا من العاصفة. ذلك لأن من يتنازل عن شيء جوهري على هذا النحو، محكوم بالمزيد من التنازلات. فالابتزاز ليس له نهاية. وقد يكون من الافضل تسليم المؤسسات العربية للاميركان تسليما تلقائيا ورضائيا ليديروها كيفما شاءوا. على الاقل عندئذ تصبح الامور اوضح، او كما يقول المثل اللبناني الشائع «عندئذ تعرف القرعاء من ام القرون»!

ومن المحزن حقا ان تكون مؤسسة عربية غير قرعاء وتركب قرونا بيديها!

● رابعا، ان تركيبة المؤسسة العربية المصرفية هي حتى الآن انجح تركيبة في امكانية العمل العربي المشترك. ومن الواضح بعد هذه النكسة ان تلك الامكانية قد لحقت بغيرها من مجالات العمل العربي المشترك الى الانفراط.

وهذا ايضا درس آخر توخى المعلم الاميركي تلقينه، ومفاده ان العمل العربي المشترك امر غير مستحسن وغير مقبول في النتيجة. وقد يكون من الافضل، والحالة هذه ، ان يغني كل على ليلاه لأن «الاوركستراسيون» ليس من الشيم العربية!

● خامسا، ان «المؤسسة العربية المصرفية» لن تعود بعد اليوم كما كانت. فهي قد تبقى قيمة كمية او رقما الى جانب ارقام عديدة هنا وهناك ، لكنها لن تبقى قيمة نوعية لها افق معنوي او استراتيجي، أخذت نصيبها ومشت.

سقطت في عيون أهلها وسقطت في عيون عذالها. ومن المرجح انها سوف تفقد حماس المساهمين فيها حتى ولو وضعوا على رأس ادارتها او على رأس خبرائها مصرفيين من نيويورك.

مسكين عبدالله السعودي، فقد قبض الريح ومؤسسته التي سهر عليها ١٤ سنة في مهب الريح.

اما بعد ، فقد شكلت ادارة «المؤسسة العربية المصرفية» لجنة برئاسة خليفة المهيري، تتولى ادارة المؤسسة في المرحلة المقبلة. لكن رئيس اللجنة أبدى انزعاجا ظاهرا من هذه الطريقة المستجدة في الادارة، ورأى انها سوف تكون مؤقتة لأن مؤسسة بحجم «المؤسسة العربية المصرفية» (بميزانية تبلغ ٢٠ مليار دولار)، «لا يمكن ان تدار من جانب لجنة» كما قال في تصريح لجريدة «الحياة» الصادرة في لندن.

ويشغل المهيري منصب المدير العام لصندوق ابو ظبي للتنمية، وكان قبل توليه رئاسة اللجنة نائبا لرئيس مجلس ادارة «المؤسسة العربية المصرفية» وبهذه الصفة اختير لرئاسة اللجنة بعد استقالة السعودي. وتردد في الاوساط المصرفية ان هناك احتمالا او اتجاها لخلجنة المؤسسة بحيث تقوم دولة من الدول الخليجية المساهمة بشراء حصة ليبيا فيها.

او بطرح الاسهم الليبية للبيع في الاسواق لمساهمين من القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تتناصف الملكية العامة والملكية الخاصة في اسهم المؤسسة، لكن ذلك ما زال سابقا لأوانه.



عبد الله السعودي: قبض الريح وترك مؤسسته في مهب الريح!

أرباح قياسية لـ«المؤسسة العربية المصرفية»

حققت «المؤسسة العربية المصرفية» ومقرها في البحرين، زيادة قياسية في ارباحها الصافية لعام ١٩٩٣ بنسبة ٧١٪ عن أرباحها في السنة السابقة. فقد بلغت أرباحها الصافية لعام ١٩٩٣ ما مجموعه ١٣٥ مليون دولار نظير ٧٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢. اما الارباح المجمعة قبل حساب الاحتياطي والضرائب ومصالح الاقلية فقد ضربت رقما قياسيا مقداره ٣١٦ مليون دولار نظير ٢٤٤ مليون دولار لعام ١٩٩٢. وبلغت الارباح قبل الضرائب لعام ١٩٩٣ ما مقداره ١٦٨ مليون دولار نظير ١٠٢ مليون دولار لعام ١٩٩٢، اي بزيادة نسبتها ٦٥٪.

وكانت المؤسسة في بيانها السنوي قد هنات نفسها على تحقيق زيادة في الارباح تزيد على ٧٠٪ للمرة الثانية على التوالي، نظرا لأنها في عام ١٩٩٢ حققت ايضا زيادة عن السنة التي سبقتها نسبتها ٧٦٪، واتخذت من هذه النتائج دليلا على نجاحها في تجاوز أزمة الخليج وتجاوز التقلبات في المناخ المالي العالمي.

وتمثل الارباح المذكورة نتائج موحدة للمجموعة المصرفية العالمية التي تنضوي تحت الشركة الأم وتشمل كلا من:

«بنكو اتلانتيكو» (اسبانيا)، «بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي» (لندن)، «بنك أسيا الدولي المحدود» (هونغ كونغ)، «شركة المؤسسة العربية المصرفية»، مع «داوس وشركاهم» (فرانكفورت)، «بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي» في موناكو (مونت كارلو)، «المؤسسة العربية المصرفية» الاردن (عمان)، «شركة المؤسسة العربية للاستثمارات والخدمات» (البحرين).

صندوق بقيمة ٤٥ مليون دولار اسمه «اوريكس»

أول استثمار أجنبي في بورصة مسقط

■ تطلق في شهر نيسان /ابريل المقبل اول عملية استثمارية أجنبية في اسواق المال الخليجية، وقوامها صندوق للاستثمار العماني بقيمة ٤٥ مليون دولار سوف يجري استثمارها في بورصة مسقط.

وسوف يدار الصندوق المذكور الذي اطلق عليه اسم «اوريكس» عن طريق «بلاكني مانجمانت» في لندن، وشركة التأمين الوطنية العمانية في مسقط . وسيسجل الصندوق في عمان، ويجري السعي الى ادراجه في بورصتي مسقط ولندن.

اما رأسماله الأولي فسوف يجمع بنسبة ٥١٪ في عمان والباقي في الأسواق الدولية حسب القانون العماني المتعلق بالاستثمار الاجنبي. وتتولى شركة «الاهلية» لمحافظ الاستثمار جمع المبلغ المطلوب في عمان، وتتولى «بارينغ سيكيوريتيز» جمع الجزء الأجنبي منه.

واعطي الصندق حق الانفراد بدخول بورصة مسقط لمدة ستة اشهر على الاقل بصفته اول عملية من نوعها تشارك فيها استثمارات أجنبية. وقال المشرفون عليه في مؤسسة «بلاكني» اللندنية، انه اول أداة من نوعها لمستثمرين غير عرب يدخلون بورصات الخليج. ذلك ان جميع الدول الخليجية باستثناء سلطنة عمان، والى حد ما دولة البحرين، تحظر التداول الاجنبي في بورصاتها. لكن دولا عربية اخرى غير خليجية مثل المغرب وتونس والاردن ومصر تسمح بذلك.

ويتوقع القائمون على الصندوق ان يتوسع قريبا ليشمل اسواقا ناشئة اخرى في العالم العربي. كما يتوقعون ان يكبر حجم السوق العماني مع نجاح القطاع الخاص في ادارة حصة اكبر في السوق، ، وخصوصا بعد بيع الحكومة لعدد من مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص، وفتح الاسواق للاستثمارات الاجنبية.

ويبلغ حجم بورصة مسقط الآن من حيث رأس المال الاجمالي للشركات المتداولة اسهمها فيها نحو ١.٥ مليار دولار، اي اقل من ٧٪ من حجم بورصة الامارات، (١٠ مليارات دولار)، واقل من نصف في المائة من حجم البورصة السعودية ، (٥٠ مليار دولار).

اما عدد الشركات المتداولة اسهمها في مسقط والمدرجة في البورصة فهو ٦٢ شركة ، وبلغ التداول الاجمالي بها في السنة الماضية حوالى ٢٠٠ مليون دولار.

المخططات المائية الاسرائيلية وأبعادها التنموية

«السلم» سيتيح لاسرائيل الحصول على ماء العرب ونفطهم وأسواقهم

في ندوة «مشكلة المياه في الشرق الاوسط» (جرت في بيروت في ٢١و٢٢/٢/١٩٩٤) قدم الدكتور نجيب عيسى ورقة عالج فيها «الأبعاد التنموية لمسالة المياه في المنطقة» - (كنا نشرنا في العدد الماضي في المسالة نفسها ورقة عبدالجليل مرهون) - نجتزىء منها في هذا العدد ما يتعلق بالمخططات المائية الاسرائيلية وابعادها التنموية وانعكاساتها على العالم العربي.

■ اذا كانت تركيا تركز توجهاتها التنموية المستقبلية على مسالة المياه. فان مسالة المياه بالنسبة الى اسرائيل تتعدى كونها مجرد مسالة تنمية عادية لتصبح مسالة وجود.

فقد كانت المياه ولا تزال من العوامل الاساسية التي يتوقف عليها استمرار المشروع الصهيوني في فلسطين. على عكس تركيا التي تخطط لدور مستقبلي فعال في المنطقة انطلاقا من وفرة الموارد المائية منها. فان اسرائيل تخطط لدور أكثر فاعلية في المنطقة من الدور التركي إنما انطلاقاً من عوامل اقتصادية ذاتية يأتي في مقدمها شحة الموارد المائية.

من المعروف ان المشروع الصهيوني في فلسطين هو مشروع استيطاني يقوم على استقدام اكبر عدد ممكن من اليهود المنتشرين في ارجاء العالم وتوطينهم في دولة خاصة بهم. ويقتضي نجاح هذا المشروع بشكل أساسي تأمين العمل لهؤلاء المستوطنين وتوفير مستوى معيشي مرتفع نسبياً يبقيهم في فلسطين وبشكل في الوقت نفسه اغراء لبقية اليهود بالقدوم اليها.

ومن أجل توفير شروط نجاح المشروع، كان لا بد للاقتصاد الصهيوني في فلسطين بداية من الاعتماد على المساعدات الخارجية على نطاق واسع. لكن ليس بامكان عملية تنمية الموارد المحلية الطبيعية والبشرية وتوسيع السوق ان تجري من خلال جدلية العلاقة بين رأس مال مادي وبشري يستورد بكثافة من الخارج وموارد طبيعية محلية لا محدودة او على الاقل يتمتع عرضها المحلي بمرونة تتناسب وكثافة استيراد الرأسمال المادي والبشري.

ذلك ان هذه العملية تصطدم دائما بعوائق كأداء على الصعيد الاقتصادي أهمها شح الموارد الطبيعية بشكل عام والموارد المائية بشكل خاص من جهة ومقاطعة العرب الاقتصادية للكيان الصهيوني من جهة ثانية. واضافة الى هذه العوائق الاقتصادية كان هناك العائق الآخر المتمثل بمقاومة اصحاب الارض الفلسطينيين والعرب عموما للتوسع الصهيوني وهذا ما كان يدفع الاقتصاد الاسرائيلي الى تخصيص جزء كبير نسبياً من موارده لتأمين حالة من التعبئة العسكرية المستمرة تبقي الكيان الصهيوني جاهزاً لشن العدوان والتوسع في اية لحظة.

وهذا ما كان يوقع الاقتصاد المذكور في أزمات متتالية ومتزايدة في حدتها بحيث تعمل في نهاية الأمر على اعاقة هدف المشروع الاساسي الذي هو استقدام المزيد من المستوطنين وكانت الحرب تشكل العلاج الرئيسي الذي يلجأ اليه الكيان الصهيوني عندما تصل الازمة الى اكثر أطوارها حدة فتحقق اسرائيل من ورائها احد هدفين رئيسيين وفي معظم الاحيان الاثنين معا. وهما:

- ● الحصول على مزيد من الدعم الخارجي ماليا وبشرياً.
- ● التوسع باحتلال المزيد من الاراضي ووضع اليد على مزيد من الموارد وفي مقدمتها الموارد المائية.

هكذا، وبخصوص الموارد المائية تحديدا فان اسرائيل كانت في أواسط الستينات قد أنجزت اقامة جميع مشاريع الري الممكنة مستنفدة بذلك جميع الامكانات المتوافرة على صعيد موارد المياه الجوفية. فدخلت الزراعة مرحلة من الوهن والغلة المتناقصة. لكن حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها من وضع يد اسرائيل على جزء كبير من مياه الضفة والقطاع الجوفية ومياه الاردن والحاصباني والوزاني اتاح للزراعة فيها ان تنطلق من جديد بحيث اصبحت وارداتها الغذائية في العام ١٩٧٧ لا تشكل سوى ١٠ في المائة من مجمل وارداتها السلعية بعدما كانت هذه النسبة تفوق ٢٠ في المائة في بداية الستينات. هذا مع العلم أن عدد السكان زاد خلال الفترة نفسها من زهاء مليون نسمة الى نحو ٣.٦ مليون نسمة. ولكن على الرغم من نجاح اسرائيل في تحقيق اهدافها المباشرة من الحرب ومن القفزات الكمية والنوعية التي كان ينجزها الاقتصاد على قاعدتها، فان ذلك لم يكن سوى من قبيل الحلول المؤقتة، ولم يتوصل الكيان الصهيوني الى الخلاص نهائيا من الازمة العضوية التي ظل يعاني منها منذ قيامه والمتمثلة بعجزه عن اكتساب قوة اقتصادية ذاتية توازي قوته العسكرية.

مع حرب تشرين ١٩٧٣ دخلت أزمة اسرائيل العضوية طوراً جديداً بحيث أخذت تتحول الى مأزق فعلي... ذلك ان الحرب لم تعد تؤدي بالنسبة الى اسرائيل الوظيفة الاقتصادية نفسها التي كانت تؤديها عادة، اي اعطاء الاداء الاقتصادي دفعا جديدا عندما كان يدخل مرحلة من التأزم لا تنفع معها أدوات السياسية الاقتصادية والمالية والنقدية التقليدية. اصبحت الحرب على العكس. اما سبباً لخلق ازمة جديدة (حرب ١٩٧٣) او سبباً لتعميق أزمة قائمة (اجتياح لبنان في عام ١٩٨٢). وفي الفترة التي سبقت بدء مفاوضات مدريد كانت أزمة اسرائيل قد دخلت طوراً هو الاكثر حدة وخطورة. فعملية الاستغلال الزراعي كانت قد بلغت حدودها القصوى واستنفدت جميع الموارد المائية المتاحة بما فيها التي وضعت اسرائيل اليد عليها بعد حرب ١٩٦٧، حتى انها أخذت تعاني عجزاً مائياً فعلياً. قدر انه سيرتفع في أواخر هذا العقد الى نحو نصف استهلاكها. كذلك كانت عملية التصنيع تصطدم بعائق ارتفاع الكلفة الذي اصبح لا يمكن تجاوزه من خلال حجم السوق الحالية، وفي مقابل ذلك كان على اسرائيل ان تستقبل أمواج الهجرة السوفياتية المتدفقة.

في هذا السياق أصبحت معالجة الازمة تتطلب تحولا في التوجه الاستراتيجي نفسه للمشروع الصهيوني والتخلي عن محاولة تحقيق مجموعة الاهداف التي اصبح من الصعوبة بمكان التوفيق بينها:

اي السعي لتوطين اكبر عدد ممكن من المهاجرين وتشكيل اكبر قوة عسكرية ضاربة في الشرق الاوسط وتأمين مستوى معيشي مرتفع للسكان، وفي الوقت نفسه الحفاظ على درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي والسياسي تجاه الخارج، وكل ذلك انطلاقاً من اقتصاد صغير الحجم يفتقر كثيرا للموارد الطبيعية.

ان استمرار المشروع الصهيوني اصبح يقتضي تجاوز العوائق الرئيسية التي حالت تاريخيا دون اكتساب اسرائيل قوة اقتصادية، (صغر الحجم الاقتصادي وندرة الموارد الطبيعية وشح المياه بصورة خاصة)، وهذا لم يعد بالامكان تحقيقه الا من خلال اعادة النظر في الاستراتيجية التقليدية التي اعتمدتها في ادارة الصراع مع العرب.

من هنا فان اسرائيل تنظر الى التسوية الجارية التي يعمل لها في الوقت الحاضر كاطار لارساء المشروع الصهيوني على أسس اقتصادية بعدما بلغ اللجوء الى القوة العسكرية حدوده القصوى. وعليه فان التسوية السلمية التي تسعى اسرائيل لها لا تحتمل عندها اكثر من تفسير واحد. فهي اما ان تتيح لها الحصول على ما تحتاج اليه من عناصر للانتاج (مياه ونفط يد عاملة رخيصة، رساميل)، وأسواق لتصريف منتوجاتها بشروط افضل بكثير من التي تحصل عليها في علاقتها مع البلدان الاخرى، والا فلا حاجة لها بهذه التسوية، ولا ينقص الدليل على هذا الامر.

يكفي ان نلاحظ ان المفاوضات المتعددة الاطراف التي وضعت على جدول اعمالها قضايا المياه والبيئة والتنمية في منطقة الشرق الاوسط قد بدأت من دون ان يحصل العرب حتى على وعد بالاخذ بمبدأ «الارض مقابل السلام» الذي دخلوا الى محادثات مدريد على أساسه. وان نتابع بعد ذلك هذا «الكم» الهائل من الادبيات حول الترويج للسوق الشرق - اوسطية. كذلك لا حاجة للاستطراد طويلا حول الأولية التي تعطيها اسرائيل في هذا الاطار لمسالة المياه. فهي كانت أولى المسائل التي حظيت بلجنة خاصة في المحادثات المتعددة الاطراف. وكان قد سبق ذلك حملة ترويج واسعة النطاق من قبل أصدقاء اسرائيل، لما سمي بأنابيب السلام، أضف الى ذلك موجة المؤتمرات والندوات الكثيرة المنظمة من قبل هؤلاء الاصدقاء أنفسهم حول مسالة المياه في المنطقة.

لكن السؤال الأهم بالنسبة الى موضوعنا هو:

هل ان اندماج اسرائيل الاقتصادي في المنطقة، والذي تسعى من ورائه الى اكتساب قوة اقتصادية ذاتية. هو، كما تروج اسرائيل نفسها ومعها المحافل الدولية ايضا، في مصلحة جميع بلدان المنطقة، وعليه يتقرر مستقبل التنمية فيها؟

اذا اعتبرنا ان طبيعة العلاقات الاقتصادية التي ستنشأ بين اسرائيل وبلدان المنطقة في اطار التسوية السلمية لا تحددها الرغبات والنيات الحسنة (هذا اذا توافرت)، وانما المعطيات الموضوعية المتعلقة بأوضاع الطرفين وموازين القوى بينهما. فكيف يمكن ان نتصور طبيعة هذه العلاقات في سياق بلغ فيه العرب اقصى درجات الضعف السياسي والاقتصادي؟

هذه الخلافات، ستكون على الاقل على غرار علاقات الهيمنة - التبعية القائمة حاليا بين البلدان الصناعية المتقدمة ودول المنطقة. اي انها ستكون علاقات غير متكافئة تعمل بمجملها لصالح اسرائيل. ذلك ان هذه الاخيرة التي تعتبر حضاريا جزءا من الغرب لن تجد امامها عندما تفتح لها المنطقة ابوابها، كتلة عربية واحدة، لا سياسيا ولا اقتصاديا. هذا اضافة الى انها لن تجد بين دول المنطقة مجتمعة او فرادة من يضاهيها من حيث القوة العسكرية والقدرة التكنولوجية ومن حيث العلاقات الوطيدة بمراكز القرار على الصعيد العالمي. في هذا الاطار اللامتكافىء ستقوم علاقات اقتصادية هي بدورها غير متكافئة، هذا في حال بقيت العلاقات عادية، فكيف اذا وضع لها اطر قانونية مميزة من اتفاقات ومعاهدات للتعاون والتكامل؟

التعاون التي تريده اسرائيل يجب ان يمكنها أولاً وقبل كل شيء من الحصول على حصص اضافية من المياه العربيّة (من مياه نهر الاردن ومياه الجولان ومياه الليطاني وحتى من مياه النيل والفرات) وان يمكنها بعد ذلك من الحصول على النفط الخام والرساميل العربية بشروط ميسرة وعلى افضليات لمنتوجاتها الصناعية والزراعية في الاسواق العربية، وماذا تقدم اسرائيل للمنطقة مقابل كل ذلك؟

فقط التعويض عن عدم معرفة اهل هذه المنطقة كيف يستغلون مواردهم وامكاناتهم الاستغلال الاقتصادي العقلاني الجيد، اي تقديم العنصر الذي تفتقده المنطقة وهو «الدماغ» المفكر الذي يحسن القيام بهذه المهمة، (المهارات الفنية والخبرات التكنولوجية المتقدمة والكفاءات الادارية العالية).

اذاً... مفهوم اسرائيل لاندماجها الاقتصادي في المنطقة وبالتالي مفهومها لمسألة التعاون في اطارها التنموي الشرق - اوسطي انما يعنيان ان تتحول الى «عملاق» المنطقة الصناعي الذي يحتفظ لنفسه بالفروع الاكثر دينامية: الالكترونيات والكيميائيات، والادوات الكهربائية والسلع الهندسية بشكل عام، ويترك لبلدان المنطقة الفروع الاخرى التقليدية تتوزعها كما تشاء ما دامت تفتح اسواقها امام المنتوجات الاسرائيلية.

كما يعنيان ايضا ان تصبح اسرائيل المركز الاقليمي للانشطة الخدمية التي تربط المنطقة بالخارج؟ (سوقها المالية الرئيسية ومركز تنسيق الانشطة السياحية فيها... الخ) وفوق ذلك كله تعزيز المرتكز الايديولوجي الاقتصادي للمشروع الصهيوني الذي هو الزراعة، فتتحول مياه الليطاني والنيل والفرات لتروي صحراء النقب وتجعلها صالحة لاستقبال الآلاف من المهاجرين الجدد. بتعبير آخر مختصر، تريد اسرائيل الوصول بعلاقتها الاقتصادية بالمنطقة الى حالة تقع بين منزلتين.

الاستعمار الاستيطاني الذي لم تستطع حتى الآن فرضه الا على قسم من فلسطين وحالة السيطرة - التبعية القائمة على الصعيد العالمي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتي تطمح اسرائيل من موقع الهيمنة الى تحقيق علاقات ببلدان المنطقة أوثق منها بحكم موقعها الجغرافي.

نخلص الى ان مستقبل التنمية في الجزء العربي من المنطقة لا يبدو مشرفاً من خلال المخططات المائية التركية والاسرائيلية، فهذه الاخيرة ليست، كما رأينا، سوى مخططات للهيمنة على المنطقة تقوم اساساً على حساب المصالح العربية.

من المسؤول؟

اعتقد انه يجب ان لا نلوم في نهاية الامر سوى أنفسنا. فما كنا لنصل الى هكذا وضع لولا اننا اضعنا الفرص الذهبية التي اتيحت لنا للقيام بعملية تنمية شاملة متكاملة على المستوى العربي.

اما مفتاح الحل بالنسبة الى المستقبل، فيبقى هو نفسه ولا يمكن ان يكون خارج اعادة النظر في انماطنا التنموية واعطاء دفع قوي للعمل العربي المشترك. بذلك يمكن ان نواجه المخططات الخارجية التي تقوم على حساب مصالحنا. ونكون بالمقابل طرفا فاعلا في مخططات بديلة تأخذ في الحسبان مصالح جميع الاطراف في المنطقة.

اذا لم يتدارك العرب الامر، ويعملوا في هذا الاطار يجب ان لا يتعجبوا اذا ما فتحت امامهم جبهة مخططات أخرى هي الأخطر من هذا النوع. مخططات افريقية - اسرائيلية تهدد مستقبل التنمية في مصر والسودان.

الدكتور نجيب عيسى

مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في دول المنطقة

البلدان	مستوى التنمية الاقتصادية سنة ١٩٩٠	الناتج القومي للفرد سنة ١٩٩٠ (دولار)	نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي ١٩٩٠ %	الآلات والمعدات من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ١٩٨٩%	الدين الخارجي ١٩٩٠ (مليون دولار)	المرتبة العالمية حسب مؤشر التنمية البشرية المركب	مستوى التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة ١٩٩٠ بالسنين	نسبة الذين لا يحصلون على مياه شرب من مجموع السكان%	استيراد الاسلحة كمعدل سنوي ١٩٨٧-٩١ (مليون دولار)
الاردن	نامي	١٣٤٠	١٢	٢	٧٦٧٨	٩٩	متوسط	٦٦.٩	١	١٢٣
لبنان	نامي	–	–	–	١٩٣٢	١٠٢	متوسط	٦٦.١	٢	١٧
سوريا	نامية	١٠٠٠	–	٥	١٦٤٤٦	٨١	متوسط	٦٦.١	٢١	٦٨٩
الضفة الغربية و غزة										٢٠٦٤
العراق	نامي	–	–	–	–	٩٦	متوسط	٦٥	٧	١٠٩٢
مصر	نامية	٦١٠	١٦	٩	٣٩٨٨٥	١٢٤	منخفض	٦٠.٣	١٤	٤٦
السودان	أقل نمواً	٤٠٠	–	–		١٥٨	منخفض	٥٠.٨	–	٣٥٨
الامارات العربية المتحدة	نامية	١٩٨٧٠	٩	..	١٥٣٨٣	٦٧	متوسط	٧٠.٥	..	١٨٢
البحرين	نامية	٦٨٣٠	–	..		٥٨	متوسط	٧١	..	١٢٠
عمان	نامية	٥٦٥٠	٤	..	..	٩٤	متوسط	٦٥.٩	٤٣	٧٤
قطر	نامية	١٥٨٩٠	–	–	..	٥٥	مرتفع	٦٩.٢	..	٢٢٣
الكويت	نامية	–	٩	..	٢٤٨٤	٥٢	مرتفع	٧٣.٤	..	٢١١٩
السعودية	نامية	٧٠٧٠	٩	..	..	٨٤	متوسط	٦٤.٥	٥	٧٣
اليمن	أقل نمواً	٥٤٠	٨	..	٦٢٣٦	١٤٣	منخفض	٥١.٥	–	٧٧٥٠
مجموع الاقطار العربية	نامية	١٧٣٠	–		٩٠٢١			٦٢.١	١٨	٥٧٢
ايران	نامية	٢٤٩٠	٨	١٢	٦٢٣٦	١٠٣	متوسط	٦٦.٢	١١	١٢٧٧
تركيا	نامية	١٦٤٠	٢٤	١٤	٤٩١٤	٧٣	متوسط	٦٥.١	٨	٢١٣٣٠
البلدان النامية	نامية	–	–		٩٠٢١		متوسط/منخفض	٦٢.٨	٣٢	
البلدان الصناعية	صناعية	١٤٥٨٠	–				مرتفع	٧٤.٥	..	
اسرائيل	صناعية	١١١٦٠	–	٢٨	–	١٩	مرتفع	٧٥.٩	..	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقرير العالمي حول التنمية البشرية ١٩٩٣ والبنك الدولي: التقرير حول التنمية في العالم ١٩٩٢.

بعد تعثر اتفاقه مع «فولكسفاغن»

الصناعي اللبناني نقولا الحايك يتفق مع «مرسيدس» على صنع سيارته الخضراء

■ أحدث اتفاق الصناعي اللبناني - السويسري نقولا الحايك مع «مرسيدس بنز» على صنع سيارته الخضراء «سواتش موبيل» : Swatch Mobil ، ضجة عالمية في صناعة السيارات، وخصوصا بعدما أثارت الفكرة التي طلع بها الحايك المعروف في الصحافة العالمية باسم «منقذ صناعة الساعات السويسرية» لأنه هزم صناعات الساعات اليابانية المنافسة في الثمانينات، الجدل والأقاويل المتضاربة، وخصوصا بعد انهيار اتفاقه الاولي مع «فولكسفاغن» على صنع السيارة الجديدة.

وقد سرت تكهنات عديدة حول الشريك المنتظر الذي سيدخل مع الحايك، (وهو اصلا من اهالي بيروت)، في مغامرته الصناعية الجديدة، وخصوصا عندما شوهد يستقبل في مكتبه في بلدة «بيل» السويسرية جاك سميث رئيس شركة «جنرال موتورز» الاميركية للسيارات، وعلى الاخص بعدما استقبل رئيس الوزراء الفرنسي السابق جاك شيراك رئيس بلدية باريس حاليا، والذي قصده الي اجتماع في مكتبه السويسري مما أثار تكهنات بان جاك شيراك، قصد الحايك ليكون وسيطا لشركة فرنسية مثل «رينو» او «بيجو»، ولا سيما ان لقاء الحايك - شيراك جرى بعد انهيار الاتفاق مع «فولكسفاغن».

وكان موضوع سيارة الحايك بعد انهيار الاتفاق مع «فولكسفاغن» قد صور على انه مسألة دعائية او اعلامية قصدها نقولا الحايك لرفع اسهم شركة الساعات السويسرية الشهيرة «سواتش» بسبب هبوط المبيعات والارباح في السنة الماضية.

لكن هذه التكهنات والاقاويل تبددت كلها عندما كشفت شركة «مرسيدس - بنز» نفسها عن اتفاق مع نقولا الحايك على صنع السيارة الجديدة التي صممها لتتلاءم مع المحافظة على نظافة البيئة والتخفيف من الازدحام في المدن الكبرى.

فما هي مزايا هذه السيارة التي اطلق عليها الحايك اسم ساعته الشهيرة ، وهي اول سيارة في العالم تكنى باسم ساعة، والتي حملت شركة صناعية كبرى مثل «مرسيدس» على تبنيها والدخول في شراكة مع مصممها لصنعها وتسويقها؟

● اولا، هي سيارة صغيرة تتسع لشخصين فقط. او كما قال نقولا الحايك نفسه في وصفها «تتسع لشخصين وصندوقين من قناني المياه المعدنية».

● ثانيا، هي سيارة قليلة الطول، (اقل من ثلاثة امتار)، بحيث لا تحتاج الى حيز كبير في المواقف وعلى الطرقات.

● ثالثا ، هي سيارة قوية ومتينة وتعمر طويلا مثل «مرسيدس» و«فولكسفاغن».

● رابعا، هي سيارة رخيصة بمقدور اي كان أن يقتنيها. وتردد ان سعر السيارة الواحدة من «سواتش موبيل» لن يتعدى ٩٠٠٠ دولار.

● خامسا، هي سيارة «خضراء» نظيفة بيئيا لأن محركها «مهجن» يعمل بمزيج من كهرباء البطارية والبنزين فلا تنفث مواد ملوثة الى الجو.

● سادسا، هي سيارة اقتصادية من حيث كونها مناسبة للمدن سواء من حيث مصروفها او من حيث صيانتها.

● سابعا، هي سيارة متقنة وعلى «الموضة»، أي في فلسفة الازياء مثل ساعة «سواتش».

وكان الحايك قد صمم هذه السيارة منذ سنوات وبقيت سرا او على الاصح سرا ذائعا بانتظار شريك كبير في صناعة السيارات. والواقع ان شركات صناعية كثيرة اهتمت بالموضوع وأخذته على محمل الجد. ولولا ذلك لما جاء رئيس «جنرال موتورز» للنظر اليها، ولما جاء جاك شيراك ليدرس امكانية التقريب بين الحايك واحدى الشركات الفرنسية، ولما عقدت «فولكسفاغن» اتفاقها مع الحايك اصلا قبل ان تنسحب منه، واخيرا، لما اقدمت «مرسيدس» على الحلول محل «فولكسفاغن» وتبني المشروع.

وحاجة نقولا الحايك الى «مرسيدس» حيوية ليس فقط من اجل صنع السيارة الموعودة، بل لكون «مرسيدس» تملك شبكة توزيع عالمية هائلة يحتاج اليها لتوزيع السيارة الجديدة على نطاق واسع، لكنه غير معروف بعد ما اذا كانت السيارة سوف تحمل شعار «مرسيدس» بالاضافة الى الاسم المرتبط بساعة «سواتش».

ويدرك نقولا الحايك، انه تحول الى ظاهرة اعلامية نظرا للاهتمام الكبير الذي تبديه وسائل الاعلام العالمية به وبالصناعة التي يقود، بحيث انه اعطى تعليمات الى مكتبه للتوقف عن جمع المقالات التي تكتب عنه في الصحف لكثرتها. وعلق على ذلك بقوله: «لقد اصبحت اشهر من رئيس سويسرا»!

وعندما جاء نقولا الحايك الى سويسرا من بيروت عام ١٩٥٣ ليدرس الهندسة، اشتهر في تلك البلاد بسبب هجومه الملفت على الهدر وسوء الادارة في قطاعات وطنية مهمة في سويسرا مثل القطارات والسكك الحديد، والجيش، وشبكات الاذاعة والتلفزيون.

لكن انجازه الصناعي كان في اواسط الثمانينات عندما اوشكت صناعات الساعات السويسرية على التوقف بسبب المزاحمة اليابانية، مما حمله على دمج شركتين معا في شركة واحدة (SMH) وايجاد تمويل لهما، ثم نجح نجاحا باهرا في تسويق ساعة «سواتش» البلاستيكية الرخيصة حتى اصبحت في شهرة الازياء، بل أدخلها في خانة الازياء. وصارت تقتنى كمجموعات الى درجة ان مجمل مبيعاتها بلغ حتى الآن اكثر من ستة مليارات دولار.

وقبل ان يقوم الحايك بهذه المغامرة، كانت حصة الساعات السويسرية في الاسواق العالمية قد هبطت من ٤٠ الى ١٥٪ في عام ١٩٨٣، لكن بسبب ساعته «سواتش» استردت الصناعة السويسرية مكانتها وزادت عليها ، فاصبحت الساعات السويسرية تحتل ٥٠٪ من الاسواق العالمية للساعات.

وقد اثار اقتحام نقولا الحايك ميدان صناعة السيارات استغراب العديد من الاوساط، ومنهم رئيس مجلس ادارة «فولكسفاغن» الذي قال: «نحن لا نصنع الساعات وعلى الحايك الا يصنع السيارات» (راجع «الميزان» ، العدد الخامس شباط/فبراير ١٩٩٤، الصفحة الاولى). بل ان جريدة «فاينشال تايمز» البريطانية علقت على ذلك بقولها: «ان مجرد ورود الفكرة في رأس صانع للساعات ان يقتحم عالم صناعة السيارات ، وهو عالم قاس وصعب ومكلف، يبدو امرا غريبا ومستهجنا. لكن هذا بالضبط ما فعله نقولا الحايك، رئيس مجلس ادارة SMH الصانعة لساعات سواتش».

والواقع ان تكتم نقولا الحايك على السيارة الجديدة وقوله انه لن يكشفها للمنافسين قبل الاوان، قد اثار فضول وسائل الاعلام التي راح محرروها ومصوروها يتربصون ويتحينون الفرص لالتقاط الاخبار والصور للسيارة الجديدة التي سرت الاشاعة بانها سوف تكون بمثابة «ثورة» في عالم السيارات وخاصة انها اول سيارة تصمم بهدف المحافظة على البيئة الطبيعية.

وتتوقع مصادر الصناعة ان يعتمد الحايك في سيارته الجديدة الاسلوب الاداري الذي اتبعه عندما هزم صناعة الساعات اليابانية. ويقوم هذا الاسلوب على تبسيط الانتاج وزيادة الطاقة التكنولوجية فيه لخفض الكلفة مع الاهتمام بالنوعية.

ومن جهة ثانية، يتحدث نقولا الحايك عن مشروعه الجديد بمنطق صحيح ومقبول عندما يقول: «ان السيارات الموجودة في السوق الآن، اصبحت غالية جدا بغير مبرر لأنه يمكن صنعها بكلفة اقل بكثير مما هي عليه الآن. اننا نستطيع ان ننتج نوعية اعلى بكلفة اقل».

وفي الشراكة الجديدة مع «مرسيدس» سوف يكون للشركة الالمانية ٥١٪ وللحايك ٤٩٪، لكن يبقى له الاعتراض او النقض في قضايا عديدة.

ومما لفت انظار المراقبين في معرض جنيف للسيارات في مثل هذا الوقت من السنة الماضية، ان هلموت فرنر، رئيس مجلس ادارة «مرسيدس - بنز» جاء الى المعرض وفي معصمه ساعة «سواتش». والاعلان عن الاتفاق بين فرنر والحايك في معرض جنيف لهذه السنة هو محطة مهمة في سيرة الرجلين المتشابهين من حيث الشخصية الفردية المعتزة بانجازاتها والجريئة والمقدامة في طرح الافكار الجديدة.

أعلن فرنر انه لا يقول «لا» لنقولا الحايك، لأنه لا يستطيع ان يقول «لا» للافكار الجيدة!

وقد عرضت نماذج جديدة من سيارة «سواتش موبيل» في شتوتغارت كما في الصورة اعلاه.



نقولا الحايك: من الساعات الى السيارات


سيارة سواتش موبيل الجديدة كما عرضت في شتوتغارت

مجلس التعاون الخليجي

٣٢ مليار دولار استثمارات في الصناعة

■ تضاعف اجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسع مرات ليصل الى ٣٧.٩ دولار في نهاية ١٩٩٢ مقابل ٤.١ مليار دولار في عام ١٩٧٥، وارتفع عدد المصانع بدول المجلس خلال الفترة المذكورة من ١٦٠٠٠ الى ٥٥٢١ مصنعا.

واشارت دراسة تلقتها الامانة العامة لاتحاد الغرف بالدولة واعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون وبمبادرة من منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، الى ان دول المجلس قد خصصت خلال العقدين السابقين مبالغ استثمارية ضخمة لتنمية القطاع الصناعي غير النفطي بهدف تنويع مصادر الدخل وزيادة الاعتماد على الذات مما ادى الى تحقيق انجازات صناعية ملموسة في الدول المعنية اثرت على مضاعفة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من ٤.٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الي ٩.٤ في عام ١٩٩٢، كما اثرت أيضا على النفط في الناتج الاجمالي من ٧٢ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٣٦.٩ في المائة عام ١٩٩١.

وتوضح جداول الهيكل الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٢ ضخامة المبالغ التي استثمرتها الدول المعنية في القطاعات غير النفطية، خاصة قطاع البتروكيمياويات والالومنيوم والاسمدة والصناعات الهندسية التي كان لها الاثر الفعال في تحقيق الطفرة الصناعية الخليجية وانتاج كميات كبيرة من السلع الصناعية فاقت الامكانيات الاستيعابية للاسواق المحلية مما ادى الى اللجوء صوب الاسواق الخارجية في عقد الثمانينات وارتفعت بذلك قيمة الصادرات الصناعية الخليجية للأسواق الخارجية.

وتشير الدراسة الى ان قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينتج اساسا سلعا موجهة في حفظها نحو التصدير خاصة من البتروكيمياويات والصناعات المعدنية التي تحظى بحصة كبيرة في اجمالي صادرات الدول المعنية لأن متطلبات التقنية المتوطرة اقتضت بناء طاقات انتاجية واسعة من هذه الصناعات للاستفادة من الميزة النسبية المتعلقة بتوفير طاقة و«مواد اللقيم» واقتصاديات الحجم وذلك بالنسبة للصناعات البتروكيمياوية والصناعات الاساسية والصناعات المعدنية الامامية على وجه الخصوص.

وتؤكد الدراسة ان القيود والعقبات التي اخذت تواجه عمليات التصدير في الاسواق الخارجية وخصوصا في الاسواق الاوروبية التي اخذت تميل الى اعطاء معاملة تفضيلية لدولها مع امكانية فرض مزيد من هذه القيود مستقبلا تقتضي الآن من دول المجلس الاتجاه نحو الاسواق العربية لكن ارتياد اسواق عربية جديدة وفقا للدراسة تحتاج الى بذل جهود كبيرة من قبل الدول الخليجية المصدرة في مجال التصدير والتجارة الخارجية بما في ذلك وضع السياسات اللازمة لدعم وتشجيع الصادرات الخليجية بحيث تأخذ هذه السياسات في اعتبارها العمل على ازالة العوائق التي تحد من التجارة العربية البينية وتحسين جودة المنتوج الخليجي وتكيفه لمواجهة متطلبات وادوات المستهلكين في الدول العربية وتقديم التسهيلات التمويلية والائتمانية للمصدرين وغيرها من العوامل التي تساهم في مواجهة التحدي وزيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الخليجية في الاسواق العربية.

وفي هذا الخصوص اشارت الدراسة الي انه بما ان عدد من المنتجات الخليجية لا توجد لها صناعات عربية تستوعبها وتحتاج الى صناعات تحويلية تستخدمها كمدخلات لها فانه من الضروري اقامة مشاريع ثنائية مشتركة لصناعات تحويلية في الدول العربية التي تتوفر فيها العمالة والاسواق حيثما توفر المناخ الاستثماري الملائم، بحيث تعتمد هذه الصناعات في مدخلاتها على مواد اساسية تنتجها الدول الخليجية خاصة في مجال البتروكيمياويات والالومنيوم بالشكل الذي يؤدي الى سهولة تصدير هذه المواد الاولية صوب السوق العربية الواسعة من دون حواجز او اجراءات تميزية، بالاضافة الى خلق مصالح اقتصادية وتجارية مشتركة بين الدول العربية.

واوصت الدراسة لدعم المصدر تقديم الائتمانات القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل من قبل المصارف التجارية والبنوك المركزية والمؤسسات التمويلية من خلال اصدار اوراق تجارية قابلة للتداول كما هو في الائتمان قصير الاجل او عن طريق الاقراض المباشر ، اضافة الى توسيع استخدام اسلوب الصفقات المتعددة الاطراف وتسويتها باذونات دفع تضمنها البنوك البمركزية الخليجية مع قابليتها للتداول «بالتظهير» بين البنوك التجارية واستخدامها كوسيلة دفع لعمليات الاستيراد والتصدير بين الدول العربية.

الاوبيك

تحسن طفيف في الانتاج ودعوة مكررة الى التعاون

■ ذكرت وكالة الطاقة الدولية ان انتاج منظمة «اوبيك» من النفط الخام في كانون الثاني/يناير الماضي ارتفع الى ٢٤.٢٧ مليون برميل يوميا من ٢٤.٧٥ مليون في كانون الاول/ديسمبر. في غضون ذلك ذكر الدكتور سوبروتو الامين العام لـ «اوبيك»، ان اسعار النفط قد تظل ضعيفة السنة الجارية ما لم يتوصل جميع المنتجين الرئيسيين داخل المنظمة وخارجها الى وسيلة للتعاون على رفعها.

وذكرت وكالة الطاقة في تقريرها الشهري عن سوق النفط، انها عدلت بالزيادة توقعاتها للطلب على النفط في الاشهر الستة التي تنتهي بنهاية آذار/مارس ، لكنها عدلت بالنقصان في الوقت نفسه توقعاتها للطلب على نفط «اوبيك» في الربع الثاني من السنة الجارية. وقالت وكالة الطاقة التي تتخذ من باريس مقرا لها، انها عدلت تقديراتها للطلب في الدول الصناعية الـ ٢٤ الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بواقع ٢٠٠ الف برميل لتصل الى ٣٩.٩ مليون برميل يوميا في الربع الاخير من العام الماضي. ورفعت توقعاتها للطلب في دول منظمة التعاون في الربع الاول مائة الف برميل يوميا الى ٤٠.٢ مليون برميل يوميا. وذكرت ان السبب الرئيسي في ذلك هو برودة الشتاء في الولايات المتحدة.

وتشير بيانات الوكالة لدى استبعاد الامدادات المتوقعة من النفط من خارج «اوبيك» والسوائل المصاحبة للغاز الطبيعي، الى ان الطلب على نفط «اوبيك» والسحب من المخزونات في الربع الحالي من ١٩٩٤ سيصل الى ٢٥.٥ مليون برميل يوميا بزيادة ٢٠٠ الف برميل يوميا عن تقديراتها قبل شهر.

لكن البيانات تشير ايضا الى الطلب على نفط «اوبيك» والسحب من المخزونات في الربع الثاني من السنة الجارية سيصل الى ٢٣.٣ مليون برميل يوميا، اي بانخفاض ١٠٠ الف برميل بسبب تراجع توقعات الطلب المحتمل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

واوضحت الوكالة ايضا انه حدث انخفاض كبير في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغ ١.٧ مليون برميل يوميا، غير انها قالت انه في نهاية ١٩٩٣ بلغت المخزونات ٣٢٦ مليون طن بارتفاع ٥.٦ مليون طن عن عام ١٩٩٢.

وافادت الوكالة، ان صافي الصادرات من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الى الغرب انهار مطلع كانون الثاني / يناير الماضي نتيجة للتأخير في اصدار تراخيص وارتفاع الطلب المحلي، وان صادرات خام الاورال الروسي انخفضت الى ما يقل عن ٥٠٠ الف برميل من ١.٢ مليون برميل في كانون الاول/ديسمبر ، الا انها اضافت ان هذه الصادرات بدأت تتحسن أواخر كانون الثاني/يناير، وذكرت ان الزيادة في تقديراتها للطلب في الربع الاخير من العام الماضي ، جاءت عقب تعديل حجم الطلب في الولايات المتحدة أواخر تشرين الثاني /نوفمبر ونمو الامدادات اليابانية في صورة غير متوقعة في كانون الاول/ديسمبر.

واوضحت ان البرودة غير العادية التي سادت الطقس في الولايات المتحدة لمدة اربعة اسابيع ابتداء من اواخر كانون الاول/ديسمبر رفعت الطلب، خصوصا على وقود التدفئة بنحو ٥٠٠ الف برميل يوميا، مما رفع اجمالي الطلب المتوقع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بواقع مائة الف برميل يوميا.

لكن على النقيض كانت الامدادات الى اوروبا في الاسبيع الاولى من السنة الجارية ضعيفة نسبيا لاعتدال الاحوال الجوية وارتفاع بعض المخزونات اواخر العام الماضي.

من جهة اخرى قال سوبروتو الامين العام لمنظمة «اوبيك» : ان اسعار النفط قد تظل ضعيفة السنة الجارية ما لم يتوصل جميع المنتجين الرئيسيين من اعضاء «اوبيك» وخارجها الى وسيلة للتعاون على رفعها.

وجاء هذا التصريح في كلمة القيت نيابة عن سوبروتو في ندوة عقدت في مدينة ساندرستولن في النروج.

وذكر سوبروتو، ان فكرة توقع ان تقوم دولة واحدة او مجموعة واحدة من المنتجين باداء ما يلزم ليست قابلة للتنفيذ، على ما يبدو، كما اوضحت التجربة منذ عام ١٩٨٦ بكل جلاء ، لكنه اضاف انه يتوقع انتعاش السوق في وقت لاحق من التسعينات.

ونقلت وكالة انباء «اوبكنا» عنه توقعه ان تكون مستويات الطلب المستقبلية على النفط في الاتحاد السوفياتي السابق حاسمة في هذا الصدد، واشار الى ان الطلب العالمي على النفط ارتفع بنحو سبعة ملايين برميل يوميا منذ عام ١٩٨٥ على الرغم انخفاض قدره ١.٥ مليون برميل يوميا في الاتحاد السوفياتي السابق واوروبا الشرقية.

واعتبر ان اي تحول عن الاتجاهات الحالية في المنطقة واستمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي سيكون له اثره الايجابي من دون ادنى شك على السوق النفطية.

العراق

فرنسا تواصل تطوير الحقول

■ قال رئيس شركة «توتال» النفطية الفرنسية سيرج تشوروك في مؤتمر صحافي عرض فيه النتائج السنوية للشركة ، «ان توتال مستمرة في عملها في العراق مثل الشركات النفطية الاخري وفي مشاريع تطوير حقول قد يكون بدء العمل فيها ممكنا عندما يعود العراق الى وضع دولي طبيعي».

واضاف: «ان العراق سيعود الى الانتاج يوما ما، وتساءل عما اذا كان استمرار الحظر على العراق هو للمصلحة العامة، وافاد انه ليس متاكدا من ان دخول انتاج العراق الى الاسواق سيخفض اسعار النفط مضيفا : (انا من المقتنعين بالعكس، لانه اذا عاد انتاج العراق الى الاسواق فسيتضح وضع السوق النفطية وسيزول التشكيك السائد حاليا في السوق بالنسبة الى موعد عودة انتاج العراق وتاثيره على حصص دول «اوبيك»). واكد «ان توتال لن توقع اي اتفاق مشاركة في الانتاج مع العراق طالما ان هذا البلد يخضع لحظر دولي».

وعن الجزائر قال تشوروك ان «الشركة واجهت في الجزائر منذ فترة التأميمات مراحل صعبة مثل التي تواجهها حاليا ، لكن عملياتها في حقل حمرا مستمرة، وسيبدأ الانتاج من الحقل نهاية سنة ١٩٩٥». ومن المتوقع ان يصل الانتاج الى ٣٠ الف برميل يوميا حسب بعض المصادر في الشركة.

وردا علي سؤال عن تاثير الحظر النفطي على ليبيا على تطوير عمليات «توتال» في حقل مبروك، قال: «اننا لا نزال في مرحلة اختبارية والعمل في مبروك جار طبيعيا والحظر النفطي لا يمس عمليات التكرير، اذا ان الحظر متعلق بمعدات التكرير.

واضاف ان «توتال» تتفاوض حاليا لتطوير حقل مرزوق جنوب غرب ليبيا، ويذكر ان حقل مرزوق كان تابعا لشركة رومانية باعت حصصها لشركة «ريبسول» الاسبانية لاسباب مالية وهي الآن مع مجموعة من شركات «ريبسول» و«او . ام . في» النمساوية و«توتال» التي تفاوض السلطات الليبية على تطوير الحقل الواعد، اذ أن الاحتياط فيه يقدر بملياري برميل كاحتياط معتمد.

واعلن سيرج تشوروك ان الشركة تتوقع اكتشافات نفطية بمستوى ملحوظ في اليمن خصوصا في المنطقة الفاصلة بين الشمال والجنوب، وقال ان التوقعات في شانها لا تزال قيد التقويم في الحقول الثلاثة، «خرير ٣» و«ذهب» و«حلوة».

وردا على سؤال عما اذا كانت «توتال» الموجودة في مشروع الغاز في قطر مهمته بالدخول في مشروع تصدير غاز قطري الى اسرائيل، واذا كان هذا المشروع واقعيا في رأيه ، أجاب تشوروك: «لقد اطلعت الصحف على هذا المشروع ، ولا يمكنني التعليق عليه لانني اعرف عنه الكثير، ونحن لسنا مستعدين للدخول كطرف في هذا المشسروع لكن يمكنني ان اقول وانا عائد الآن من قطر حيث شهدت بناء احد اكبر الموانيء في العالم في مياه اصطناعية وقد تم بناؤه خلال ١٨ شهرا. وهو معد لتصدير الغاز المسيل الطبيعي الذي سننتجه».

وعن شبكات التوزيع قال ان «توتال» مرتاحة جدا الى نتائج عمليات شبكاتها في لبنان وان النتائج التي توصلت اليها الشركة في بلد مثل لبنان خرج من حرب مدمرة مشجعة جدا.

واضاف: «ان التوجه الذي تعتمده الشركة للسنوات المقبلة يقضي بالاستمرار في تنويع مراكز الانتاج والاستمرار في زيادة الاحتياط خارج الشرق الاوسط الذي ازداد خلال اربع سنوات بنسبة ٥٤ في المائة، فيما بقيت منطقة انتاج «توتال» في الشرق الاوسط اساسية. واستمرت «توتال» في توسيع عمليات التطوير والاكتشاف النفطي في الشرق الاوسط وان الشركة تعمل على تطوير مهم لعملياتها الغازية اكتشافا وانتاجا».

برج النفط

الغاز العماني

اقرت سلطنة عمان مشروعا مشتركا مع شركات غربية ويابانية لتسييل ونقل الغاز الطبيعي كجزء من مشروع لتصدير الغاز كلفته ٦ مليارات دولار. و وتملك الحكومة العمانية ٥١٪ من المشروع المشترك. اما المشاركون الآخرون فهم: رويال داتش شل (٣٤٪)، توتال (٦٪)، بارتكس - عمان (٢٪) ميتسوي (٣٪)، ميتسوبيشي (٣٪)، ايتوشو (١٪).

فرنسا والنفط العراقي

تجري شركتان فرنسيتان محادثات نفطية مع الحكومة العراقية بشأن العمليات النفطية الفرنسية في العراق. والشركتان الفرنسيتان هما: توتال وناسيونال الف اكيتين. وتتناول المحادثات تطوير حقلين نفطين كبيرين في العراق هما حقل نهر عمر الذي ستتولاه توتال، وحقل مجنون الذي تتولاه إلف.

اكتشافات في الجزائر

عثرت شركة «لأسمو» الدولية المستقلة للنفط على حقل ثالث للنفط والغاز في شرق الجزائر خلال عملياتها التقنية بالشتراك مع أناداركو الاميركية ومايرسك الدنماركية.

من جهة ثانية خفضت الحكومة الجزائرية تقديراتها المالية لعائداتها المتوقعة للسنة الجارية ٩ مليارات الى ٨ مليارات دولار بسبب استمرار هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمي.

الدفع الزائد في الكويت

ابلغ ديوان المحاسبة الكويت مجلس الامة الكويتي ان الحكومة دفعت ضعفي قيمة شركة الحفر الاميركية «سانتا في» التي اشترتها في عام ١٩٨١. وكان الكويتيون قد اشتروا الشركة المذكورة بمبلغ ٢.٥ مليار دولار بالاسعار السائدة آنذاك، بالاضافة الى خسائر تكبدتها بين ١٩٨١، و١٩٩٠، تصل الى ٢.٨٩ مليارا، وهو مبلغ يتجاوز القيمة الاصلية للشراء.

الكويت جدل من ثلاث نقاط حول مستقبل النفط

■ جاء في تقرير لمكتب «الشال» الاقتصادي، ان الكويت تشهد جدلا في شأن مستقبل النفط كمصدر اساسي للدخل في البلاد.

وتشارك في الجدل وزارة النفط و«مؤسسة البترول الكويتية». ويتركز الاهتمام على ثلاث نقاط هي «حال المكامن والمشاركة الاجنبية في انتاج النفط والاسعار».

وفي ما يأتي نص التقرير:

ليست هناك حتى الوقت الحاضر معلومات مؤكدة عن حال المكامن النفطية الرئيسية مثل برقان وهو مركز الاهتمام الاول، ولا تزال الدراسات في طور الاعداد وقد تستغرق جانبا من السنة الجارية. اذ قد تنجز الدراسة الخاصة ببرقان قبل آب (اغسطس) ١٩٩٤. لكن النتائج الاولية لدراسات المكامن التي انجزت وتقديرات «شركة نفط الكويت» عن المكامن الاخرى توحي بأن تلفاً رئيسياً لم يحدث وان خسائر انتاج في حدود ثلاثة اضعاف الانتاج المنظم حدثت خلال فترة احراقها، وان خسائر اخرى جانبية ربما كانت حدثت الى جانب خسائر التجهيزات الرأسمالية التي نجمت عن تخريب الحقول والتسهيلات الرديفة في النقل والتجميع والتخزين والتصدير وكلها في النهاية تشكل تكاليف لفرص بديلة لاستخدام اموال النفط. وفي رد لوزارة النفط على احدى المجلات الاسبوعية، يمكن الجزم بانه يتفق مع الخلاصة التي ذكرناها وان كان ينقصه بعض الوضوح ربما لاعتبارات سياسية.

ولا يبدو ان في الكويت رفضا كاملا لمبدأ اي مشاركة اجنبية وهي البعد الثاني للاهتمامات. ويبدو من رد وزارة النفط ان المبدأ اقر على المستوى الفني وربما كان ضمن نقاش أولي لدى المجلس الاعلى للبترول. ويدور الجدل في شأن ثلاثة محاذير سبق ان أشرنا اليها، وهي:

١- دور أصحاب النفوذ في الدفع الى اتفاقات ربما لا تتفق ومصالحنا الوطنية سواء من جانب التحيز لشركات أجنبية غير قادرة، او السعي الى اتفاقات بشروط غير عادلة. ودور وسائل الاعلام في تنبيه السلطتين التشريعية والتنفيذية دور بناء للحد من احتمالات الانحراف التي تزداد فرصها في مجتمعات مغلقة.

٢- احتمالات الضغوط الحكومية والخاصة من الطرف الاجنبي باستخدام وسائل ترغيب وترهيب نتيجة الوضع اللاحق لعملية احتلال ويمكن مواجهة ذلك بوعي الرأي العام وسلطات اتخاذ القرار ايضا.

٣- احتمالات الفشل في ترتيب اوضاع البلد من الداخل خصوصا ما يتعلق بالاوضاع المالية العامة، وهو أمر ملح ويحتاج الى اجراءات سريعة وغير شعبية ان أردنا ان نحافظ على موقف تفاوضي معقول، ويبدو ان توجهات وزارة النفط الى المشاركة حتى الآن تشمل كل الانشطة النفطية الاخرى مثل البتروكيمياويات والتكرير والنقل والمناطق البكر او ذات الحساسية السياسية في نشاط الانتاج، لكن نيات وزارة النفط لا تزال مجرد نيات، اذ ان الامر يتطلب ان يمر ضمن قنواته الطبيعية لدى سلطات اتخاذ القرار مثل الحكومة ومجلس الأمة والمجلس الاعلى للبترول.

ويتلخص الجانب المثير للجدل بالآثار الآنية والمستقبلية لانخفاض اسعار النفط الذي سبق وناقشناه وقدمت وزارة المال تقريرا بشأنه الى مجلس الوزراء، نصحت فيه بتجميد بعض المصاريف مثل مصاريف الدفاع وتخفيض السحب من الاحتياط المالي بنسبة ٢٠٪ وتخفيض المصاريف العامة بالنسبة نفسها. لكن لا تزال انطباقات المدى المتوسط والطويل قائمة وتتلخص في احتمالات زيادة العجز المالي المتجمع امام زيادة كبيرة في التدفق الى سوق العمل. واذا أضفنا الى ذلك الحاجة الى رأس مال كبير لتطوير المكامن من اجل زيادة الطاقة الانتاجية، فان موقفنا التفاوضي سيكون في حال سيئة ما لم نتداركه في حدود وقت قصير.

ويمثل قطاع النفط وقطاع الخدمات الحكومية فيه ما نسبته ٧٦ في المائة تاركا ٢٤ في المائة لما عداهما وذلك ايضا غير دقيق لارتباط ما عداهما القوي والمباشر بهما. كما يتعرض التقرير في أهدافه الرئيسية الى محاولة لمواجهة احتمالات العجز المتنامي في المالية العامة، والتكدس الوظيفي والبالغ فائضه ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة في القطاع الحكومي وفروق تكاليفه. ومرة اخرى يحسب لوزارة المال انجاز ذلك التقرير وابداء ملاحظات عليه وتبنيها لاهدافه العامة وتقديمها الى مجلس الوزراء اسوة بتقريرها الاسبق عن العجز.ويحدد التقرير المشاريع القابلة للتخصيص في حدود خمس سنوات بنحو ٧٤ مشروعا منها ٦٢ مشروعا عبارة عن شركات مملوكة او آلت ملكيتها جزئيا او كليا للهيئة العامة للاستثمار، ومنها نحو ١٢ مشروعا نصفها في القطاع النفطي وقطاعي الكهرباء والاتصالات والمؤسسة العامة للموانيء.ويقدر البنك الدولي ملكية الحكومة في جميع تلك المشاريع، باستثناء قطاع النفط، بنحو ٣٦٠٠ مليون دينار (١٢ مليار دولار) منها نحو ٢٢٠٠ مليون دينار او نحو ٦١ في المائة لقطاع الكهرباء وحده ونحو ١٢٠٠ مليون دينار لما عداه.

ويستعرض التقرير بعض التفاصيل عن المشاريع المرشحة للتخصيص، اذ يذكر مثلا ان من بين ٦٢ شركة للهيئة العامة للاستثمار ملكية فيها نحو ٢٣ شركة يمكن تخصيصها مباشرة و٦ شركات لا بد من تصفيتها و٣٣ شركة تحتاج الى بعض الدراسات التفصيلية. وهناك خلاف على التخصيص الكلي او الجزئي لقطاع المواصلات لكن لا يبدو انه خلاف جوهري وستفرض الطريقة في تقديرنا ظروف الواقع مثل توافر الرغبة ورأس المال وشروط التخصيص.

وينصح البنك الدولي ببيع ٢٥ في المائة من مؤسسة البترول الكويتية بكامل شركاتها التابعة لها وسيشمل بالتأكيد كل قطاعاتها التابعة ولا نعتقد بصواب الرأي.

اليمن:

اسرار تحيط بالمخزون

■ يحتفظ برنار ايسوتييه، رئيس شركة «كناديان اوكسيدنتال بتروليوم» الكندية بتفاؤله ازاء صناعة النفط اليمنية على رغم تراجع احجام المكتشفات الجديدة من النفط في اليمن وتزايد ك كلفة الاستمرار في التنقيب

ويصر ايسوتييه ايضا على ان في اليمن مخزونا كبيرا لكنه يعترف بان اسرار المنطقة لا يمكن ان يكشف النقاب عنها الى ان تتوافر معلومات اضافية، ويقول «نواصل العمل ببرنامج ناشط من التنقيب في منطقة الامتياز الممنوحة لنا حيث ننتج بعض النفط ولا تزال بنيات صغيرة تنتظر الاختبار ونحن نعمل بجد ونشاط على اتمام هذا لأن هذه البنيات قريبة من منشآتنا القائمة حاليا».

وبالنظر الى ان تراجع اسعار النفط يؤثر سلبا على الموازنة المخصصة للتنقيب، لا تشدد الشركة الكندية حاليا على امكان العثور على مكتشفات كبيرة في المناطق النائية من منطقة امتيازها التي تبلغ مساحتها ٣٧.٥٠٠ كيلومتر مربع، بل تركز على المكتشفات الاصغر التي يمكن ضمها على نحو يجدي اقتصاديا الى المنشآت القائمة.

والجدير بالذكر ان حقول النفط والمنشآت التابعة للشركة الكندية موجودة في اقليم «المسيلة» في جنوب اليمن.

وترتبط هذه المنشآت بخط أنابيب طوله ١٢٨ كيلومترا يتجه جنوبا الى ان يصل الى مرفأ الشحر الواقع في خليج على الساحل العدني.

واعلنت الشركة الكندية، منذ بدأت الانتاج في ايلول/سبتمبر الماضي، ان في منطقة امتيازها ٥٤٦ مليون برميل من النفط وانها توصلت الى انتاج ١٣٥ الف برميل يوميا في المتوسط، اي نحو ثلث ما تنتجه اليمن من النفط.

وعلى رغم ان ايسوتييه يشك في ان انتاج شركته سيزيد كثيرا من الحقول المنتجة في السنة المقبلة يعرب عن تفاؤله ازاء اكتشاف مزيد من النفط في منطقة امتياز شركته. ويقول «لا تزال توجد كميات جيدة لا سيما في الطبقات السفلى المتشققة» مشيرا بذلك الى الاساسات الصخرية الصلبة الموجودة تحت تشكيلات الحجر الجيري المسامي حيث يوجد النفط عادة. ويضيف «لدينا بئر واحدة تعطي ثمانية الاف برميل في اليوم، يتدفق طبيعي سلس ومستقر، من النفط ذي النوعية الجيدة، ما يشير الى وجود منطقة واسعة مرتبطة بعضها ببعض ما شجعنا على المضي في نشاطاتنا».من جهة ثانية تتبادل الشركة الكندية المعلومات مع الشركات الاخرى التي تسيطر على مناطق امتياز قريبة من منطقة امتيازها، لا سيما مع شركات «كلايد» و«لازمو» و«نيمير» التي تنشط الى الشمال والشمال الشرقي من حقول المسيلة.

لقاء «بورشه» مع الصحافيين العرب على عشاء بروكسيما

■ تبدي شركة بورشه الالمانية لصنع السيارات الرياضية المعروفة اهتماما متزايدا بأسواق الشرق الاوسط. بعد اطلاق سيارتها الجديدة «٩١١ كاريرا» في «كاب فيرا» (جنوب فرنسا) في ١٩٩٣/١١/٨، بحضور عدد من الصحافيين العرب دعتهم «شبكة بروكسيما للنشر والعلاقات العامة» بصفة توليها العلاقات العامة لشركة بورشه في الشرق الاوسط.

ومتابعة لنشاطها الموجه الى الشرق الاوسط لتعريف الاسواق العربية على منتوجاتها الجديدة، ومنها طراز «٩٩١ كاريرا» المكشوف، أجرى اثنان من كبار المسؤولين في بورشه هما جوزف اوستندورف ومايكل شمكي لقاء مع مجموعة من الصحافيين العرب في لندن على مأدبة عشاء في فندق «تشرشل» وسط العاصمة البريطانية، أقامتها «شبكة بروكسيما للنشر والعلاقات العامة»، حيث تحدث المسؤولان الالمانيان عن أوضاع الشركة المالية وخططها المستقبلية وفلسفتها الصناعية الجديدة.

جوزف اوستندورف، مدير التسويق الخارجي، شبه سيارة بورشه «بالحصان العربي» مشيرا الى ان شعار الحصان الذي تضعه بورشه على سياراتها، يلامس الذوق العربي.



ايلي قاعي، مدير عام «ميديا انترناشيونال سرفيسيز» يتحدث في المادبة باسم الصحافيين الحاضرين



مايكل شمكي مسؤول الصحافة الدولية في «بورشه»، و كمال فرج الله مسؤول العلاقات العامة في «بروكسيما»



جوزف اوستندورف مدير التسويق الخارجي في «بورشه» يلقي كلمة ترحيب بالصحافة العربية.

وقال ان «بورشه» تتوخى زيادة مبيعاتها في الشرق الاوسط من ١٠٠ سيارة حالياً الى ٤٠٠ سيارة، كما كانت في السابق ، مشيرا الى ان سيارة «بورشه» ليست مجرد «سيارة للتنقل» من مكان الى آخر، انما هي للشخص المميز الذي يهواها ويفهم كيفية صنعها ويستمتع بقيادتها.

ولهذا ونظرا لادخال طرق تكنولوجية جديدة عليها تقوم الشركة باعادة تأهيل وتدريب الميكانيكيين والفنيين الذين يتولون صيانتها في الاسواق لكي تحافظ على ريادتها وسمعتها كسيارة تصنعها شركة عائلية محافظة، أبت الذوبان فيما هو أكبر منها، كما هو جارٍ الآن بالنسبة الى شركات عديدة ، على الرغم من خسائرها في السنوات الماضية.

وعرض مايكل شمكي، مسؤول الصحافة الدولية في شركة بورشه، الصورة المالية كما هي الآن وكما هي متوقعة في المستقبل القريب.

وخاطب الصحافيين الحاضرين قائلا، انهم خير وسيلة لتظهير الفلسفة الصناعية الجديدة التي تعتمدها «بورشه» وابراز هذه الميزة في الهوية.

ارتفاع مبيعات «بورشه» في المانيا

ارتفعت مبيعات سيارات «بورشه» في المانيا بنسبة ٧١ في المائة بالغة ٣٠٦٦ سيارة في الاشهر السبعة الاولى من السنة المالية الجارية. ففي شهر كانون الثاني /يناير الماضي وحده ارتفعت المبيعات بنسبة ٦٧٪ بالغة ٤٦٦ سيارة. ويعود هذا الارتفاع الى نجاح الطراز الجديد «كاريرا ٩١١»، ومن المتوقع ان تشهد المبيعات طفرة جديدة مع اطلاق السيارة المكشوفة من هذا الطراز خلال هذا الشهر ، بعد ١٤ آذار/مارس. وتتوقع «بورشه» ان ترتفع مبيعاتها في المانيا للسنة المالية بكاملها حتى ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٤ الى اكثر من ٦٠٠٠ سيارة نظير ٣٧٠٠ فقط في السنة السابقة.

«ريكس فيتشرز» شريكة «بروكسيما» في الشرق الاوسط تحتفل بعيد تأسيسها

اربعون سنة في خدمة الصحافة العالمية

■ احتفلت وكالة «ريكس فيتشرز» للخدمات الصحافية المصورة بعيد تأسيسها الاربعين في الثامن من شهر شباط/فبراير الماضي، بحضور ممثلين عن الصحافة البريطانية جميعها، وعن وسائل الاعلام المرئية، وعن الشركاء والوكلاء المعتمدين في اوروبا والولايات المتحدة والشرق الاوسط. وقد حضر الحفل الكبير الذي اقيم في مبنى الوكالة في «فاين هيل» بمنطقة هولبورن اللندنية، ممثلون عن «شبكة بروكسيما للنشر والعلاقات العامة» بصفتها شريكا مع «ريكس» بالنسبة الى الشرق الاوسط.

والواقع ان «ريكس فيتشرز» ، وان كانت قد تكنت بهذا الاسم منذ عام ١٩٥٣، لها تاريخ سابق في المجال الصحافي، ولا سيما في الجانب المصور منه، كمؤسسة عائلية صغيرة عالية الاحتراف قبل ان تصبح واحدة من اكبر الوكالات العالمية للتحقيقات المصورة ذات النوعية الممتازة. وعلى الرغم من انها كانت معروفة من البداية بسبب نوعية وحداثة تحقيقاتها وسرعة توصيلها الى المشتركين، الا ان شهرتها العالمية انطلقت على نطاق واسع اثناء احتفالات زواج الامير تشارلز من الليدي دايانا في عام ١٩٨١ عندما نجحت في ان تكون السباقة الى نشر الصور التاريخية للعرس المذكور.

وكون «ريكس فيتشرز» مؤسسة عائلية يقوم عليها اليزابيث وفرانك سلبي، والجيل الجديد من آل سلبي، يعطيها ميزة الاحتراف الدقيق لأن أصحاب الشركة يعملون بأنفسهم الى جانب المحررين والمصورين وبقية الموظفين. فقبل ان تكون للوكالة مكاتب ثم مبنى قائم بذاته، (يجري تجديده بالتقنيات الحديثة الآن)، كانت عائلة سلبي تقوم بعملها في خدمة الصحافة، ومنها ابداعات شغلت الصحافة البريطانية سنوات عديدة، من منزل متواضع في الضاحية الشمالية الغربية من لندن.

وفي الخمسينات والستينات اعتمدت الوكالة تقديم مواد اصلية مضحكة وظريفة أعطتها سمعة عالية، وقد قام هذا النوع من الخدمة على جهود المصور «رون سبيلمان»، والصحافي «جاك رامسي»، اللذين ظلا يعملان معا كفريق واحد في «ريكس» اكثر من عشر سنوات، فاشتهرا في الوسط الصحافي البريطاني باسم «سبيل - رام».

لكن الوكالة ما لبثت ان ابتعدت قليلا عن هذا المنحى باتجاه التحقيقات الجدية وان كان هذا المزيج ما زال قائما، وقد كان قائما، من البداية عندما اكتشف شقيق فرانك سلبي في زيارة له الى بانكوك ان تمثال بوذا الذهبي مصنوع من الذهب الخالص فجرى تصويره وبيعت صوره في جميع أنحاء العالم.

وبالرغم من النكسة التي وقعت في عام ١٩٧٩ عندما شب حريق في مكاتب الوكالة بسبب عطل كهربائي. لكنه تبين ان النار لم تأت على المحتويات كلها وانما ما تبقى منها لفه السواد. وكاد شارع الصحافة في لندن يظن ان هذا الحريق هو نهاية «ريكس»، لكن مثابرة الموظفين وأصحاب المؤسسة أعادت العمل الى طبيعته من غير انقطاع يذكر. وما زال في الارشيف الآن ملفات كثيرة لصور ثمينة تم انقاذها تحمل آثار ذلك الحريق. وبسبب هذا الحريق انتقلت «ريكس» الى مبناها الخاص الحالي الذي كان في السابق مبنى لمدرسة قديمة.

والى جانب «ريكس» اللندنية هناك «ريكس» شقيقة في نيويورك، وهناك ثلاثة من آل سلبي الجدد بامكانهم ان يسيروا بهما أربعين سنة اخرى بكل ما فيها من مستجدات تكنولوجية.



ديريك جايميسون الصحافي والمذيع المعروف في اذاعة بي. بي سي راديو ٢ والى جانبه فرانك سلبي وزوجته اليزابيث



عائلة سلبي (من اليسار الى اليمين): مايك ، فرنك ، جون، اليزابيث وسوزان

جانب من الذين حضروا ليلة ريكس فيتشرز احتفاء بعيد ميلادها الاربعين



بروفيل

المُسْتَشْرِف...

■ للمملكة المغربية خصائص مميزة أعطتها منزلة فريدة بين الدول الساعية الى اجتياز حواجز الماضي الى رحاب المستقبل. ومن خصائصها المميزة مليكها الحسن الثاني، الذي احتفل أخيرا بعيد جلوسه الثالث والثلاثين. ومن الخصائص المميزة للعاهل المغربي انه دائما يرمي الى المستقبل منطلقا من الماضي، فلا استغراق في قديم لا طائل منه، ولا انقطاع عن جذور ضاربة في مناهلها العذبة.

وحتى في الماضي السحيق، قبل قرون عدة، عندما كان المغرب محكوما من الاقطاع وموزعا بين «الامراء» و«القادة»، كان هذا التوزع يشكل نوعا من التوازن الديموقراطي ولو بطريقة عشائرية. بل قامت فيه الزوايا الدينية السبع مقام الاحزاب السياسية، فكانت تلك الزوايا أحزاب ما قبل الاحزاب. وفي المغرب ايضا انشأت اهم حركة نقابية في العالم العربي، وهي لا تزال قائمة ونشطة الى يومنا هذا. فيه متسع كبير للتنوع والتعدد. ولكل هذا التنوع والتعدد متسع لدى العاهل المغربي الذي أزالت ثقافته الاصيلة من حكمه وتعامله مع الناس والدول عقد اليمين واليسار، وعقد التشبث بالمواقف المسبقة، وعقد التزمت والتظاهر. كل شيء بمزاياه. ولا حياء في الرأي السديد وفي الموقف السليم.

فعندما عاد محمد الخامس الى عرشه من المنفى ليقود دولة مستقلة، كان مستقبل المغرب هو هاجس الاستقلاليين المغاربة، والملك على رأسهم. لم يستغرقوا في سيرة تهامي الجلاوي، مثلا، وهو الذي كان فرنسيا اكثر من الفرنسيين، وحمل محمد بن عرفة الى عرش محمد الخامس ومحمد الخامس الى المنفى!

انه تراث عظيم من المصالحة الوطنية المتواصلة على كافة المستويات. والمصالحة فن راق من فنون الحكم لا يتقنه الا المتصالحون مع انفسهم، ومع شعوبهم. ومع افكارهم، ومع اي تناقض يحمل امكانية السير في طريق التصدع. فالحاكم الصالح هو الحاكم الذي يتقن فن المصالحة، فيسد منافذ الأحقاد الدفينة والأغراض الدنيئة.

واليوم تستعد المملكة المغربية لتستقبل في مدينة مراكش حشدا من ممثلي ١١٧ دولة في الشهر المقبل سيتوافدون عليها لتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات) التي استغرق اعدادها والتفاوض حولها سنوات عديدة في اطار «جولة الاوروغواي». وهذا ليس انجازا قليل الشأن للملك وللمملكة. انه تدشين لدخول المملكة المغربية الى رحاب القرن المقبل، كواحدة من الدول المتقدمة التي لها مكان محفوظ ومأمون بين تلك الدول.

فما حققته المملكة المغربية بقيادة عاهلها خلال السنوات العشر الماضية يعد مفخرة من المفاخر الاقتصادية التي ستؤتي ثمارها في مقبل السنين. ويقوم هذا الانجاز على دعامتين اساسيتين: الانفراج والاستقرار.

وما انعقاد شمل منظمة «غات» الدولية في المغرب الا اعتراف عالمي بهذا الانجاز وتقدير له حق قدره. فالعالم يرى ويلاحظ بعيون مفتحة، ثاقبة ونافذة، فلا تنطلي عليه بضاعة مغشوشة، او ادعاء ليس له اساس.

وقد سبق لـ «الميزان» ان حضرت ندوة دراسية حول الاوضاع الاقتصادية والتوجهات العامة للدولة في المغرب قبل ثلاثة اشهر، وذلك في «جمعية الصناعيين البريطانيين» في لندن، واستمعت الى المناقشات التي دارت والارقام التي عرضت، وشاهدت الفيديو الخاص حول افاق التدريب الصناعي والتقني.

وكان يبدو في كل ذلك ويتضح منه مدى النضج الذي ترافق مع عملية التحول الاقتصادي، الى درجة ان المديونية المغربية اصبحت مضرب مثل في الانتفاض من مرتبة الديون الهالكة الى مرتبة الديون الموثوقة التي تباع في الاسواق الحرة بسهولة، الامر الذي اعطى للبلاد وملكها وحكومتها وادائها الاقتصادي موثوقية عالية على كل صعيد. بل ان المغرب هو احد البلدان القليلة بين الدول النامية الذي استطاع وسط هذا التحول العميق ضبط التضخم بحدود مقبولة ومعقولة ومثيرة للاعجاب.

ولئن كان البعض ينتقد التوجه المغربي باتجاه اوروبا والاسواق الاوروبية، خشية ان يؤدي ذلك الى فقدان الهوية العربية الاسلامية الافريقية، فان ذلك لا ينتقص من الادارة الاقتصادية للبلاد في اي اتجاه. فمسألة الهوية الثقافية والحضارية لأي بلد يجب ألا تعيق التطور في الاتجاه الانسب لرفع مستوى الحياة. والا فما نفع الهوية مع الفقر والبؤس والتخلف؟

ومن حسن الحظ ان العاهل المغربي ليست لديه اوهام في هذا الشأن. ففي مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط في اواخر عام ١٩٦٩، وهي آخر قمة عربية انعقدت بحضور الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، افتتح الملك الحسن تلك القمة التي انعقدت في فندق «هيلتون الرباط» بخطاب شرح فيه الآية الكريمة القائلة «وكنتم خير امة اخرجت للناس»، وهي في شعار جامعة الدول العربية التي انعقد المؤتمر في اطارها كسائر القمم العربية. وقد شرح العاهل المغربي كيف ان صيغة الماضي في تلك الآية تعني الاستقبال.

ومما قاله ان الفعل الماضي «كنتم» لا يعني انكم كنتم في وقت مضى وانتهى الامر، بل هو يتضمن صيغة المستقبل ايضا، بمعنى انكم كنتم في الماضي وسوف تكونون في المستقبل خير امة اخرجت للناس. ولا بد من الاعتراف بأن في ذلك فهما دقيقا للحياة على مسار الفهم الدقيق للغة وللتراث ولمقتضيات التطور. واي فهم على غير هذا الاساس لا يعني التشبث بالهوية بقدر ما يعني الممانعة في الانعتاق من التحجر، او الخوف من الاحتكاك بالآخر، كائنا ما كان، تحت وطأة عقدة نقص مغلفة بشتى الذرائع!

ولا نظن ان هناك مستقبلا لمن يحجر على نفسه في الماضي وينام نوم اهل الكهف. اما الماضي الحقيقي فهو الذي يتضمن معنى الاستقبال على تفسير العاهل المغربي. ففي الانطلاق الكبير الى الأمام يحمل المستقبل معه من الماضي ما هو قادر على المواكبة واللحاق، والتجدد، وما ليس فيه القابلية لا احد يستطيع حياله شيئا!

الحسن الثاني هو الماضي في المستقبل، فاستحق ما قاله فيه الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري قبل ثلاثة عقود: «ارى في الحسن الثاني مجد أمة».



الضيـف

وزير الاعلام الكويتي يفتتح مركزاً له في لندن

من لايتعلم من التجربة محكوم بتكرارها!

■ من المؤسف حقا ان بعض المسؤولين في الكويت لم يتعلموا شيئا من التجربة. ومن نافلة القول ان من لا يتعلم من التجربة محكوم بتكرارها. نقول ذلك بمناسبة قدوم وزير الاعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح الى لندن لافتتاح ما يسمى «بالمركز الثقافي» او «المركز الاعلامي الكويتي»، وصادف ذلك الذكرى الثالثة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. وليس شيئا مهما ان ندعى او لا ندعى الى احتفال كويتي في العاصمة البريطانية، وان كان ذلك هو المدخل الى الموضوع الذي استوجب ان يكون معالي الشيخ سعود ضيفنا في هذه الزاوية. والواقع اننا كنا نحب ونرغب حضور الاحتفال المذكور لتغطيته في مطبوعتنا وفي المطبوعات والوكالات التي نتعاون معها، لا لشيء الا للقيام بعمل صحافي مجرد. ولم نصدق عندما قيل لنا في الوسط الصحافي ان الكويتيين ما زالوا يميزون بين الصحافيين على قاعدة من «لم يكن معنا فهو ضدنا الى الابد»!

ولما لم نكن في يوم من الايام قبل الاجتياح العراقي وبعده ضد الكويت والكويتيين، فقد رفضنا ان نعتبر انفسنا معنيين بالامر سواء كانت هناك سياسة كويتية بهذا الاتجاه او لم تكن، وقررنا المبادرة الى الاتصال بالآنسة او السيدة أمل الحمد التي قيل لنا انها مسؤولة عن ترتيبات مركز الشيخ سعود. في الاتصال الاول قالوا لنا انها غير موجودة فتركنا اسما ورقما. ثم أعدنا الاتصال مثنى وثلاثا من دون جدوى، ولم تكلف المسؤولة الكويتية المذكورة نفسها الاستفسار عن هؤلاء الثقلاء الذين حاولوا الاتصال بها ثلاث مرات ولو، على الاقل، على سبيل الفضول!

ونحن من جهتنا، لا ندري لماذا يتصرف بعض الكويتيين، ومنهم معالي وزير الاعلام، على هذا النحو، نستغربه في الكويتيين كما نستغربه في اي شخص، مسؤولا كان او غير مسؤول وفي اي مكان، عند الافتراق عن اصول وآداب التعامل المعتمدة في العالم المتمدن كافة.

ذلك انه سبق لنا عند صدور العدد الاول من «الميزان» ان بعثنا بالبريد السريع من لندن ذلك العدد الاول مشفوعا برسالة من رئيس التحرير الى معالي وزير الاعلام الكويتي كما بعثنا به الى كثيرين من أصحاب المعالي وغيرهم... على سبيل العلم والخبر والرغبة في التعاون على أمل ادخال المطبوعة او السماح بادخالها الى الاسواق العربية.

لم نطلب مالا. لم نطلب اشتراكات. لم نطلب اعلانات. لم نطلب قيدنا في سجل «الشرهات». كثيرون تفضلوا باجابات رقيقة وبتجاوب سريع وسوف نكون عند حسن ظنهم، لكن معالي وزير الاعلام الكويتي كان واحدا من قلة قليلة لم تكلف خاطرها حتى الجواب التقليدي او حتى بالتكليف عبر سكرتارية مكتبه عملا بأصول التخاطب بين الناس.

هذا السلوك لا يضيرنا نحن. اننا نقوم بواجبنا او على الأقل بما تقتضيه اللياقات. فلا شيء حسب مقتضى اللياقات يشكل التزاما علينا او على غيرنا. لا احد يخسر شيئا. لكننا نخشى ان يكون صحيحا ما قيل لنا عن تصنيفات كويتية وهمية للناس، فيصل الامر ليس فقط الى قاعدة «من لم يكن معنا فهو ضدنا الى الابد»، بل يتعداه الى قاعدة «من ليس كويتيا فهو غير موجود»!

ذلك اننا كنا قد استبشرنا خيرا بافتتاح مركز الشيخ سعود في لندن، ظنا منا ان في ذلك مجالا وأسعا لزيادة الأصدقاء. فالشيء الطبيعي والمنطقي هو العمل على استمالة الآخرين، بمن فيهم الخصوم، او تحييدهم على الاقل. ليس فقط لأن ذلك من مقتضيات حسن السياسة، ومن متطلبات المرونة، ومن بدهيات الامور، بل لأن العالم الذي أنقذ الكويت من محنتها قبل ثلاث سنوات قد ينساها، ان لم يكن قد نسيها.

واذا كان معالي وزير الاعلام الكويتي لا يصدق ذلك، فليقرأ مقالا في جريدة «وول ستريت جورنال» كتبه اخيرا صديق للكويت حل ضيفا على جامعتها للتدريس فيها هو دانيال بايبس، الذي هاله ان يرى ان الاميركيين الذين هرعوا لنجدة الكويت لم تعد تعني لهم شيئا. ضربهم النسيان. فقد صرخ المستر بايبس في مطلع مقاله: «تحرير الكويت بالنسبة الى الاميركيين اصبح تاريخا قديما. وماذا عن الكويتيين؟».

قال المستر بايبس: «ان حليمة قد عادت الى عادتها القديمة. ما زالت الكويت شطرين: سادة هم الكويتيون وعبيد هم الآخرون.. جميع الآخرين»!

واضاف قائلا: «ان الكويتيين لا يستطيعون ان يفعلوا مثل الاميركيين بالالتفات الى شؤونهم الداخلية فقط. ما يقلقني أن انغماس الكويتيين بالامور الداخلية من شأنه ان يجعل بلادهم مرة اخرى عرضة للافتراس من جيرانها المتربصين!»

هذا ما قاله صديق للكويت واستاذ درس تلاميذ كويتيين في جامعتها. قال وهو يتوقع جولة جديدة من الاضطراب في الخليج يخشى ان يدفع ثمنها هذه المرة لا الكويتيون وحدهم بل الاميركيون معهم!

ربما يكون معالي وزير الاعلام الكويتي قد قرأ مقال المستر بايبس في «وول ستريت جورنال» وهي من اهم الصحف الاقتصادية في العالم، وربما يكون قد فاته. لكننا نقول لمعاليه بصدق، ان ما يقلق المستر بايبس، قياسا على التجارب، ومنها تجربتنا التي نحن بصددها، له ما يبرره.

وفوق الطين بلة، اذا كان صحيحا ما قيل لنا ايضا من ان غاية الشيخ سعود من افتتاح مركزه في العاصمة البريطانية لا هي اعلامية ولا هي ثقافية، وانما لتجاوز السفارة والسفير في لندن، فان كثيرين من أصدقاء الكويت يجب ان يقلقوا الى جانب المستر بايبس! ولا بد من ان نؤكد من جديد ان انتقاد المسلكية الكويتية المنفرة، لا يعني بأي حال العداء للكويت والكويتيين. بل ربما كان فيه شيء من الشفقة!

النـاس

● بمناسبة العيد الوطني المغربي والذكرى الثالثة والثلاثين لجلوس الملك الحسن الثاني على العرش أقام سفير المملكة المغربية خليل حداوي والسيدة عقيلته يوم ٣ آذار/مارس الجاري حفل استقبال كبيرا في فندق «كارلتون تاور» في لندن حضره جمع غفير من المسؤولين البريطانيين والديبلوماسيين والصحافيين العرب، واعضاء الجاليات المغربية والعربية في بريطانيا.

● اقام سفير جمهورية بلغاريا في لندن يوم ٣ آذار/مارس الجاري، حفل استقبال كبيرا في دار السفارة بمناسبة العيد الوطني البلغاري، كان في الوقت ذاته حفل وداع للسفير ستانشوف الذي أعتزل العمل الديبلوماسي ليعود الى أعماله الخاصة والى الاعمال الخيرية التي تركها لينضم الى العهد الجديد بعد سقوط الشيوعية، وقد ناصبها العداء طيلة اربعين سنة قضاها مستنقلا بين بريطانيا والولايات المتحدة.

● رزق الزميل رؤوف قبيسي من أسرة تحرير جريدة «الحياة» وعقيلته هيلانة مولودا ذكرا أسماه «آدم» هو الثاني بعد ابنه البكر رمزي. والطفل والأم بصحة جيدة.

● منذ ان كان الدكتور وليد خدوري في منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط «اوابيك» في الكويت، تميز بكفاءة عالية وخلق رفيع وفهم واسع لمسائل النفط والطاقة. فلا عجب انه عندما انتقل الى ادارة تحرير النشرة المتخصصة بالطاقة «ميس» (التي أسسها المرحوم فؤاد اتيم) قد لفت انتباه المعنيين بهذا الشأن في العالم. وتقديرا له أعطي جائزة الجمعية الدولية للاقتصاديين في النرويج كأفضل صحافي متخصص بالطاقة لهذه السنة.

● على اثر تلقي السفير فواز شرف، رئيس مؤتمر التنمية والتجارة الدولي، وسفير الاردن لدى الامم المتحدة في جنيف، موافقة دول «غات» على انضمام عمان الى اتفاقية التعرفة والتجارة الدولية، اقام حفل استقبال على شرف رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر.

وينضم الاردن بذلك الى مصر وتونس والمغرب والكويت والبحرين الذين قبلوا اعضاء في «غات»، ومن المتوقع ان تلحق السعودية بالركب في وقت قريب.

● تماثل محمد الصباغ، الناشر اللبناني المعروف، الى الشفاء بعد العملية الجراحية التي اجريت له في مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت وقد عاده عدد كبير من الاصدقاء بينهم شخصيات سياسية مسؤولة.

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (071) 837 0154
FAX: (071) 837 0165

برج السادات
الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ١٥٦ ٨٦٨

التوزيع: الشركة العربية للتوزيع - بيروت
تلفون: ٣٤٢٨٧٠ - ١٤٥ ٣٤٣
فاكس: ٦٦٢ ٨٦٤
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: CHW COMMUNICATIONS
8 SEYMOUR PLACE
LONDON W1H 5WF
TEL: (071) 258 0787
FAX: (071) 723 1329

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738